مبادرة الإصلاح العربي

مقياس الديمقراطية العربي ٤

٢٠١٤

إعداد مبادرة الإصلاح العربي والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مبادرة الإصلاح العربي
المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مقياس الديمقراطية العربي ٤

٢٠١٤

فريق المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
خليل الشقاقي
مضر قسيس
جهاد حرب

فريق مبادرة الإصلاح العربي
بسمة قضماني
سلام الكواكبي

آب/أغسطس ٢٠١٤

أعضاء فرق البلدان المشاركة*

البحرين	ـ عباس المرشد
تونس	ـ صلاح الدين الجورشي
الجزائر	ـ عبد الناصر جابي
السعودية	ـ جعفر الشايب
سورية	ـ وائل سواح، معن عبد السلام
فلسطين	ـ علاء الحلوح
الكويت	ـ أحمد شهاب
لبنان	ـ رانيا أبي حبيب
مصر	ـ مصطفى كامل السيد، هشام سليمان، نهلة محمود، أحمد رجب
المغرب	ـ محمد بنهلال

* يستند مقياس الديمقراطية العربي إلى أبحاث ميدانية أجريت في البلدان التسع التالية: الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر والمغرب. وتتوفر المعطيات الأصلية المتعلقة بهذه البلدان كما التقرير بمجمله على موقع المبادرة

www.arab-reform.net

هذا التقرير، بآرائه ونتائجه، لا يلزم بالضرورة المراكز الأعضاء في مبادرة الإصلاح العربي

قائمة المحتويات

مقدمة

المنهجية

النتائج

القراءة الإقليمية

القراءات الوطنية

المؤشرات المنفردة

التحليل النوعي

ماذا فعل بنا الربيع العربي؟

سورية: التغييرات التشريعية في ظل وطأة النفوذ والهيمنة

المملكة العربية السعودية: الإصلاحات المؤقتة وقوة الدفع المجتمعي

الخلاصة والتوصيات

ملحق رقم (١) جدول العلامات

ملحق رقم (٢) قائمة المؤشرات

ملحق رقم (٣) تقارير الدول

قائمة الأشكال والجداول

شكل (١): ترتيب الدول التسعة حسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٢ (من الأفضل للأسوأ)

شكل (٢): ثمانية من الدول التسعة حسب تقرير الشفافية الدولية لعام ٢٠١٢ (من الأفضل للأسوأ)

شكل (٣): ترتيب فريدم هاوس للدول التسعة حسب تقرير عام ٢٠١٢ (من الأفضل للأسوأ)

شكل (٤): ترتيب الدول التسعة حسب تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٢ (من الأفضل للأسوأ)

شكل (٥): ترتيب ثمانية من الدول التسعة حسب تقرير بيتريلزمان لعام ٢٠١٢ (من الأفضل للأسوأ)

شكل (٦): خمس دول تحسن أدؤها: الجزائر وتونس والأردن وفلسطين ومصر

شكل (٧): أربع دول تراجع أدؤها: الكويت والمغرب ولبنان والبحرين

شكل (١-١): التصنيف الأول للمقياس حسب نوع المؤشرات (ممارسات-ووسائل)

شكل (١-٢): التصنيف الثاني للمقياس حسب المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي

شكل (١-٣): بيان علامة الديمقراطية حسب المقياس

شكل (٢-١): المقياس حسب الدول للعام ٢٠١٢

شكل (٢-٢): المقياس حسب الدول (مقارن) للقراءات الأربع الأولى

شكل (٢-٣): فروق العلامات بين القراءتين الثالثة والرابعة

شكل (٢-٤): المتوسط العربي المقارن حسب نوع المؤشرات (وسائل - ممارسات) والسنوات

شكل (٢-٥): علامات المؤشرات المقارنة وفق نوعها (وسائل -ممارسات) حسب البلدان والسنوات

شكل (٢-٦): المتوسط العربي المقارن لعلامات المقومات

شكل (٢-٧): متوسط علامات المقاييس الفرعية حسب مقومات الديمقراطية مع مقارنة مؤشرات الممارسات والوسائل، والعلامة الإجمالية

شكل (٢-٨): المقاييس الفرعية المقارنة وفق مقومات الديمقراطية حسب الدول

شكل (٢-٩): متوسط علامات المؤشرات في المقياس العربي للقراءات الأربع (٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١٢)

شكل (٢-١٠): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الأخيرة في في الأردن

شكل (٢-١١): المقياس الفرعي المقارن للأردن حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

شكل (٢-١٢): المقياس الفرعي المقارن للأردن وفقا لمقومات الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

شكل (٢-١٣): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الأخيرة في البحرين

شكل (٢-١٤): المقياس الفرعي المقارن للبحرين حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

شكل (٢-١٥): المقياس الفرعي المقارن للبحرين وفقا لمقومات الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

شكل (٢-١٦): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الأخيرة في تونس

شكل (٢-١٧): المقياس الفرعي المقارن لتونس حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

شكل (٢-١٨): المقياس الفرعي المقارن لتونس وفقا لمقومات الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

شكل (٢-١٩): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الأخيرة في الجزائر

شكل (٢-٢٠): المقياس الفرعي المقارن للجزائر حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

شكل (٢-٢١): المقياس الفرعي المقارن للجزائر وفقا لمقومات الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

شكل (٢-٢٢): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الأخيرة في فلسطين

شكل (٢-٢٣): المقياس الفرعي لفلسطين حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

شكل (٢-٢٤): المقياس الفرعي لفلسطين وفقا لمقومات الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

شكل (٢-٢٥): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الأخيرة في الكويت

شكل (٢-٢٦): المقياس الفرعي للكويت حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

شكل (٢-٢٧): المقياس الفرعي للكويت وفقا لمقومات الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

شكل (٢-٢٨): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الأخيرة في لبنان

شكل (٢-٢٩): المقياس الفرعي للبنان حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

شكل (٢-٣٠): المقياس الفرعي للبنان وفقا لمقومات الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

شكل (٢-٣١): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الأخيرة في مصر

شكل (٢-٣٢): المقياس الفرعي لمصر حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

شكل (٢-٣٣): المقياس الفرعي لمصر وفقا لمقومات الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

شكل (٢-٣٤): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الأخيرة في المغرب

شكل (٢-٣٥): المقياس الفرعي للمغرب حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

شكل (٢-٣٦): المقياس الفرعي للمغرب وفقا لمقومات الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

جدول (٢-١): تناسب علامات الممارسات مقارنة بالوسائل لقراءات أعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٢

عن مبادرة الإصلاح العربي

نبذة

تأسست ''مبادرة الإصلاح العربي'' في عام ٢٠٠٥ من قبل مراكز فكر ومعاهد أبحاث من الدول العربية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

إن شبكة ''مبادرة الإصلاح العربي'' مستقلة لا تربطها أي علاقة بدولة بعينها ولا بأي أجندة سياسية مقولبة.

منذ تأسيسها عام ٢٠٠٥، استطاعت ''مبادرة الإصلاح العربي'' أن ترسّخ انطباعاً قويّاً في الأوساط البحثية ودوائر صنع القرار باعتبارها منتجة للمعرفة. وذلك يتمّ من خلال مشروعاتها البحثية وتعاونها في أبحاث مشتركة وبناء مجموعات عمل في دول مختلفة وتطوير شبكة واسعة من الباحثين والنشطاء ممن يتقاسمون الرؤى الإصلاحية.

الـــرؤية والمهـــمة

تهدف مبادرة الإصلاح العربي إلى حشد طاقات البحث في البلدان العربية عن طريق تحفيز النقاش العام وتعميق المناظرات بهدف الوصول إلى برنامج إصلاح ديمقراطي نابع من الداخل.

تعمل المبادرة على إشراك العديد من منظمات المجتمع المدني المحلية والنشطاء من الحركات السياسية والاجتماعية في مختلف الدول العربية لكي تخلص إلى توصيات تقدم إلى صانعي القرار بغرض الدفع قدما بعجلة التغيير.

لقد أطلقت الانتفاضات في الدول العربية حركة تحول سريع في المنطقة. وأتت بتحولات كبيرة في السياسة والحوكمة والمجتمع وعلاقة الدولة بالمواطن، بالإضافة إلى تغيير في المشهد الاستراتيجي بأكمله. ومثّلت لحظة فارقة وحاسمة في حياة شعوب المنطقة.

في هذا الإطار، تعمل ''مبادرة الإصلاح العربي'' على توسيع مهمتها كمحور إقليمي للتحول الديمقراطي وتحرص على دعم المجتمع المدني في المنطقة من خلال دعم منظمات شابة وشبابية وأفراد لتطوير المبادرات لديهم.

تعمل المبادرة مع فاعلين محليين من أجل مواكبة المجتمع بمختلف قطاعاته من مثقفين وسياسيين ونشطاء وشباب ونساء ورجال أعمال واعلاميين ونقابيين وغيرهم من قادة الحركات الاجتماعية، ساعية إلى تفعيل مساهمتهم في المرحلة الانتقالية مهما كانت صعوبتها.

تتميز المبادرة باصداراتها من دراسات تحليلية نوعية ودعم الباحثين والباحثات الشباب لتتيح الوصول إلى المعرفة في مجالات مختلفة لقطاعات واسعة في المجتمع، وتقوم بتنظيم حوارات سياسية وتفعيل شبكات من الخبراء المتخصصين.

مقدمـــة

هذا هو التقرير الرابع لمقياس الديمقراطية العربي الذي تصدره المبادرة الإصلاح العربي؛ إلا أنه الأول بعد الربيع العربي، وهو بهذا يقيس لأول مرة التغيرات التي حصلت على عملية التحول الديمقراطي خلال سنتين (٢٠١١-٢٠١٢) من الثورات والحراك السياسي. تظهر النتائج الراهنة أن آثار الربيع العربي قد كانت بمجملها إيجابية، لكنها كانت محدودة: فقط ارتفعت علامة المقياس حوالي عشرين نقطة (من ٥٥٨ في ٢٠١٠ إلى ٥٧٨ في التقرير الحالي). شمل التحسن في عملية التحول الديمقراطي خمس دول (الجزائر وتونس والأردن وفلسطين ومصر) فيما تراجع الأداء في دول أربعة (البحرين ولبنان والمغرب والكويت). شمل التحسن المقياس بشقيه الممارسات والوسائل بحيث أصبحت علامة كل منهما الأفضل منذ بدء العمل بهذا التقرير السنوي. وينطبق الأمر كذلك على ثلاث من أربع قيم يقيسها المقياس .

> الربيع العربي يفتح باباً لحريات أوسع ويرفع علامة وسائل وممارسات مقياس الديمقراطية لأعلى مستوى له.

يغطي التقرير الراهن تسع دول عربية وتتشكل عناصره من أربعين مؤشراً مكمماً تقيس جوانب جوهرية في عملية التحول الديمقراطي. يهدف التقرير لتوثيق عملية التحول الديمقراطي وإلى التأثير عليها من خلال توفير آلية تسمح للداعين للديمقراطية في العالم العربي وللمواطن العادي الراغب في مساءلة حكامه والمشاركة في صنع القرار بمراقبة تطور هذه العملية عن كثب. يوفر المقياس آلية موضوعية لقياس التغيير في العملية الديمقراطية بشكل ذي مغزى من حيث الدلالات على الإمكانات الكامنة في ذلك التغيير وفي إمكانات استدامته.

المنـــهجية:

يركز مقياس الديمقراطية العربي في جمع بياناته على ثلاث آليات: الجانب الدستوري أو القانوني، وانطباعات وآراء الرأي العام، والممارسة الفعلية لأنظمة الحكم من خلال العمل الميداني والتقارير الموثقة لممارسات سلطات الحكم. يتم القياس إذاً من خلال مراقبة الأداء والممارسة وليس فقط من خلال فحص النوايا والمحددات الفوقية كالتشريعات والأنظمة، فالنوايا قد تكون حسنة لكن الأداء سيء. إننا نركز بالتالي على وسائل وممارسات التحول الديمقراطي وعلى تقديرات الرأي العام لتلك الممارسات.

تنقسم مؤشرات مقياس الديمقراطية العربي إذاً إلى نوعين: تلك التي تقيس وسائل التحول الديمقراطي (كالتشريعات) وتلك التي تقيس ممارسات التحول الديمقراطي (كالانتخابات). كما تنقسم المؤشرات إلى أربع قيم أو مقومات: تلك التي تقيس مدى وجود مؤسسات عامة قوية (مثل فصل السلطات أو القدرة على مساءلة الحكومة)، وتلك التي تقيس درجة احترام الحقوق والحريات (مثل تشريع حرية عمل الأحزاب أو القدرة على تنظيم المظاهرات والاحتجاجات)، وتلك التي تقيس مدى سيادة القانون في النظام السياسي (مثل استقلال القضاء أو مدى انتشار حالات الاعتقال التعسفي)، وأخيراً تلك التي تقيس مدى توفر المساواة والعدالة الاجتماعية (مثل تشريع المساواة بين الجنسين أو مدى نسبة الأمية وتناسبها بين الرجال والنساء ونسبة الخريجين من الجامعات بين الرجال والنساء).

إننا ندرك أننا لا نستطيع قياس هذه المقومات والقيم مباشرة؛ لذلك قمنا ببلورة مؤشرات قابلة للقياس لكل واحدة منها. فمثلاً، تعتمد سيادة القانون على سبعة مؤشرات رئيسية منها درجة استقلال القضاء حسب النصوص الدستورية والقانونية ومدى وجود معايير مختلفة لمساءلة المواطنين كاستخدام أنظمة قضائية بديلة، كمحاكم أمن الدولة، وهما مؤشران يمكن بسهولة جمع معلومات رقمية دقيقة حولهما. توفر المعطيات الكمية القدرة على فهم التطورات المتعلقة بتلك القيمة. أما العلامة الرقمية النهائية لكل بلد فلا تهدف لإطلاق أحكام على ذلك البلد، بل تهدف أساساً لتمكين القارئ من مقارنة أداء دولة ما مع أداء دول أخرى.

ليس هناك شك في أن عملية التكميم (quantification) المستخدمة في هذا التقرير تثير إشكاليات عدة، إذ أن بعض جوانب العملية السياسية

ذات المغزى ليس قابلاً للعد والقياس، كذلك قد يعتقد البعض أن أهمية المؤشرات المستخدمة تتفاوت كثيراً فليس كل ما يمكن عده وقياسه يستحق العد والقياس. هناك أيضاً إشكالية تتعلق بمغزى الأرقام النهائية لكل دولة وللمقياس بجمله. من الطبيعي أن يبدأ القياس من نقطة ما، لكن قد لا يكون مهماً ماهية تلك النقطة حيث أن ما يعنينا أكثر من ذلك هو مكان تلك النقطة مقارنة بالنقاط التي تقف عليها دول أخرى ومدى التقدم أو التراجع عنها في السنوات القادمة. لكن المقارنة بدول أخرى يطرح إشكالية أيضاً لأنها تثير تساؤلاً حول مدى القدرة على ترتيب دول تتفاوت أنظمتها السياسية والاجتماعية بشكل كبير. لا توجد إجابة كاملة على هذا التساؤل وقد سعينا في تقارير سابقة إلى اللجوء للمقالات التحليلية النوعية للتعويض عن هذه المحدودية.

من الضروري الإشارة في هذه المقدمة إلى أن هذا العمل هو نتاج تعاون مجموعة من مراكز البحث والجامعات العربية المشاركة في معظمها في مبادرة الإصلاح العربي. قامت هذه المراكز بجمع المعطيات الأولية عن بلدانها فيما قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في فلسطين باحتساب علامات المؤشرات للدول بناءً على تلك المعطيات الأولية. بالرغم من استمرار التحسن في قدرة فرق العمل على جمع وتحليل المعطيات اللازمة لبناء المؤشرات فإن الظروف السائدة في كل من سوريا والسعودية واليمن وتلك المتعلقة بظروف عمل الفرق الوطنية فيها قد دفعتنا لتعليق القياس فيها لهذا التقرير. كذلك، بالرغم من التزام كافة المراكز المشاركة بالمنهجية الموحدة فإن عدداً قليلاً من المؤشرات في بعض الدول اعتمد في تحديد علامته على تقديرات الباحث أو الباحثين الأساسيين في تلك المراكز أو على التقييم الجماعي لفريق العمل الرئيسي. إن تعدد مراكز جمع البيانات والتفاوت في التقديرات والانطباعات تشكل قيداً آخر تفرضه طبيعة العمل الجماعي المشترك. لكن التقدم الذي حصل على قدرة هذه المراكز على العمل معاً بشكل أكثر نجاعة في هذا التقرير تبشر بإمكانية التغلب على هذه القيود في المستقبل.

مقاييس عالمية:

هنالك عدة جهات تقوم بإجراء مقارنات عالمية وإقليمية وفق منهجيات مختلفة. ففي تقرير صادر في عام ٢٠٠٤ عن برنامج الأمم للتنمية البشرية تمت الإشارة لحوالي ستين مقياساً أو مشروعاً أو بحثاً يستند لجمع معطيات كمية عن متغيرات سياسية. من أهم هذه المقاييس "**تقرير التنمية البشرية**" الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٠ والمركب من أبعاد ثلاث: التعليم والصحة ودخل الفرد. وتصدر منظمة الشفافية الدولية منذ عام ١٩٩٥ تقريراً عن انطباعات الفساد مبني على أساس استطلاعات للرأي العام ومعلومات وانطباعات من رجال أعمال ومحللين في حوالي ١٨٠ دولة. لكن هذين التقريرين لا يتطرقان مباشرة للأبعاد السياسية لعملية التحول الديمقراطي مثلما يفعل التقرير الشامل الذي يصدره البنك الدولي، "**مؤشرات الحكم في العالم**"، الذي يغطي ما يزيد عن مائتي دولة ومنطقة. يقيس تقرير البنك الدولي مؤشرات الحكم من ستة أوجه: المشاركة السياسية، والاستقرار السياسي، وأداء الحكومة، وحكم القانون، والإطار التنظيمي، والفساد. كذلك فإن تقرير **فريدم هاوس** يقيس تغيرات تتعلق بالمساءلة والحريات المدنية وسيادة القانون ومحاربة الفساد. يعرّف فريدم هاوس "الحرية" حسب تصنيفين: الحقوق السياسية والحريات المدنية ويعطي علامة لكل دولة يتم تغطيتها تتراوح بين ١ (الأفضل) و٧ (للأسوأ أو "غير حر"). هناك أيضاً تقرير تصدره مؤسسة بيرتلزمان الألمانية يتناول أوضاع الديمقراطية (كالمشاركة السياسية وسيادة القانون واستقرار المؤسسات الديمقراطية وقدرة الدولة على السيطرة والتكامل السياسي الاجتماعي) بالإضافة لأوضاع السوق والإدارة. أخيراً، يقوم **تقرير النزاهة العالمية** بتصنيف الدول التي يتم تغطيتها حسب تصنيفات متعددة تشمل المجتمع المدني ووسائل الإعلام، والانتخابات، ومساءلة الحكومة، والإدارة والخدمة المدنية، والرقابة والتنظيم، ومحاربة الفساد، وسيادة القانون.

بالرغم من أن بعض هذه التقارير، كمؤشرات البنك الدولي، توفر مجموعة واسعة من البيانات، فإن العديد من المؤشرات مبني على آليات غير موضوعية كالاقتصار على انطباعات مجموعات أو أفراد أو جمهور، أو بناءاً على فحص للعمليات السياسية الإجرائية مثل مراجعة القوانين

والدساتير. كذلك يجد الباحث صعوبة في الخروج بخلاصة موثوقة من المقاييس الدولية المتوفرة ليس فقط لاختلاف منهجيتها واعتمادها الرئيس على الانطباعات، بل أيضاً بسبب التناقض في بعض نتائجها. فمثلاً يضع **تقرير التنمية البشرية** لعام ٢٠١٢ البحرين والكويت ولبنان على رأس الدول العربية التسعة التي قمنا بفحصها فيما يضع المغرب ومصر في آخر القائمة، أنظر الشكل رقم (١). أما **تقرير الشفافية الدولية**

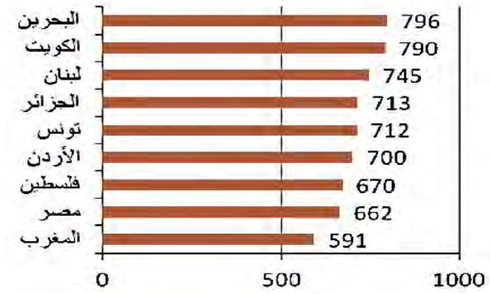

شكل (١): ترتيب الدول التسعة حسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٢ (من الأفضل للأسوأ)

لعام ٢٠١٢ فيضع البحرين والأردن في أفضل صورة يتبعها الكويت ثم تونس والمغرب والجزائر ومصر فيما تأتي لبنان في نهاية القائمة، أنظر الشكل رقم (٢). ويضع تقرير فريدم هاوس لعام ٢٠١٢ الدول التسعة التي فحصناها ضمن مجموعتين: الدول ''الحرة جزئيا''، وضمت لبنان

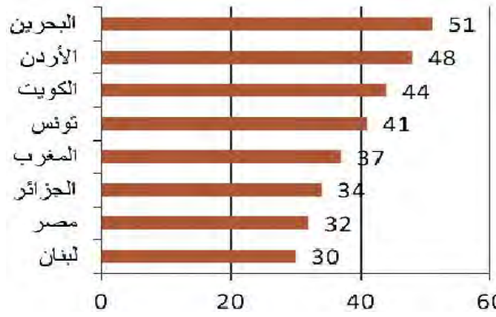

شكل (٢): ثمانية من الدول التسعة حسب تقرير الشفافية الدولية لعام ٢٠١٢ (من الأفضل للأسوأ)

والكويت ثم المغرب ثم تونس، والدول ''غير الحرة'' وضمت الجزائر ومصر والأردن والبحرين واخيرا فلسطين، أنظر الشكل رقم (٣). أما **تقرير البنك الدولي** لعام ٢٠١٢ فأعطى الكويت والبحرين والأردن درجات أفضل من تونس والمغرب ولبنان ومصر ووضع فلسطين والجزائر

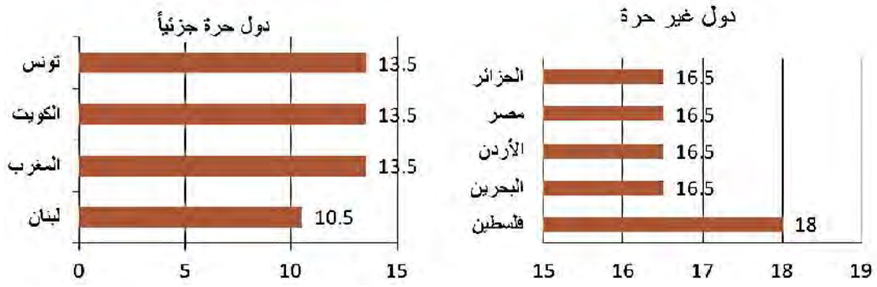

شكل (٣): ترتيب فريدم هاوس للدول التسعة حسب تقرير عام ٢٠١٢ (من الأفضل للأسوأ)

في آخر القائمة، أنظر الشكل رقم (٤). ووضع تقرير **بيرتلزمان** للتحول السياسي لعام ٢٠١٢ لبنان والكويت والبحرين في المقدمة فيما وضع

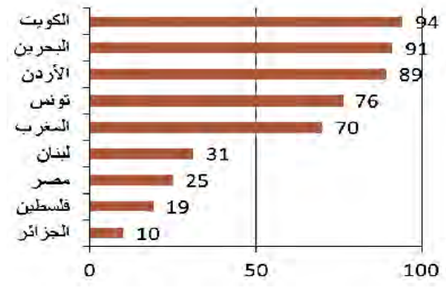

شكل (٤): ترتيب الدول التسعة حسب تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٢ (من الأفضل للأسوأ)

الأردن وتونس والجزائر ومصر في الوسط ووضع المغرب في آخر القائمة، أنظر الشكل رقم (٥).

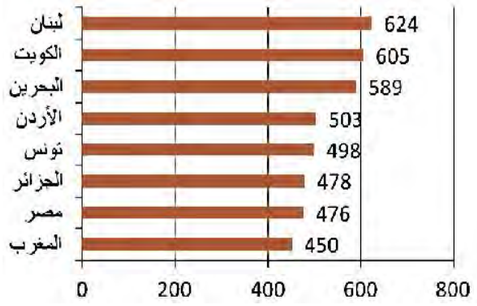

شكل (٥): ترتيب ثمانية من الدول التسعة حسب تقرير بيترلزمان لعام ٢٠١٢ (من الأفضل للأسوأ)

في المقابل فإن مقياس الديمقراطية العربي يتجاوز هذه التقارير بطريقتين: فهو يجمع بين الانطباعات والممارسات الفعلية، وقياس أثرها على الحياة اليومية للمواطنين، فهو مبني على مركزية مفهوم المواطنة بدلاً من مركزية مفهوم السلطة السياسية؛ وهو كذلك يخطو بشكل محدود باتجاه الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغيرات النظام السياسي على حياة المواطنين، وهو ما شكل عنواناً لحركة الشارع العربي في عام ٢٠١١.

ملخص التقرير

ينقسم هذا مقياس الديمقراطي العربي الرابع إلى أربعة أقسام: المنهجية، والنتائج، التحليل النوعي، والخلاصة والتوصيات. يستعرض قسم المنهجية الأسباب التي دعتنا لاختيار مجموعة الدول التسعة التي قمنا بفحصها في هذا التقرير. كما يقوم بوصف للمؤشرات وأوزانها واعتبارات اختيارها، وباستعراض لمصادر المعلومات التي اعتمدنا عليها للحصول على المعطيات المستخدمة في المقياس، وبمناقشة لمفهوم الديمقراطية والأسباب التي تدفعنا للتركيز على عملية التحول، وباستعراض للتصنيفات المستخدمة في المقياس، كتصنيفات الوسائل والممارسات، وقيم أو مقومات التحول الديمقراطي ووصف للمؤشرات المتعلقة بتلك القيم والمقومات. أخيراً يقوم قسم المنهجية بشرح لكيفية قراءة المقياس منبهاً إلى أن الهدف من وضع علامات للدول لا يقتصر فقط على وصف لصورة الحاضر، بل هو إجراء مقارنات لاحقة تقيس التغير.

نتائج رئيسية:

يتناول القسم الثاني من التقرير النتائج التفصيلية والإجمالية للمقياس والقيم والمؤشرات. كما يتناول نتائج المقياس لكل دولة. بلغت علامة المقياس في القراءة الراهنة ٥٧٨ بزيادة قدرها عشرين نقطة مقارنة مع التقرير السابق، وقد شملت الزيادة كل من مقياسي الوسائل والممارسات. يشير التصنيف الراهن، كما الحال في السنوات القليلة الماضية، إلى قصور في عملية التحول الديمقراطي وقدرتها على إحداث تحول حقيقي في العالم العربي، فلا تزال هذه العملية جنينية. بل إن تحليل النتائج الرقمية من حيث تعبيرها عن وسائل (كالتشريعات) أو ممارسات (كإجراء انتخابات) يشير إلى أن عملية التحول الديمقراطي تبدو إما مدفوعة من الخارج أو تهدف لإرضاء الشارع شكلياً حيث ترتفع قيمة مقياس الوسائل (وهي الأكثر حساسية للضغوط الداخلية أو الخارجية) لتصل إلى ٨٢١ نقطة فيما تنخفض قيمة مقياس الممارسات (وهي الأقل حساسية للضغوط الخارجية والجماهيرية) لتبلغ ٤٩٦ نقطة فقط. تشير هذه النتائج إلى أن الربيع العربي قد أعطى نتائج إيجابية، لكنها محدودة. كما إن وجود فجوة واسعة بين مؤشرات الوسائل والممارسات تطرح أمام الباحثين تساؤلاً عن مدى جدوى الدور الذي تلعبه الإصلاحات القانونية والدستورية في عملية التحول الديمقراطي.

بعد الربيع العربي مقياس الديمقراطية العربي الرابع(لعام ٢٠١٢) يشهد تحسناً ملحوظاً بارتفاع يبلغ عشرين علامة من ٥٥٨ في ٢٠١٠ إلى ٥٧٨

كما أشرنا أعلاه، شمل الارتفاع الحاصل في القراءة الراهنة مقياسي الوسائل والممارسات. ارتفع مقياس الوسائل ١٥ نقطة ويعود ذلك لسببين، أولهما تحسن علامة الوسائل في الأردن وتونس والجزائر، وثانيهما هو تعليق القياس في بلدين كانت علامة الوسائل فيهما ضعيفة، وهما السعودية وسوريا. لم تتغير علامة الوسائل لبقية الدول المشمولة في هذا التقرير. أما مقياس الممارسات فقد شهد هو أيضا ارتفاعاً مشابهاً بلغ مقداره ستة عشرة نقطة ويعود ذلك لسببين: اولهما هو تحسن علامة الممارسة في الجزائر وتونس والأردن ومصر وفلسطين وثانيهما تعليق القياس في ثلاثة بلدان كان علامة الممارسة فيها ضعيفة وهي السعودية وسوريا واليمن. من الجدير ذكره أن علامة الممارسات قد تراجعت في ظل الربيع العربي في أربعة دول وهي البحرين والكويت والمغرب ولبنان. رغم التحسن شبه المتطابق في علامتي الوسائل والممارسات فإن الفجوة بينهما قد بقيت كبيرة. إن وجود فجوة كبيرة بين قيمتي الوسائل والممارسات يعني وجود فجوة مهمة في عملية التحول الديمقراطي تجعل هذه العملية غير متكاملة، بل وعرضة للتراجع بسهولة.

- تتراجع الممارسات الديمقراطية في **البحرين والكويت ولبنان والمغرب**.
- ورغم تراجع محدود في ممارساتها الديمقراطية، تبقى **المغرب** في الترتيب الأول في مقياس الديمقراطية العربي يليها الأردن فيما تأتي **البحرين وفلسطين** في آخر القائمة.

على أثر الربيع العربي: ارتفاع بارز في علامة احترام الحقوق والحريات يبلغ ٥٠ نقطة، وارتفاع ١٣ نقطة في علامة المساواة والعدالة الاجتماعية، وتغير طفيف على علامة قيمتي سيادة القانون ووجود مؤسسات عامة وقوية ومساءلة. الارتفاع الأبرز في التقرير الراهن هو في علامة الممارسات لقيمة احترام الحقوق والحريات التي شهدت ارتفاعاً بنسبة اقتربت من ٢٠٪.

انخفضت بشكل طفيف علامة قيمة واحدة من قيم المقياس الأربعة وارتفعت علامة القيم الثلاثة الأخرى. جاء الانخفاض في مجال سيادة القانون حيث انخفضت العلامة من ٦٣٠ إلى ٦٢٦. في المقابل، ارتفعت علامة احترام الحريات بشكل كبير (٥٠ نقطة) مقارنة بالتقرير السابق وارتفعت علامة المساواة والعدالة الاجتماعة بـ ١٣ نقطة وعلامة وجود مؤسسات قوية ومساءلة بست نقاط. من الجدير بالإشارة أن علامة الوسائل لكافة القيم قد ارتفعت باستثناء وجود مؤسسات عامة وقوية حيث بقيت كما كانت. أما بالنسبة للممارسة، فقد حصل تحسن في قيمتي احترام الحقوق

والحريات (٧٣ نقطة) والمساواة والعدالة الاجتماعية (١٤ نقطة) وحصل تراجع طفيف في قيمتي سيادة القانون ووجود مؤسسات عامة وقوية. حصل مؤشران فقط من بين الأربعين مؤشراً على علامة كاملة في الدول التسعة وهما المتعلقان بـ''تشريع منع التعذيب'' و''تشريع استقلال القضاء''، وحصلت أربعة مؤشرات على معدل علامات يفوق ٩٠٠ نقطة وهي تشريع الحق في محاكمة عادلة، ونقاش مشاريع القوانين، وتنظيم نشاطات الاحتجاج، ومقاضاة الجهات التنفيذية. في المقابل، حصل مؤشر واحد (إساءة معاملة المعتقلين) على علامة صفر في كافة الدول. وحصلت ستة مؤشرات على معدل علامات أقل من ٣٠٠ نقطة، وهي الإنفاق على القطاعات الاجتماعية، وإحساس المواطن بالأمن الشخصي، والرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت، وتنظيم (أو قمع) الاجتماعات والمظاهرات، واستخدام الواسطة في التوظيف العام، وانتشار الفساد في المؤسسات العامة.

جاءت المغرب في مقدمة الدول العربية المشمولة في المقياس حيث بلغت علامتها ٦٥٢، وتبعتها الأردن بـ ٦٤٥ نقطة، ثم الجزائر بـ ٦١٦ نقطة. جاءت تونس في المرتبة الرابعة بـ ٦٠٧ نقطة، تبعتها لبنان بـ ٥٨٢ نقطة، ثم مصر بـ ٥٨١ نقطة، وجاءت الكويت في المرتبة السابعة بـ ٥٤٧ نقطة، تبعتها فلسطين بـ ٥١١ نقطة ثم البحرين بـ ٤٥٢ نقطة. أظهرت النتائج أن الجزائر قد شهدت أفضل نسبة تحسن في عملية التحول الديمقراطي يتبعها في ذلك تونس والأردن ثم فلسطين ومصر، أنظر الشكل رقم (٦). جاء التحسن في الجزائر بشكل خاص في المؤشرات المتعلقة بسيادة القانون، مثل مقاضاة الجهات التنفيذية والاعتقال التعسفي والأمن الشخصي. كما طرأ تحسن ملموس على المؤشرات المتعلقة بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة مثل حالات خرق الدستور ونجاعة المؤسسات العامة وحالات إعاقة عمل البرلمان. أما في تونس فإن التحسن جاء أساساً في المؤشرات المتعلقة باحترام الحريات مثل حالات إعاقة النشاط الحزبي، وتدخل الأجهزة الأمنية،

- تونس تشهد ربيعاً ناجحاً حيث يرتفع المقياس الديمقراطي فيها٧٠ علامة (من ٥٣٧ إلى ٦٠٧) ويشمل الارتفاع كلاً من علامات الممارسات والوسائل.
- في المقابل، تحقق مصر إنجازاً ضئيلاً لا يتعدى (١٢علامة)من ٥٦٩ إلى ٥٨١.

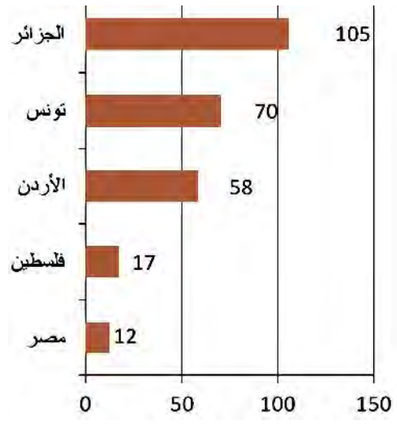

شكل (٦): خمس دول تحسن أدؤها: الجزائر وتونس والأردن وفلسطين ومصر

وتنظيم (أو خرق) نشاطات الاحتجاج. شهدت تونس أيضاً تحسناً في مؤشر متعلق بسيادة القانون وهو مقاضاة الجهات التنفيذية. أما في الأردن فقط جاء التحسن في كافة القيم وخاصة في بعض المؤشرات المتعلقة باحترام الحريات، مثل الرقابة

- يتأثر **الأردن** إيجابياً بالربيع العربي حيث يرتفع .) المقياس فيه ٥٨ علامة (من ٥٨٧ إلى ٦٤٥) أغلب الزيادة في الأردن تتعلق بتحسن في الممارسة الديمقراطية.
- كذلك تتأثر **الجزائر** إيجابيا بالربيع العربي بزيادة في المقياس تبلغ ١٠٥ علامات (من ٥١١ إلى ٦١٦) وأغلب الزيادة تتعلق أيضاً بتحسن في الممارسة الديمقراطية.
- وحتى في **فلسطين** تتحسن الممارسات الديمقراطية بارتفاع يبلغ ١٢٢ علامة.

على المطبوعات ومواقع الانترنت، والقدرة على انتقاد السلطة، وبروز مواقف المعارضة في الصحافة المحلية. كذلك حصل تحسن في بعض مؤشرات وجود المؤسسات العامة القوية والمساءلة وخاصة مؤشر مساءلة الحكومة.

في المقابل، اظهرت النتائج أن الكويت قد شهدت أكثر تراجع في عملية التحول الديمقراطي يتبعها المغرب ثم لبنان ثم البحرين، أنظر شكل رقم (٧). جاء التراجع في الكويت بشكل خاص في بعض المؤشرات المتعلقة بسيادة القانون، مثل مقاضاة الجهات التنفيذية والامن الشخصي.

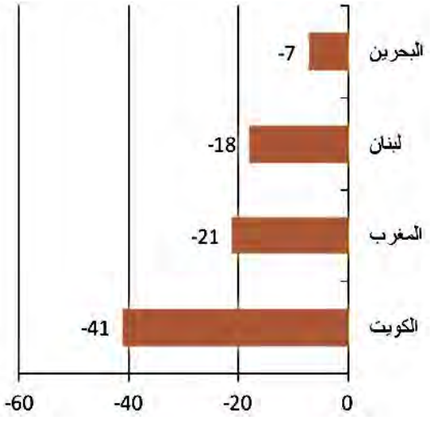

شكل (٧): أربع دول تراجع أدؤها: الكويت والمغرب ولبنان والبحرين

التحليل النوعي:

يستعرض هذا القسم ثلاث أوراق الأولى تتناول الفروقات بين الدول التي عاشت تحول نتيجة ثورة وتغيير في النظام السياسي والدول الأخرى تحت عنوان ''ماذا فعل بنا الربيع العربي''. وتليح ورقتان تصفان التطورات في كل من السعودية وسوريا وهما البلدان اللذان لم يشملهما المقياس لهذا العام وذلك بسبب التطورات المتسارعة في سوريا وغياب معلومات ضرورية في حالة السعودية. تستعرض ورقة سوريا طبيعة التغيرات الرئيسية التي حصلت في ذلك البلد، خاصة في المجالين الدستوري والقانوني. تشير الورقة إلى بنود مهمة في الدستور السوري الجديد الذي صدر عام ٢٠١٢ وإلى قانون الانتخابات الصادر في ٢٠١١ وإلى المرسوم المتعلق بتشكيل الأحزاب. كما تشير إلى قانون الإعلام الجديد. تستعرض الورقة أيضا جوانب هامة من ممارسات النظام السياسي وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وحرية التظاهر.

تتناول ورقة السعودية وصفاً للتطورات التشريعية التي طرأت في ظل التحولات المرتبطة بالربيع العربي في المنطقة. تستعرض الورقة التغيرات التي طرأت على مجلس الشورى والمطالبات الشعبية بالإصلاح، وأشكال المعارضة والصدامات التي حدثت في ٢٠١١، وانتهاكات حقوق الإنسان كما تشير إلى دور وسائل التواصل الاجتماعي في توسيع مساحة المشاركة السياسية. تستعرض الورقة أيضا أبرز الخطوات التي قامت بها الحكومة لمواجهة وإجهاض المطالبات الشعبية والتي تمثلت في تقديم الدعم المالي، خاصة لمعالجة البطالة وتوفير المسكن. تشير الورقة أيضا إلى تطورات مختلفة في مجالات محاربة الفساد وتحسين وضع المرأة وتنتهي بمجموعة من التوصيات لتعزيز التوجه الإصلاحي في السعودية.

التوصيات:

ويتضمن القسم الرابع قائمة بتوصيات عامة وأخرى محددة. تستند التوصيات العامة إلى النتائج الإجمالية للمقياس فيما تستند التوصيات

المحددة لنتائج كل دولة على حدة وذلك كما قرأها كل فريق من الفرق الوطنية. تركز التوصيات العامة على أربع قضايا: الحريات، والعدالة الاجتماعية، وشؤون التعليم، وتقوية المؤسسات العامة. تدعو التوصيات لضمان قدر أكبر من الحريات السياسية والمدنية وخاصة من خلال تعزيز الوظائف الرقابية ومؤسسات حقوق الإنسان. كما تدعو لجعل قضايا العدالة الاجتماعية محوراً لعمليات الإصلاح في العالم العربي، وتشير إلى الحاجة الماسة لإصلاح شؤون التعليم من خلال تخصيص موازنات أكبر ومحاربة الأمية وتقليص ظاهرة التسرب من المدارس وتحسين مستوى وظروف العملية التعليمية وخاصة بالنسبة للإناث. أخيراً، تشير التوصيات العامة إلى الحاجة لتقوية المؤسسات العامة الأكبر أهمية في عملية الإصلاح مثل البرلمانات والأجهزة القضائية وأجهزة فرض القانون وذلك من خلال المساءلة البرلمانية واحترام استقلال القضاء وفرض الرقابة على أداء أجهزة الأمن.

ملاحق:

يحتوي التقرير أيضاً على ملحقين يشملان وصفاً للمؤشرات وطرق احتسابها ونتائج تفصيلية للمؤشرات في كل دولة.

▪▪▪▪▪▪

من الضروري في سياق تداعيات الربيع العربي على عملية التحول الديمقراطي الإشارة إلى أن مقياس الديمقراطية هذا يهدف لتوثيق عملية التحول الديمقراطي وليس للتنبؤ بإمكانية حصول الإصلاح السياسي أو اندلاع المطالبة الشعبية به أو تفسير النتائج التي قد تنتج عن عملية الإصلاح أو عن الثورات الشعبية. ومع ذلك فإن فشل عملية الإصلاح سابقاً وانطلاق الثورات الشعبية المطالبة بإسقاط الأنظمة وليس إصلاحها فقط، تؤكد على أن الإصلاح ممكن بل وحتمي. كما يمكن القول أن إمكانات حصوله اليوم أصبحت أكثر واقعية. يمكن لعملية الإصلاح أن تأتي من الأعلى، كما تحاول أنظمة مثل المغرب والأردن بل وحتى السعودية أن تفعل، عندما يدرك صانع القرار والنخبة المؤيدة له أن حسابات الربح والخسارة، أي مصلحتها في البقاء، تتطلب إجراء إصلاحات حقيقية قادرة على إجهاض المطالب الشعبية واحتوائها قبل انفجارها على شكل ثورات جماهيرية. في الجانب المقابل، وبالرغم من إغراءات المطالبة بإسقاط الأنظمة، فإن التجارب الدموية في ليبيا وسوريا واليمن كفيلة بإعطاء الفرصة للإصلاح طالما شعر الرأي العام أنه جدي. بعبارة أخرى، بينما أظهرت التقارير السابقة لهذا المقياس حصول تراجع مستمر في احترام الحقوق والحريات سنة بعد سنة فإن التقرير الراهن يشير لحصول تقدم كبير في هذه القيمة بالذات وهو ما توقعه التقرير السابق الذي جاء عشية اندلاع الثورات العربية. أظهرت التقارير السابقة أن النخبة الحاكمة لا تصلح نفسها بنفسها إلا تحت الضغط. لكن الضغط في السابق جاء مدفوعاً من الخارج مما جعله مركزاً في وسائل وليس ممارسات التحول الديمقراطي. أما ضغط الشعوب الراهن فلن يكون قابلاً للاحتواء بنفس الطريقة، لهذا فإننا نتوقع، كما توقعنا في التقرير السابق، أن يرتكز الإصلاح في السنوات القادمة على الممارسات.

المنـهجيــة

مقياس الديمقراطية العربي، هو جوهر التقرير السنوي لمبادرة الإصلاح العربي، يهدف إلى تتبع مؤشرات تقيس أمورا متعلقة بطبيعة وأداء النظم السياسية (السلطات المختلفة)، وتعكس درجة وعمق التغيرات التي يمكن أن تشكل، في مجملها، تعبيرا عن التحول الديمقراطي الناجم عن عمليات الإصلاح في دول العالم العربي. تغطي القراءة الرابعة (الراهنة) للمقياس تسع دول حيث لم يتمكن فريق العمل من تغطية ثلاث دول (السعودية، وسورية، واليمن) كانت موجودة في القراءة السابقة (الثالثة)، ويعود ذلك إلى أسباب فنية في حالة السعودية، وإلى أسباب سياسية في حالة سورية، وأسباب مختلطة في حالة اليمن. ويزمع الفريق إعادة إدخال قراءات هذه الدول والإضافة إليها في التقارير القادمة، وصولا إلى تغطية دول العالم العربي كافة.

يشكل المقياس قراءة رقميةً لأوضاع أربعين مؤشرا [1] انتقاؤها لتعكس واقع متغيرات يتوقع حدوث تغيرات عليها في حال أفضت العمليات الإصلاحية إلى الاقتراب من الديمقراطية في الوطن العربي، بمعناها المرتبط بالتصور السائد الباراديجم حول النظم الديمقراطية المعاصرة. فالمؤشرات في جلها تفحص مدى الاقتراب من نموذج الديمقراطية الليبرالية في الدولة القومية. ولا يعكس هذا الخيار موقفا سياسيا أو أيديولوجيا لمصممي المقياس، أو تقليلا من شأن الأدبيات الناقدة لهذا الباراديجم، أو لفحوى هذا النقد؛ بيد أن الرغبة في العمل ضمن نطاق القاسم المشترك هي التي حددت هذا الخيار. فلما كان هذا الباراديجم الليبرالي المرتبط بالتصور الكلاسيكي للدولة القومية، يتعلق بشكل رئيسي بالجوانب الإجرائية من الديمقراطية، ويعكس، بالتالي، حدا أدنى للمرجو من عمليات التحول الديمقراطي، بات هذا الباراديجم هو الأقرب إلى القاسم المشترك المنشود. تقيس المؤشرات الأربعين أربع مقومات رئيسية في التحول الديمقراطي وهي مؤسسات عامة قوية ومساءلة، واحترام الحقوق والحريات، وسيادة القانون، والمساواة والعدالة الاجتماعية. ولا تغالي منهجية المقياس في قبول الباراديجم الليبرالي السائد، فقد جرى تعزيز المقياس بمؤشرات تتعلق بالمساواة والعدالة والاستقلال الاقتصادي.

يجدر التأكيد هنا على أن هذا المقياس يهدف إلى تتبع التغير النابع عن عمليات الإصلاح التي يقودها النظام السياسي الرسمي. وبالطبع، فإن آليات تغيير النظام السياسي لا تقتصر على ذلك. فهناك الحراك الشعبي الذي يأخذ شكل انتفاضة أو ثورة، وهناك الحرب أو "المؤثرات الخارجية" على مختلف أنواعها، وهناك انهيار الدول، وهي آليات للتغيير لا يهدف المقياس إلى الوقوف عليها، ولكنه، بالطبع، يتأثر بها.

إن الحراك الشعبي قادر على التأثير على النظام السياسي بأشكال تراوح ما بين الدفع باتجاه الإصلاح؛ وتهديد استقرار النظام السياسي إلى درجة تؤدي إلى خلخلته وإجباره على التخلي عن مراكز قوة تشكل أحد مصادر شرعيته، والبحث بالتالي عن مصادر جديدة من خلال توسيع أو تغيير القاعدة السياسية الاجتماعية للنظام السياسي، أو التعايش مع درجة أدنى من الشرعية، ما يتطلب تعزيز الهيمنة الأمنية للنظام مع ما يرافق ذلك من مخاطر على النظام نابعة من الشارع ومن النخب؛ أما الشكل الأقصى لأثر الحراك الشعبي فيكمن في تغيير النظام السياسي برمته (الثورة).

ولذلك فإن الحراك الشعبي يشكل عنصرا هاما من عناصر إحداث التغيير في النظام السياسي، وهو ما شهدناه بوضوح في تونس ومصر منذ بداية العام ٢٠١١، وشهدناه كذلك في اليمن، وليبيا، وسورية، والبحرين، والأردن، وغيرها. بيد أن هذا المقياس غير قادر على فحص الأثر المباشر لهذا الحراك، ويقتصر ما يفحصه على قياس وقع هذا الأثر على أداء النظام السياسي الرسمي.

أما المؤشرات الأربعون التي تشكل عصب هذا المقياس، فيتم جمع المعلومات المتعلقة بها دوريا، وبالتالي فإن للمقياس، عند تكرار قراءة مؤشراته واحتسابه، قدرة على تتبع أثر التغيرات التي تطرأ على النظم السياسية العربية من حيث تحقيقها لشروط الانتقال إلى النموذج الديمقراطي المشار إليه.

[1] يمكن الإطلاع على قائمة بهذه المؤشرات، وطرق قياسها، ومصادر المعلومات الخاصة بكل واحد منها في الملحق رقم (١).

غطت القراءة الرابعة، كلما أمكن ذلك،[2] الفترة الممتدة من بداية كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢ حتى نهاية كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٢، وشملت كلا من الأردن؛ والبحرين؛ وتونس؛ والجزائر؛ وفلسطين؛ والكويت؛ ولبنان؛ ومصر؛ والمغرب. وقد استخدمت هذه القراءة المؤشرات الأربعين المستخدمة في القراءات السابقة.

يشكل هذا المقياس امتدادا لتجارب دولية وعربية من بينها التجربة الفلسطينية التي قام بها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في إعداد وإصدار "مقياس الديمقراطية في فلسطين"، وقد تم تطوير المؤشرات في المقياس العربي لتتناسب مع طابعه المقارن، ولتتماشى مع الإمكانات المتاحة لجمع المعلومات والقياس في الدول المختلفة، وللتمكن من أخذ التنوع في حجم الدول، ومواردها، وتاريخها، وخصوصيات كل منها بعين الاعتبار.

لهذا المقياس ميزات وقيود ومحددات، فالمقياس يمكّن من إلقاء نظرة سريعة على حالة التحول الديمقراطي في العالم العربي، وعلى بعض التفاصيل الهامة لهذه الحالة بشكل سريع، ومتسق، وهو قادر على تمكين القارئ من تتبع هذه التحولات عبر الزمن بشكل يسير، وقادر على الإشارة إلى مكامن التغير والخمول السياسي بطريقة سهلة الانكشاف. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن قدرة المؤشرات المستخدمة على رصد عمليات التحول الديمقراطي محدودة بالطبع (تبقى في حدود تتبع وقياس الواقع، وليس التنبؤ بالمستقبل)، والتعبير الرقمي عن هذه العمليات يحوي على درجة من التبسيط ومن التجريد.

هناك مقاييس عديدة لتقدير ومراقبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فعلى سبيل المثال، يستخدم معدل الدخل القومي للفرد لوضع بلد ما في سلم النمو الاقتصادي مقارنة ببلدان أخرى. كما يستخدم المؤشر القياسي للأسعار لقياس الزيادة العامة في الأسعار وبالتالي قياس قيمة الأجور الفعلية. ومقياس الديمقراطية هو محاولة لإيجاد تعبير كمي (أو رقمي) عن وتيرة واتجاه التحول نحو الديمقراطية كجزء من عملية التغير الحاصل على النظام السياسي في الدول التي يمكن النظر إليها من زاوية "انتقاليتها"، وهي دول تنتمي إلى "الجنوب"، ويعتبر نظاماها السياسي والاقتصادي، قيد التطور. وبحكم اختلاف التحولات الديمقراطية عن التحولات الاقتصادية والتحولات في غيرها من المجالات، يتم في هذا المقياس قياس التحول الديمقراطي باعتماد مؤشرات أكثر عددا وتنوعا، وتستخدم المؤشرات طرقا مختلفة للقياس، وذلك من أجل مقاربة الحالة الإجمالية من حيث تعبيرها عن نجاح وفشل عملية التحول الديمقراطي. فلا يحاول المقياس، على سبيل المثال، أن يجيب على السؤال عما إذا كانت الديمقراطية ستشجع التعددية السياسية أم لا، بل إنه يفترض أن أحد أسباب السعي إلى التحول الديمقراطي هو تشجيع التعددية، وعليه فإنه يَعتبِر أن زيادة عدد الأحزاب يشكل مؤشرا إيجابيا على التحول الديمقراطي. ولكن هذا المؤشر، رغم أهميته، لا يفحص بتاتا درجة وطبيعة مشاركة الأحزاب السياسية المختلفة في الحياة السياسية، ومدى جديتها، ومكانتها، وطبيعة برامجها، وما إلى ذلك. لكنه يفترض أنه سيكون هناك أثر ما لهذه التعددية، فيما لو كانت فاعلة باتجاه التحول الديمقراطي، على المشاركة السياسية، وعلى تغيير أداء السلطة السياسية من حيث المزيد من المساءلة على سبيل المثال. وتنطبق قيود مشابهة على غالبية المؤشرات المستخدمة، فالمؤشرات المرتبطة بالتعليم تفحص نسب المتعلمين وعدد سنوات التعليم ولا تفحص جودة التعليم؛ وتلك المرتبطة بالضمان الاجتماعي لا تفحص جدواه ومدى الأمن الذي ينتج عنه، وهكذا.

تتعلق المؤشرات المستخدمة بأمور تتصل بالبيئة القانونية، وحالة المجتمع، والحريات، والاقتصاد، وأداء السلطات المختلفة، وأداء المؤسسات، وما إلى ذلك من أمور يفترض أن يتغير واقعها و/أو أداؤها نتيجة لعملية التحول الديمقراطي. وتقوم المؤشرات بفحص هذه الأمور على مستوى الإعداد لها (السياسات والتشريعات)، وعلى مستوى الممارسات ونتائجها. فالافتراض الذي يقوم عليه المقياس هو أن التحول الديمقراطي

[2] يجرى في بعض الحالات استخدام بيانات عن فترات سابقة لأسباب تتعلق بدورية البيانات، وغالبية هذه البيانات تعتمد على مسوحات تقوم عليها دوائر الإحصاء المركزية، ولها وتيرتها الخاصة. كما أن أغلب استطلاعات الرأي أنجز في بداية العام ٢٠١٣، وتجري الاستعاضة عن استطلاعات الرأي بالمجموعات البؤرية في الدول التي لا يتسنى فيها إجراء استطلاع للرأي. سوف يتم توضيح الإطار الزمني للبيانات في النص حين ورودها. وسيتم أخذ الإطار الزمني هذا بعين الاعتبار في القراءات اللاحقة.

[2] غطت قراءات هذا المقياس فترات مختلفة منذ العام ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٨. للاطلاع على التقرير الأخير، أنظر www.pcpsr.org

الإيجابي هو نتاج تحقق إرادة سياسية، وأن عدم وجود تحول ديمقراطي إيجابي (تعثره أو غيابه أو تراجعه) هو نتاج غياب إرادة مناسبة، أو فشل تحقيقها.

(١) اختيار الدول للقراءة

عند تحديد الدول للقيام بالقراءات، كان هناك عدد من المحددات الذاتية والموضوعية. من حيث المبدأ فإن الدول العربية كافة مرشحة للدخول في القراءة، وكانت هناك قيود في الموارد والزمن لم ينجم عنها استثناء أي من الدول لأن قيودا أخرى حسمت الموضوع. من بين هذه القيود توفر فرق عمل وطنية جاهزة للمباشرة بجمع المعلومات وتقييمها؛ وإمكانية إجراء استطلاع للرأي في البلد المعني؛ وتوفر المعلومات بطريقة يسيرة نسبيا، وقد كان توفر فرق العمل في سورية والكويت في فترة جمع المعلومات للقراءة الثانية هو الذي أدى إلى انضمام الدولتين إلى مجموعة الدول التي جري فيها القياس في القراءة الثانية؛ كما وأن توفرها في البحرين وتونس أدى إلى إضافة الدولتين إلى المقياس في القراءة الثالثة بالإضافة إلى الدول الثماني التي بدأ بها المقياس في قراءته الأولى، لكن الأوضاع السياسية، والأمنية، والتشرذم السياسي والجغرافي، وغياب مغزى للمعلومات التي يتم تجميعها في بعض الحالات والأحيان، ومحاولة السلطات التأثير على المعلومات، وما شابه ذلك، جعلت من غير الممكن قياس المعطيات في سورية واليمن والسعودية لأسباب مختلفة في كل من الحالات، ولذلك فإن المقياس لم يشمل هذه الدول في قراءته الراهنة (الرابعة).

لا يمكن الادعاء بأن الدول التسع التي تشملها هذه القراءة أو الدول الإثنتي عشر التي شملتها القراءة السابقة تشكل عينة تمثيلية للدول العربية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى وجود دول مشرقية (بما في ذلك خليجية) ومغاربية في العينة؛ وإلى وجود دول فقيرة وغنية؛ وإلى وجود دول ذات عدد كبير من السكان ودول صغيرة نسبيا؛ وإلى وجود دول نفطية، وإلى وجود الدول التي تمر بتقلبات سياسية أكثر من غيرها، وما إلى ذلك. وعلى الرغم من غياب عدد من الدول العربية من عينة المقياس، إلا أن فريق العمل يعتقد بأن العينة التي تمت قراءتها في هذا التقرير يمكن أن تعطي انطباعا متوازنا عن حالة التحولات في طبيعة الحكم في العالم العربي. بيد أن هذا الانطباع يمكن أن يكون متفائلا بعض الشيء بطبيعة الحال، حيث أن توفر المعلومات واليسر النسبي في الحصول عليها يعكس، إلى درجة ما، ما يصبو المقياس إلى فحصه. ولذا يرجى الانتباه إلى احتمالية عالية لوجود انحياز موجب في المقياس ناجم عن الآلية التي تقرر على أساسها. وهذا الأمر يكافئ الانحياز في اختيار العينة فيما لو لم يكن فريق العمل مدركا لكون هذه العينة غير تمثيلية.

(٢) مؤشرات مقياس الديمقراطية العربي

بعد مداولات ومراجعة للأدبيات ولتجارب عديدة في أنحاء العالم في مجال قياس الديمقراطية والتحول الديمقراطي تم اختيار أربعين مؤشرا، وتحددت لكل منها مؤشرات تفصيلية، وتقرر لكل واحد من هذه المؤشرات التفصيلية طريقة معينة في احتساب علامته[٤] وفق المعلومات التي يوفرها عن الواقع أو الحالة التي يفترض أن يرصدها.

تتعلق المؤشرات المنتقاة بالمجالات الحياتية المختلفة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهي تعكس مراحل عملية اتخاذ القرار الديمقراطي كافة، بدءا بالنزوع والرغبة في المشاركة في صنع القرار، ومرورا باتخاذ القرار، وتطبيقه، وإيجاد الضمانات لاستمرارية هذا التطبيق وإجراء التطوير الضروري لذلك.

تم منح كل المؤشرات وزنا متساويا في المقياس[٥] وعليه فإن إسهام كل مؤشر في المقياس هو ٢,٥ . تجدر الإشارة إلى أن عملية اختيار الأوزان،

[٤] أنظر الملحق رقم (١) والذي يشمل على قائمة المؤشرات التفصيلية، ومصادر المعلومات، وطرق الاحتساب.

أو القرار بإعطاء المؤشرات أوزانا متساوية، يشكل قرارا ذاتيا يحمل في طياته حكما [عشوائيا] على أهمية العناصر المختلفة للنظام الديمقراطي. ويمكن، لمن يرغب، إعادة قراءة المقياس بإعطاء الأوزان التي يراها مناسبة للمؤشرات المختلفة. إن مكمن الأهمية في هذا المقياس هو المقارنة بين النتائج سنة تلو الأخرى وتتبع عملية التحول، فليس المهم هنا، للباحث الممحص، كيف ترتسم الصورة، بل كيف تتغير وتتحول نتيجة للتغيرات في محددات وأداء النظام السياسي.

إن من الصعوبة بمكان تحديد الأوزان بشكل موضوعي للدول المختلفة، والتي تمر بمراحل تطور مختلفة، لاختلاف محاور التغير الملموسة في عملية تحول النظام السياسي. ففي الوقت الذي تمر فيه بعض الدول بمرحلة تحديث ودمقرطة البيئة الدستورية والقانونية للنظام السياسي، تمر دول أخرى بمرحلة تعزيز المشاركة السياسية، وغيرها بمرحلة تعزيز الاقتصاد، وأخرى بعملية لبرلة الاقتصاد، ناهيك عن الدول التي تمر بعملية إعادة بناء للنظام السياسي برمته.

تشير تجارب العقدين الأخيرين إلى أنه لا توجد وصفة واحدة لعمليات التحول الديمقراطي سواء كان توجه عمليات التحول إيجابيا، أو سلبيا. كما أنه من المؤكد أن عمليات الدمقرطة في الدول ذات البنى الاقتصادية ? الاجتماعية المختلفة تتطلب التركيز على جوانب مختلفة في عملية التحول الديمقراطي. ويتعلق ذلك بالحاجة إلى بناء المؤسسات في بعض الدول، وإصلاحها في دول أخرى، وبناء قاعدة من مكونات الرفاه في بعض الدول، وتوسيعها في دول أخرى، وإعادة النظر في البنى القانونية في بعض الدول، ولبرلة الحياة السياسية في بعض الدول، وهكذا. كما أن درجة قدرة النظام السياسي على التكيف وعتبة الغضب الشعبي تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف الداخلية والخارجية والتاريخ. إن الحراك السياسي الذي يشهده العالم العربي اليوم، يؤكد على ضرورة الانتباه إلى تفاوت واختلاف البنى الاجتماعية في الدول المختلفة وليس فقط تلك السياسية والاقتصادية (مع الإقرار بارتباط البنى الثلاث). فالقوى الفاعلة المبادرة للتغيير تلعب دورا هاما في رسم الخريطة السياسية بالقدر الذي تشكل فيه هي ذاتها نتاجا للواقع السياسي الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مفعول العامل الخارجي الذي شكل عنصرا مركزيا في زعزعة واستقرار الأنظمة السياسية في دول الجنوب تاريخيا وبشكل خاص منذ أكثر من عقدين، لا ينعكس بنفس الدرجة أو الاتجاه على المكونات المختلفة للبنى الوطنية والمحلية. علما بأن فرص فاعلية هذا العامل الخرجي تزداد كلما قلت عوامل الاستقرار الداخلية (سواء نتيجة لترهل شرعية النظام السياسي، أو بسبب التدخل الأجنبي المباشر، أو بسبب حاجة اللاعبين الداخليين لأدوات لا تستطيع البنى المحلية توفيرها، أوبسبب لجوء القوى الداخلية إلى تحالفات مع قوى خارجية اقليمية ودولية).

إن عناصر أو مكونات مقياس الديمقراطية العربي هي المؤشرات الأربعين. يفحص كل مؤشر أحد المجالات الدالة على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، ويعبر عن المعطيات التي يفحصها بشكل كمي.

تنقسم المؤشرات إلى عدة مجموعات وفقا لتصنيفات مختلفة: فهي تنقسم إلى نوعين: أدوات (وسائل)، وممارسات (نتائج) من جهة؛ وإلى مؤشرات سياسية، وأخرى اقتصادية، وثالثة اجتماعية من جهة ثانية؛ وإلى مؤشرات تتعلق بالسياسة الداخلية، وأخرى بالخارجية من جهة ثالثة؛ وإلى مؤشرات تتعلق بالمقومات الأساسية للنظام الديمقراطي: مؤسسات عامة قوية ومساءلة، واحترام الحقوق والحريات، وسيادة القانون، والمساواة والعدالة الاجتماعية من جهة رابعة.

لقد تم اختيار هذه المؤشرات وفقا لعدد من الاعتبارات أهمها تغطية القضايا المدرجة في التصنيفات المختلفة التي وردت أعلاه، ودرجة الصلة بالديمقراطية باعتبارها نظام حكم، وناظما لعلاقات النظام السياسي بالمجتمع؛ وقدرتها على قياس قيام السلطة السياسية بدورها والوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب والمجتمع؛ وتعبيرها عن درجة احترام الدولة ومؤسساتها لحقوق الإنسان؛ وقدرتها على نقل صورة العلاقات داخل مؤسسات وتنظيمات ومنظمات المجتمع المدني. النوع الثاني من الاعتبارات يتعلق بقابلية المؤشرات للقياس المتتالي بفارق فترات زمنية محددة، دون إغفال المؤشرات التي تتعلق بظواهر يستغرق تغيرها مدىً زمنيا أطول لكنها تعتبر عناصر محورية في عملية التحول الديمقراطي

(كالانتخابات). لقد اختيرت هذه المؤشرات للقناعة بقدرتها على رصد اتجاه ووتيرة التحول نحو الديمقراطية، المنبثق عن العمليات الإصلاحية التي يبادر لها (بغض النظر عن الدوافع) النظام السياسي نفسه.

ورغم الإشارة إلى وجود ميل عام في المقياس نحو الأمور الإجرائية، والمؤشرات السياسية، بيد أن إدراك الفريق لأهمية المحتوى الاجتماعي ? الاقتصادي لعملية التحول الديمقراطي من حيث نشوء مصلحة للمواطن في استدامتها وتعزيزها، ومن حيث جوهريتها فيما يتعلق بمشاركة المواطن بصنع القرار غير المقتصر على اختيار الحكام، حدا بالفريق لإدراج عدد من المؤشرات التي تفحص مدى اتساع رقعة الممارسة الفعلية للديمقراطية وعدم اقتصارها على النخب وعدم تحولها إلى أداة مضافة لإضفاء الشرعية على التسلط وسوء توزيع الثروة، وتشكل مجموعة المؤشرات المنضوية التي تصنف على أنها مقومات المساواة والعدالة الاجتماعية العنصر الأساسي الذي يقيس فحوى التحول الديمقراطي غير المقتصر على الجانب الإجرائي، أو السياسي.

يُعتقد أن هذا المقياس سيكون مفيدا للمطلعين عليه على اختلاف مشاربهم، وتنوع اهتماماتهم. فهو قادر على لفت نظر الرأي العام إلى مجالات النجاح والفشل في العناصر المختلفة لعمليات التحول الديمقراطي؛ وهو قادر على توفير مؤشرات هامة للسياسيين والناشطين الذين يرغبون بإحداث تغيير سواء من حيث قدرة المقياس على الإشارة إلى مواطن الضعف في تنفيذ السياسات، أو الإشارة إلى المجالات التي تحتاج إلى تطوير أو تعديل السياسات القائمة؛ وهو هام للمشرعين الراغبين في مساءلة سلطاتهم التنفيذية حول أدائها في مجال دمقرطة حياة المجتمع، أو في اكتشاف المجالات التي ما زالت تحتاج إلى مبادرات إصلاح قانوني أو دستوري؛ وقادر على فحص وقع التغيرات على مؤشرات في الرأي العام تعتبر مفصلية لاستقرار النظم السياسية. وهو بالتالي، قادر على الإشارة إلى المواطن والمجالات التي على الباحثين سبر أغوارها وفحصها تفصيليا والتعمق فيها لاكتشاف أسباب النجاح والفشل في إحداث التحول الديمقراطي.

(٣) مصادر المعلومات

نظرا لتنوع المؤشرات وطبيعتها، ولتنوع القضايا التي تعكسها هذه المؤشرات، فقد تم استخدام طرق متنوعة للحصول على المعلومات الضرورية لتقييم المؤشرات وإعطائها العلامات في كل قراءة. وقد توخى فريق العمل الاعتماد قدر المستطاع على المصادر الأساسية للمعلومات، كما توخى، كلما كان ذلك ممكنا، الحصول على المعلومات الضرورية من مصادر مستقلة ومتنوعة، وأعار المقياس اهتماما خاصا للرأي العام وأفرد له ربع المؤشرات. وفي الحالات التي تعذر فيها الوصول إلى معلومات دقيقة، أو تم التوصل إلى معطيات يمكن تصنيفها على أنها حالات متأرجحة (حيث تتضارب المعلومات، أو حيث يكون هناك تباين واضح ما بين الشكلي ''الرسمي'' والفعلي) لجأ الفريق إلى تقييم خبراء من الدولة المعنية.

بشكل عام، فإن مصادر المعلومات المستخدمة في المقياس تراوحت بين المصادر التابعة للدولة المركزية، كالوزارات، والأجهزة الأمنية، وأجهزة الإحصاء المركزية؛ واللجان البرلمانية، وسكرتاريات البرلمانات؛ ومجالس القضاء الأعلى، وإدارات المحاكم حسب طبيعة الحال؛ ومصادر أجهزة الحكم المحلي مثل المجالس الجهوية والمحلية والبلدية؛ ومن المنظمات غير الحكومية والنقابات والمؤسسات المهنية ذات العلاقة؛ ومن الصحف المحلية، ومن مواقع الإنترنت؛ أما المؤشرات المرتبطة بانطباعات المواطنين، وتقييمهم للأمور، فاستخدمت لأغراضها استطلاعات الرأي العام التي صممت خصيصاً لأغراض المقياس، ونفذتها جهات مؤهلة تقنيا لذلك باستخدام العينات العشوائية التمثيلية وبنسب خطأ تتراوح بين دولة وأخرى ولكنها لا تتجاوز الخمسة بالمائة، وفي حالات تعذر معها إجراء استطلاعات الرأي، استخدمت المجموعات البؤرية[٦].

(٤) مفهوم الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي

يشكل مقياس الديمقراطية العربي قراءة رقمية لعملية التحول نحو الديمقراطية، ونعني بعملية التحول مجموعة من التغيرات في محددات، وطبيعة وأداء النظام السياسي في مرحلة انتقالية يشوبها بعض الهلامية بحكم طبيعتها، وتتخللها تراجعات، وهي غير محصنة من إمكانية الفشل. إن قياس عملية التحول يحتم علينا التركيز على المؤشرات القادرة على رسم صورة للتغير الحاصل على النظام السياسي وعناصره، والابتعاد قدر الإمكان عن عناصر ومؤشرات أخرى، مهمة، تعكس عمق وجدوى واستدامة النظام الديمقراطي [القائم]، لكنها قد لا تلعب بالضرورة دوراً أسياسياً في عملية التحول من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي.

الديمقراطية، التي نحاول فحص عملية التحول نحوها، تعتبر لأغراض هذا المقياس، شكلا من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطات، وعلى أساس أن النظام السياسي يجب أن يعمل بحيث يعبر عن الإرادة العامة، ويكفل العدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار. فالديمقراطية بالتالي وسيلة، وليست هدفا مستقلا. والديمقراطية ليست في أساسها وجوهرها نمط تفكير، أو اعتقادا، أو منظومة قيمية، أو نمطا ثقافيا، وإنما هي آلية للمساهمة في صنع القرار، ونظاما يكفل تعبير القرار عن الإرادة العامة.

إن قياس الديمقراطية في الدولة هو قياس لمدى المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرار، المتعلق بمصيرهم في نهاية الأمر، ديمقراطيا، ولوجود ودرجة مأسسة واستدامة الوسائل والسبل التي تتيح هذه المشاركة بالإضافة إلى تمكّن المواطنين من استخدامها. ويمكن قياس ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات من بينها: الآليات المتاحة للمشاركة في صنع القرار، وتعديله، والاعتراض عليه؛ ومدى الرضى السائد لدى الجمهور عن القرارات المتخذة (السياسية وغيرها)، ما يعكس مدى مشاركتهم في صنع القرار من جهة، ومدى جوهرية تطبيق القرار (تماشيه مع النوايا الموجودة لدى اتخاذه) من جهة أخرى؛ ومدى المشاركة الفعلية في صنع القرار والتأثير عليه؛ ومدى التشجيع على المشاركة، وعلى استخدام آليات هذه المشاركة، مع ضمان العواقب المترتبة على المشاركة الحرة؛ ومدى مأسسة ما ورد أعلاه من آليات، وتطبيقات، وممارسات، ومدى استدامتها، وقدرة المجتمع على تحمل أعبائها.

ينطلق هذا التقرير من أن الديمقراطية (بمدلولها العام) ليست موقفا ''تكتيكيا''، بل تشير إلى نمط سياسي ? اجتماعي ? اقتصادي معين يتجسد في بنية النظام السياسي، له تمظهرات مؤسسية، وتعاقدية (دستورية)، وإجرائية (إدارية)، وقيمية، أهمها وجوب سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وصون كرامته، وتفعيل المواطنة. من هذا المنظور تشكل الديمقراطية خيارا شعبيا. ولأن هذا الخيار قد يتناقض مع مصالح بعض الفئات، فإن هناك ضرورة لإقامة مؤسسات ولوضع ترتيبات وتدابير وتشريعات ترسي أسس الديمقراطية، وتضمن استدامتها، وتردع المساس بها. من هذه التدابير والترتيبات: صون استقلال الدولة؛ وفصل واستقلالية السلطات (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)؛ وإقرار مبدأ تداول السلطة عبر الانتخابات الدورية والنزيهة (وهو أمر يعني الإقرار بشرعية التنافس بين قوى وأحزاب ذات برامج متباينة ومختلفة على السلطة)؛ ووضع تشريعات تحمي حرية التعبير والتنظيم والاجتماع والنشر والإضراب (أي حرية المشاركة في الحياة العامة). كما لا تخص الديمقراطية فقط تطبيق مبدأ تداول السلطة وفق العملية الانتخابية واحترام التعددية الحزبية والفكرية وحقوق الأقليات، بل تتعدى هذا إلى الإقرار بحقوق أساسية للفرد كالحق في العمل، والتنقل، والمأوى، والتعليم، والرعاية الصحية والاجتماعية بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو اللون. وقد تم تصميم المؤشرات لتأخذ، قدر الإمكان، كل ذلك بعين الاعتبار، ولتنظر خطوة أبعد من ذلك لتأخذ في الحسبان أبعادا أخرى مثل مشاركة المرأة في الحياة العامة، ووضعها الفعلي ومدى مساندة البيئة القانونية لمساواتها بالرجل.

(٥) تصنيفات المقياس

[٥] بالإمكان مراجعة ذلك في المستقبل، بناء على المقارنة بين الصورة التي يوفرها المقياس، وتلك التي تتمخض عن التحليلات المعمقة لحالة النظم السياسية في الدول العربية، وسيكون ذلك مجديا إذا تبين أن هناك إمكانية لخلق حالة انسجام بين الصور المختلفة التي يمكن أن ترسمها الأبحاث المختلفة في الحقل.

[٦] في القراءة الراهنة استخدمت المجموعات البؤرية في ا لكويت والبحرين. وقد قامت الفرق الوطنية لهذا الغرض بعقد لقاءات مع مجموعات قادرة على تمثيل الرأي العام بالقدر الممكن: ففي الكويت استخدمت ثلاث مجموعات بؤرية ضمت في مجموعها ٤٤ شخصا (٤٨٪ منهم نساء) تراوحت أعمارهم بين ١٩–٥٦ سنة، كان فيها موظفون عموميون، وناشطون في المجتمع المدني ونواب ووزراء سابقون، وطلبة وأساتذة جامعيون، ومتقاعدون، وقانونيون، وإعلاميون، وغير ذلك. وشملت هذه العينة ممثلين للمكونات الديمغرافية المختلفة (حضر وبدو، سنة وشيعة)، والمواقع الجغرافية المختلفة (الداخلية والخارجية)، ومنتمين إلى فريقي ''المقاطعة السياسية'' و'' المشاركة السياسية''. أما في البحرين فشملت المجموعات البؤرية ٣٧ (٣٧ ٪منهم نساء) شخصا موزعين على ٥ مجموعات تمثل مدرسين، وكتاب، وإعلاميين، وناشطين سياسيين معارضين، سنة وشيعة.

لقراءة المقياس قيمة رقمية تعبر عن معدل قيم مؤشراته، يمكن قراءتها لدولة بعينها، أو لمجموعة من الدول، أو للدول العربية التي تجمع فيها المعلومات. بيد أن من المفيد النظر إلى تصنيفات محددة عن طريق تجميع المؤشرات في مجموعات تعكس عمليات التحول من منظار جانب أو آخر من الجوانب التي تعكسها هذه المؤشرات كما أسلفنا أعلاه.

يقسم التصنيف الأول المؤشرات إلى نوعين: مؤشرات تعبر عن وسائل التحول الديمقراطي (المؤشرات ١ - ١٠) وأخرى تعبر عن ممارسات التحول الديمقراطي (المؤشرات ١١ - ٤٠). كما يظهر شكل رقم (١-١) فإن مؤشرات الوسائل تشكل ربع المؤشرات بينما تشكل مؤشرات الممارسات ثلاثة أرباع.

شكل (١-١): التصنيف الأول للمقياس حسب نوع المؤشرات (ممارسات ووسائل)

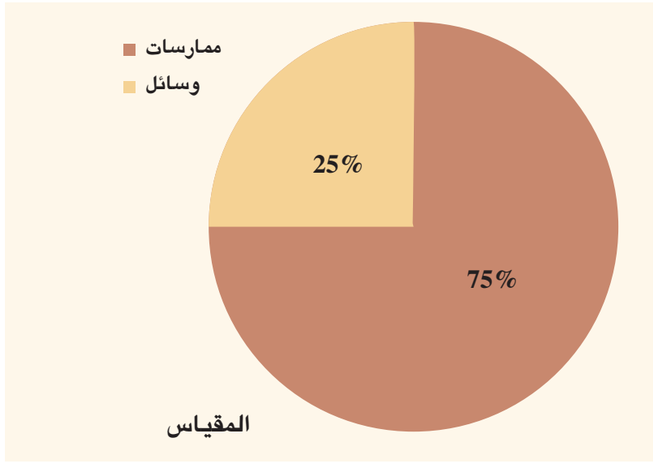

تشير مؤشرات الوسائل إلى تلك الجوانب من عملية التحول الديمقراطي التي يتم فيها صياغة المبادئ الدستورية والقانونية والمؤسسية التي تضع الأساس القانوني لضمان إجراءات النظام الديمقراطي. فيتم ضمن هذه المؤشرات، على سبيل المثال، فحص النصوص الدستورية من حيث تأكيدها على فصل السلطات، والتأكد من وجود ضمانات قانونية لحرية الإعلام، وحرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية، وما شابه ذلك. وتقتصر مؤشرات الوسائل على الجوانب السياسية لكونها تشكل الحد الأدنى الضروري لانعكاس الإرادة السياسية بإحداث تحول ديمقراطي.

أما المؤشرات التي تقيس الممارسات فتتعلق بالتطبيق العملي للقواعد الدستورية والقوانين والأنظمة. فهي تقيس، على سبيل المثال، حالات خرق المبادئ الدستورية والقوانين مثل الإضرار بتوازن السلطات، أو كبت الحريات، وما إلى ذلك؛ واعتماد الحكومة على مصادر خارجية للتمويل، أو اعتمادها على الأسواق الخارجية، بدرجة تصبح فيها عرضة لتفضيل الضغط الخارجي على الرأي العام الداخلي؛ كما تعتبر المؤشرات التي تعبر عن انطباعات الجمهور، والتي يستمدها المقياس من استطلاعات الرأي من المؤشرات الدالة على الممارسات، وهي تفحص أمورا مثل شعور الناس بالقدرة على انتقاد السلطة، وشعورهم بوجود فساد منتشر في مؤسسات القطاع العام، وما شابه؛ كما أن هناك من بين مؤشرات الممارسات عددا من المؤشرات التي تفحص جوانب تتعلق بالأمن الاجتماعي كالتعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، وما شابه.

يقسم التصنيف الثاني المقياس كما يتضح من الشكل رقم (١-٢) إلى أربع مجموعات تعبر عن المقومات الأساسية للديمقراطية الناشئة:

وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة (ثلاثة عشر مؤشرا: ١ – ٣، ١١ - ٢٠) وتغطي قضايا مثل تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة وسيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي.

احترام الحقوق والحريات (ثلاثة عشر مؤشرا: ٤ - ٧، ٢١ - ٢٩) وتغطي قضايا مثل ترخيص أحزاب جديدة، وظهور مواقف أحزاب المعارضة في الصحافة، وتقييم الناس لحرية الصحافة.

سيادة القانون (سبعة مؤشرات: ٨، ٩، ٣٠ – ٣٤) وتغطي قضايا مثل استقلال القضاء، والتعامل مع القضايا التي يتقدم بها المواطنون ضد السلطات المختلفة.

المساواة والعدالة الاجتماعية (سبعة مؤشرات: ١٠، ٣٥ – ٤٠) وتغطي قضايا مثل الإنفاق الحكومي على قطاعي التعليم والصحة مقارنة مع الإنفاق على الأمن والدفاع، ونسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.

يظهر الشكل رقم (١-٢) أدناه أن حصة المؤشرات المتعلقة بكل من وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة واحترام الحقوق والحريات بلغت حوالي ثلث إجمالي مؤشرات المقياس، فيما بلغت حصة مؤشرات كل من سيادة القانون، والمساواة والعدالة الاجتماعية ١٨٪.

شكل (١-٢): التصنيف الثاني للمقياس حسب المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي

(٦) قراءة المقياس

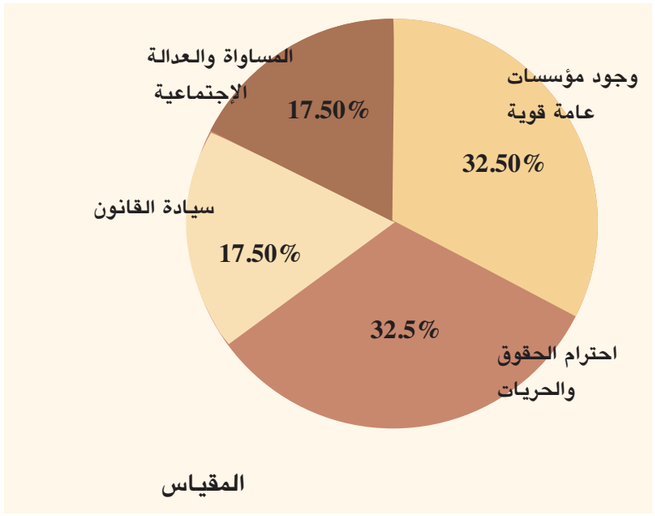

لا يفترض المقياس وجود حالة معيارية للديمقراطية يتم القياس بالنسبة إليها. ولهذا السبب فإن المقياس ينطلق من وضع تقدير كمي للحالة الديمقراطية في الدول العربية في الفترة التي يتعلق بها التقرير السنوي. وعلى الرغم من أن هذا التقدير يعطي انطباعا عن حالة الديمقراطية في دول العالم العربي التي تمت فيها القراءات في التقرير المعني، إلا أنه لا يشكل حكما عليها، ويجب عدم استخدامه لهذا الغرض. ويمكّن هذا المقياس من إجراء مقارنات بين الدول العربية المختلفة، بيد أن هذه المقارنات تبقى في نطاق مقارنة المؤشرات التي تشكل عناصر المقياس. فالمقياس يوحد فترة القياس، والمؤشرات، وطرق الاحتساب، ويستخدم طرقا متسقة لجمع البيانات، وهو إلى درجة كبيرة يضمن درجات متشابهة من صدقية المعلومات المستخدمة. وبالتالي فإن نجاعة المقياس ترتبط بالقدرة على إدارة العملية البحثية بشكل يتم فيه الحفاظ على أعلى درجة ممكنة من الاتساق في عمل الفرق البحثية في البلدان المختلفة بحيث يتم الحصول على معلومات متسقة في البيئات المختلفة. إن أداة البحث الرئيسية هنا هي جمع المعلومات، وكلما تمكنت الفرق البحثية من جمع المعلومات الضرورية وتوثيقها بشكل متسق، كلما قل هامش الخطأ، وانخفضت درجة التشوه في عملية رسم الصورة للمؤشرات في البلدان المختلفة في قراءة واحدة.

يجدر هنا التذكير بأن المقياس لا يعكس حالة الديمقراطية، وإنما عملية التحول الديمقراطي عن طريق إجراء قياس رقمي وتقريري لحالة الديمقراطية في مجموعة من النقاط الزمنية، تلخص كل نقطة منها حقبة زمنية محددة. فالمقياس يثبت لحظة من لحظات الحياة في البلد المعني مرة في السنة، وعلينا، بالتالي، أن ننظر إلى الصورة المرتسمة على أنها صورة ستاتيكية وليست متحركة، وعلى أن رسم هذه الصورة سنة تلو الأخرى يمكن من

إنجاز صورة سينمائية مع مرور السنوات، وعلى أن كل مؤشر في المقياس يشكل قطعا في اللوحة التي ترتسم للحظة في حياة أحد البلدان العربية.

من جهة أخرى يمكن، من حيث المبدأ استخدام المقياس للمقارنة بين الدول العربية المختلفة، بيد أن من الضروري أن يأخذ القارئ سياق عملية ارتسام الصور المختلفة للدول المختلفة بعين الاعتبار عند تخيل ما هو وراء الصورة المرتسمة. فكما يمكن للأجسام أن تبدو أصغر أو أكبر حسب بعد العدسة عنها عند التقاط الصورة، يمكن للمعطيات المأخوذة بأدوات غير متسقة في هذا المقياس أن تكون مضللة، إذا لم توضع في سياقها، ويجدر الانتباه إلى ذلك عند القيام بعمليات المقارنة.

تفترض منهجية المقياس درجة عالية من التنسيق والتوافق بين الفرق البحثية في الدول المختلفة، وما من شك أن هذا المتطلب سيتحسن مع الخبرة المتراكمة للفرق البحثية الوطنية، وما من شك في أن الأجزاء الأخرى في التقرير السنوي (الأوراق النوعية على وجه التحديد) ستساهم في تحديد معالم سياق الصورة الستاتيكية التي يرسمها المقياس، ما سيساعد القارئ على تخيل ما وراء الصورة وحولها بشكل أفضل.

يشار هنا إلى أن التقرير الأول هدف إلى إرساء إطار عملية القياس اللاحق، إنه يلعب دور الإطار الذي ستعرض فيه الصور سنة تلو الأخرى، فيما يشكل هذا التقرير (الرابع) كما سابقيه استكمالا لهذا الإطار (بعد إجراء التعديلات التي اتضحت ضرورتها بعد القراءة الأولى) من جهة، وخطوة في عملية عرض الصورة التي ما تزال ستاتيكية بشكل أساس.

يمكن أن تتراوح علامة المقياس في أي من القراءات بين صفر وألف نقطة، وينطبق ذلك على المؤشرات وعلى المقاييس الفرعية وفقا للتصنيفات المختلفة. وبشكل عام، وبدرجة من التشوه لا تخفى على القارئ، يمكن الافتراض بأن علامة المقياس، العام أو ذلك المتعلق بإحدى الدول، أو القطاعات، يمكن أن يستخدم لتصنيف الدول في فئات، فيجوز القول أن العلامات دون ٤٠٠ تشير إلى وضع غير ديمقراطي، وإلى غياب سياسات موجهة نحو خلق حراك باتجاه التحول الديمقراطي. وتشير العلامات بين ٤٠٠ و٧٠٠ إلى وضع غير ديمقراطي، يحتوي على بعض مقومات النظام الديمقراطي (مثل لبرلة الحياة السياسية أو الاجتماعية إلى حد معين)، التي تعبر إما عن نزوع نحو إحداث التحول، أو عن قابلية النظام السياسي أو اضطراره لذلك، وتعكس العلامات بين ٧٠٠ و١٠٠٠ حالة تقدمت فيها عملية التحول الديمقراطي بحيث بات الناس يشعرون بتوفر بعض مقومات النظام الديمقراطي، أو أن هذه المقومات أصبحت مطلبا حياتيا في المجتمع يتطلبه استمرار استقرار النظام السياسي، وبات غياب هذه المقومات (أو حتى توقف تحسنها المستمر) عاملا مهددا للنظام السياسي. وتحتاج الدول التي حصلت على علامات تضعها في هذه الفئة إلى دراسة أعمق، ومؤشرات إضافية لتقييم آفاق تطور النظام السياسي فيها.

شكل (١-٣): بيان علامة الديمقراطية حسب المقياس

ويمكن قراءة المقياس في عدة مستويات:

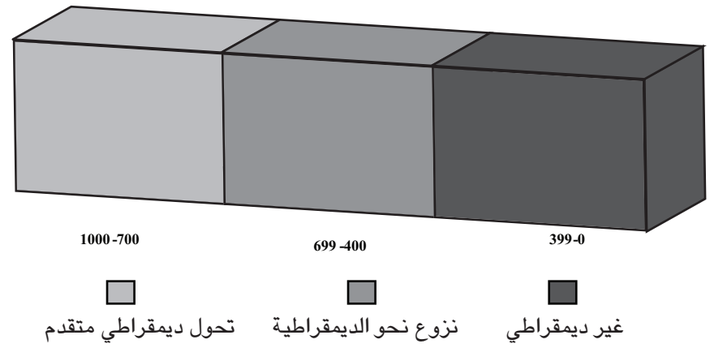

المستوى الأول: ويتمثل في قراءة التعبير الرقمي النهائي (الإجمالي)، وهي قراءة تمكن من الاطلاع العام والمجرد على حالة التحول الديمقراطي في الدول العربية التي أخذت فيها القراءة. كما يمكّن من الاطلاع على حالة التحول الديمقراطي في كل بلدٍ من البلدان التي تمت القراءة فيها في التقرير المعني على حدة.

المستوى الثاني: ويتمثل في قراءة التعبير الرقمي للمقاييس الفرعية المختلفة التي تُصنَّف المؤشرات في مجموعات على أساسها، كقراءة المقياس الفرعي للممارسات، أو للوسائل، أو للحقوق وللحريات، أو لسيادة القانون، وهكذا. ويمكن كذلك القيام بذلك لكل بلد على حدة.

المستوى الثالث: ويتمثل في قراءة كل من المؤشرات منفردا، ومن الممكن هنا متابعة التغير الحاصل على أربعين بندا سواء بشكل جمعي للدول المختلفة، أو لكل دولة على انفراد.

وبالطبع فإن المقياس يحتوي على معلومات تمكن من قراءته على المستويين الإقليمي والوطني.

إننا لا ننصح أن تكون قراءة هذا المقياس ومؤشراته قراءة كمية فقط: فالديمقراطية وعملية التحول نحوها تمثلان حالة نوعية تعكس، وتعيد إنتاج، وتساهم في تطور نظام سياسي- اجتماعي-اقتصادي متحرك ومتغير. فما تقدمه هذه المؤشرات بمجموعها (مقياس الديمقراطية العربي) أو في مجال معين (في النوع أو في إحدى المقومات) أو في بند محدد (المؤشر) هو تعبير كمي (رقمي) عن حالة لحظية تم تثبيتها لتمثل قيما نوعية على مدى حقبة زمنية. إننا نوصي بقراءتها على خلفية حالات التبعية والانكشاف والقلق المستقبلي التي تعيشها المجتمعات العربية. لذا يتوجب الحذر من أية محاولة لاختزال عملية التحول نحو الديمقراطية إلى رقم أو مجموعة من المتغيرات الكمية، بل ينبغي التعاطي مع المؤشرات والتصنيفات، ومع المقياس كأدوات مساعدة (أدوات تنبيه) في مراقبة التغيرات (السلبية والإيجابية) على وضع الديمقراطية، وبالتالي التدخل في صياغة سياسات وتوجهات تخدم التحول الديمقراطي، وتعمل على تجذير الديمقراطية.

لا بد في الختام من التذكير بأن هناك قيودا عديدة تتعلق بقراءة المقياس (تأويل نتائجه) من بينها: وجود هامش للخطأ في القياس يمكن تقليصه بالعمل الدؤوب، لكن لا يمكن التخلص منه بشكل مطلق؛ ووجود ارتباط بين آلية القياس والطموحات التي تتغير مع التقدم، فاعتماد المقياس جزئيا على استطلاعات الرأي، على سبيل المثال، يعني أنه يساوي بين تقييم جماهير مختلفة لنفس العملية بنفس أداة القياس رغم وجود توقعات متفاوتة لدى مواطني الدول المختلفة تنعكس على تقييمهم للواقع، ويعني ذلك أنه كلما ارتفع سقف التوقعات، كلما كانت قدرة هذه الأداة أقل على تصوير التغير الحاصل؛ وكون بعض مؤشرات المقياس تقارن نصوصا تعكس مبادئ قانونية ودستورية واحدة في بيئات قانونية مختلفة، وتمر في عمليات تطور بطرق مختلفة؛ وهناك أيضا ما ينجم عن اختلاف الألسن، فبالإمكان أن تعني العبارة الواحدة أمورا مختلفة في دول مختلفة، وهكذا. بيد أن إدراك فريق العمل والقارئ لهذه القيود، وأخذها بعين الاعتبار هو ما يجعل من هذا المقياس أداة أكثر نجاعة. فالمقياس إذا أداة يجدر استخدامها بمهارة لإحسان القياس!

(٧) ملاحظات منهجية على القراءة الراهنة

الملاحظة الرئيسية على القراءة الراهنة (الرابعة) هو افتقارها إلى ثلاث دول كانت موجودة في القراءة الثالثة (السعودية، وسورية، واليمن).

تشكل هذه القراءة خطوة رابعة في عملية ترسخ شكل وأدوات القياس في المقياس العربي، بعدما كانت القراءة الأولى ريادية وتجريبية إلى حد كبير (وهو ما فرضه واقع كونها أولى)، وبعدما أقر القائمون على هذا المقياس عددا من التعديلات بعد التداول في نتائج القراءة الأولى، فطرأت على المقياس في قراءته الثانية تغيرات بفعل التجربة (مثل تدقيق بعض المؤشرات، وتعديل طريقة القياس أو طريقة الاحتساب)، وطرأت

تغيرات أخرى بفعل الظرف والزمن، مثل تغير الفريق الوطني في بعض الدول، أو إدخال أداة استطلاع الرأي حيث لم تكن قائمة في قراءات سابقة، أو عدم القدرة على القيام باستطلاع رأي في دولة ما، أو تغيير الجهة القائمة على استطلاع الرأي، أو عدم تحديث معلومات إحصائية من قبل جهات رسمية لأسباب خارجة عن إرادة فريق العمل، أو تغيير منهجية البحث الميداني لأغراض استطلاع الرأي في المغرب في القراءة الثالثة.

وفي الوقت الذي استقرت فيه المنهجية فلا توجد فروق في المؤشرات وطرق جمع المعلومات بين القراءتين الثانية والثالثة، والرابعة، إلا أن فريق البحث سيعيد تفحص المنهجية في ضوء الانتفاضات العربية، وطغيان الطابع غير الإصلاحي على الأدوات المستخدمة من قبل الفاعلين في إحداث التحول الديمقراطي، وقد قرر فريق البحث إدماج مؤشرات إضافية في القراءة القادمة بتغير طبيعة الأنظمة السياسية العربية وفقا لتفاعلات الشارع العربي التي نشهدها الآن.

لم يزل غير ممكن تغطية فلسطين بشكل طبيعي، ويعود ذلك إلى استمرار الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة ووجود حكومتين، واستمر الفريق الوطني في فلسطين في التعامل مع فلسطين كوحدة واحدة كلما كان ذلك ممكنا ومعقولا، ونجح في ذلك في المؤشرات التي تتعلق بالجمهور ووضعه وانطباعاته دونما علاقة مباشرة بالسلطات المقسمة، وانطبق ذلك على الممارسات حيث يوجد إجماع على أن القوانين السارية هي تلك الصادرة عن الرئيس سواء ما صدر منها قبل الانقسام أو بعده، وعلى المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي تم جمع معلوماتها في الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة واحدة. أما ما تبقى من مؤشرات (المؤشرات ١١-٣٤) وهي ذات علاقة بالممارسات (ترتبط بالسلطات مثل حرية الرأي، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والبناء المؤسساتي) فقد اقتصر جمع المعلومات المتعلقة بها على الضفة الغربية ولم يتم جمع معلومات متعلقة بقطاع غزة. كما اضطر الفريق إلى تعليق المؤشر الخامس عشر في هذه القراءة، كما في سابقتها، بسبب استمرار عدم انعقاد المجلس التشريعي كمؤسسة موحدة.

إن إحدى الصعوبات المنهجية لهذا التقرير تكمن في تفاوت ''حساسية'' المؤشرات المستخدمة. ويعود ذلك إما لطبيعة المعلومات التي يعكسها المؤشر، أو لمصدرها، أو لطريقة قياس المؤشر. ويعبر هذا التفاوت عن نفسه بطريقتين: إما عرض تغيرات رقمية كبيرة لتغيرات فعلية لا تشكل بالضرورة مؤشرا على التغيير (مثل بعض معطيات استطلاعات الرأي، حيث يمكن أن تتعلق التغيرات باختلاف العينة، أو أسباب أخرى)، أو تتعلق بكون الفريق أقر آلية احتساب تضع التغيرات ''تحت المجهر'' لمؤشرات يمكن أن تختلف طرق عرضها رقميا بسبب نسبة الخطأ في القياس، أو التدوير، أو ما شابه. ويشكل المؤشر المتعلق بالتسرب من المدارس نموذجا لهذه الحالة، فهو يتغير بمائة نقطة لكل ٠,٥ من التغير في حالة التسرب. وفي الوقت الذي تجدر فيه المواءمة بين حساسية المؤشر وحساسية أداة القياس، لا يمكن ''تخفيف'' حساسية مؤشر من هذا القبيل، حيث يجب أن تصبو الدول إلى نسبة تسرب من المدارس تؤول إلى الصفر، وإهمال أعشار النسبة المؤوية التي تعبر عن عدد كبير جدا من التلاميذ غير منطقي، ولكن الفريق يأمل في أن يتمكن من التدقيق المستمر لهذه المعطيات وطرق احتسابها وقياسها بشكل أفضل مع مرور الزمن، خاصة وأن أكثر من جهة وطنية ودولية توفر معلومات عن هذا المؤشر.

ومن جهة أخرى اعتبر الفريق، في بعض الحالات، أن من الممكن الاكتفاء بمعطيات القراءة السابقة في حالات لم تتوفر معها معطيات جديدة لمؤشرات بطيئة التغير، وغياب ما يشير إلى ضرورة توقع تغير ملموس في قياسها.

(٨) القراءة الراهنة وحراك الشارع العربي

كما أسلفنا أعلاه، فإن هذا المقياس لا يستطيع التنبؤ بالأحداث، وهو غير قادر بحد ذاته على تفسيرها. فهو صمم لقياس التغير السياسي الإصلاحي (الذي تقوده السلطة السياسية) عن طريق تتبع الواقع، وهو، بالتالي، سيكون قادرا على اكتشاف مدى وطبيعة التغير الذي سيحدثه تفاعل انتفاضات الشارع والثورات المضادة وتدخل الجيوش في الحياة السياسية وغير ذلك من مفاعيل وأحداث هامة شهدها العالم العربي مؤخرا.

ما يزال الحراك الذي شهدناه منذ نهاية العام ٢٠١٠ العالم العربي غير مكتملا، ويشكل عملية مستمرة حددت معالم عامة لمراحل معينة في بعض الدول، وأدخلت بعضها في دوامة عدم الاستقرار لآجال ربما تطول. ولا يستطيع هذا المقياس تقييم الحراك الراهن بما هو حراك، فهناك صعوبة في احتساب مؤثرات التفاعلات الداخلية للحراك السياسي (ناهيك عن المؤثرات الخارجية). فما يمكن قياسه هو النتائج في لحظة زمنية محددة، وليس مجمل التفاعلات وعناصرها الكثيرة المتداخلة والمعقدة.

النتـــائج

سيتم في هذا القسم تحليل نتائج المؤشرات على المستوى الإقليمي وعلى مستوى كل بلد على حدة باستخدام قراءات المقياس العامة وتلك التي تعكس جوانب الوسائل أو الممارسات، وباستخدام المقاييس الفرعية للمقومات الأربعة التي أشرنا إليها في المنهجية. حيث ستتم مقارنة المقاييس الفرعية المختلفة كلما كانت هناك دلالات أو أمور لافتة للنظر. كما ستتم مقارنة نتائج هذه القراءة بالقراءات السابقة (أعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠) كلما كان ذلك ممكنا ومجديا.

وبعد ذلك سيتم استعراض المؤشرات المنفردة الأربعين ووصف أية معطيات تخرج عن نطاق المنهجية العامة مثل استخدام مصادر معلومات مختلفة في أحدى الدول، أو تعليق مؤشر، أو ما شابه.

القراءة الإقليمية

بلغت علامة المقياس للقراءة الراهنة ٥٧٨ مقارنة بـ ٥٥٨ في القراءة السابقة. وهي علامة تعني، كسابقتها، أن الدول التسعة التي تمكّن المقياس من فحص المؤشرات فيها تُراوح، في المجمل، حول النزوع باتجاه التحول الديمقراطي. وتُشير إلى وجود قابلية مبدئية للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، بيد أنها ما زالت جنينية وغضة.

وبشكل جزئي، يشير التقدم الحاصل على علامة المقياس بـ ٢٠ نقطة إلى التقدم في علامات بعض الدول الذي كان أكبر من التراجع الحاصل على علامات دول أخرى. ويُشار إلى أن التغير الناجم عن تعليق القياس في ثلاث دول لا يؤثر في المقارنة. فالعلامات المنعكسة في المقياس هنا، بما في ذلك متوسط علامات القراءات السابقة، لا يعكس علامات الدول التي تم فيها تعليق القياس للقراءة الراهنة.

وتُشير الفروق بين علامات المقياس في كل دولة على حدة، كما يظهر الشكل رقم (٢-١) أدناه، إلى أن التباين بين التسع يمكن وصفه ضمن ما يشبه التوزيع الطبيعي للفروق، فالتباينات متدرجة نسبيا. وتأتي المغرب التي حصلت على علامة ٦٥٢ في مقدمة الدول، تليها الأردن (٦٤٥)، ثم الجزائر (٦١٦) وتونس (٦٠٧)، ثم لبنان (٥٨٢)، ومصر (٥٨١)، ثم الكويت (٥٤٧)، ثم فلسطين (٥١١)، ثم البحرين (٤٥٢). أي أن الدول التسع تجاوزت علامة الـ ٤٠٠ التي قدرها الفريق [مسبقا] كعلامة القطع بين السلطوية أو الشمولية، وبين وجود بوادر للتحول الديمقراطي. ولذا فإنه بالإمكان القول أن المعطيات تؤكد وجود نزوع إقليمي نحو التحول الديمقراطي. وهي نتيجة متماشية مع نتائج القراءات السابقة وتعززها كما يظهر في الشكل (٢-٢) أدناه.

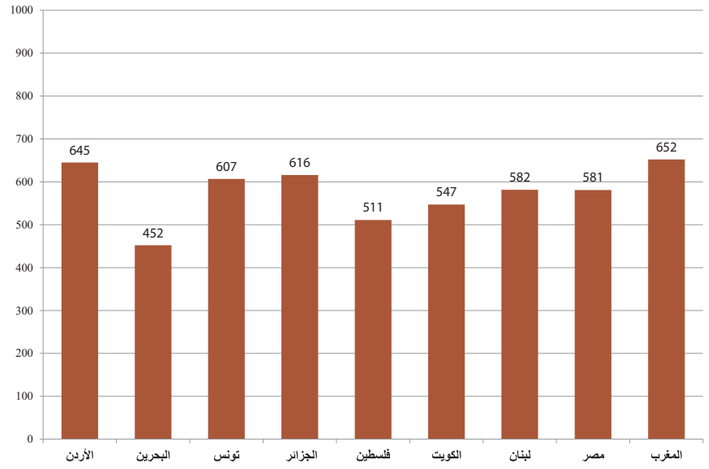

شكل (٢-١): المقياس حسب الدول للعام ٢٠١٢

شكل (٢-٢): المقياس حسب الدول (مقارن) للقراءات الأربع الأولى

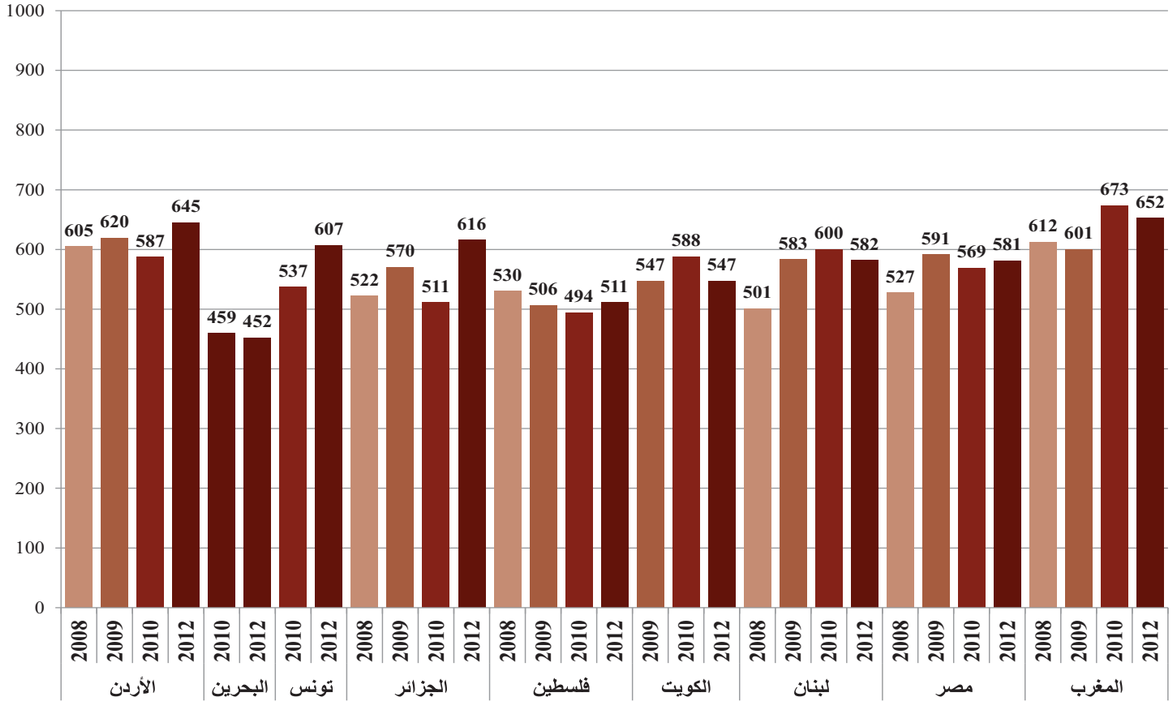

ويُشار إلى أن التغيرات بين القراءتين الثالثة والرابعة لم تكن كبيرة للغاية. وقد عكست مجمل التغيرات الحاصلة في الدول التي تمت قراءتها. فكما يوضح الشكل (٢-٣) أدناه، كان متوسط التغير بين قراءتي ٢٠١٢ و ٢٠١٠ عشرون نقطة (أي ٢٪) وتراوح بين ± 7 إلى± 105 بالنسبة للدول التسع التي تم قياسها في القراءة الأخيرة.

شكل (٢-٣): فروق العلامات بين القراءتين الثالثة والرابعة

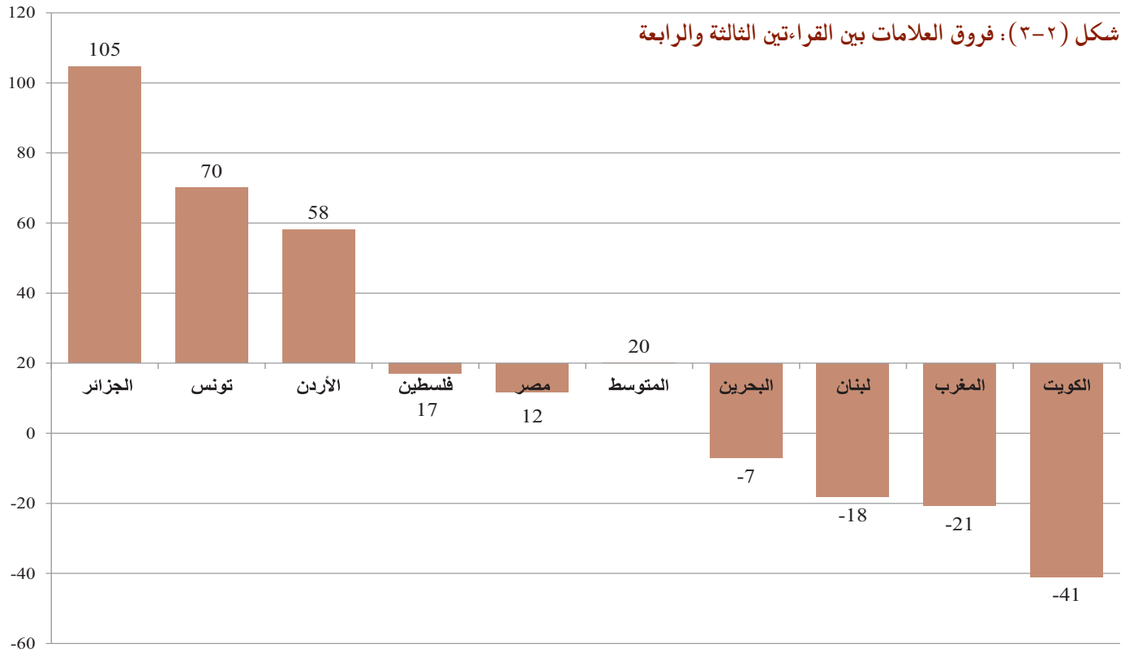

ويمكن الحكم بأن الحراك نحو التحول الديمقراطي (على مستوى العملية الإصلاحية) ما زال جنينيا، وما يزال معتمدا على الدفع الخارجي إلى درجة كبيرة وغير قادر على اللحاق بالنزوع الشعبي نحو التغيير. فكما يوضح الشكل (٢-٤) أدناه فإن من الدلائل على ذلك هو حصول مؤشرات الممارسات على علامة (٤٩٦) وهي تعادل ٦٠ تقريباً من علامة مؤشرات الوسائل (٨٢١). وهنا يجدر أن نأخذ بعين الاعتبار أن مؤشرات الوسائل تعالج فقط النصوص الدستورية والقانونية، وأن هناك دفع خارجي وراء عمليات الإصلاح القانوني، وهو دفع موجه نحو لبرلة الدول صار له زخم منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، ولم يزل أثره في الممارسة السياسية ضعيفا، بل لا توجد مؤشرات على أن عملية الإصلاح القانوني أو الدستوري قادرة على دفع الإصلاح على مستوى الممارسات. إن تقدم علامة الممارسات بـ ٢١ نقطة في القراءة الرابعة (٤٩٦) مقارنة بالقراءة الثالثة (٤٧٥) لا يعتبر تقدما ذي بال في وصف الوضع العربي بشكل عام، خاصة وأن هناك فروقات ناجمة، بالطبع، عن الثورتين في تونس ومصر. بيد أن هذه التغيرات ما تزال موضعية في الزمان والمكان، ولم تؤثر على التوجهات العامة إزاء التحول الديمقراطي بشكل ملحوظ (سنتطرق لها لاحقا) على المستوى العربي.

شكل (٢-٤): المتوسط العربي المقارن حسب نوع المؤشرات (وسائل - ممارسات) والسنوات

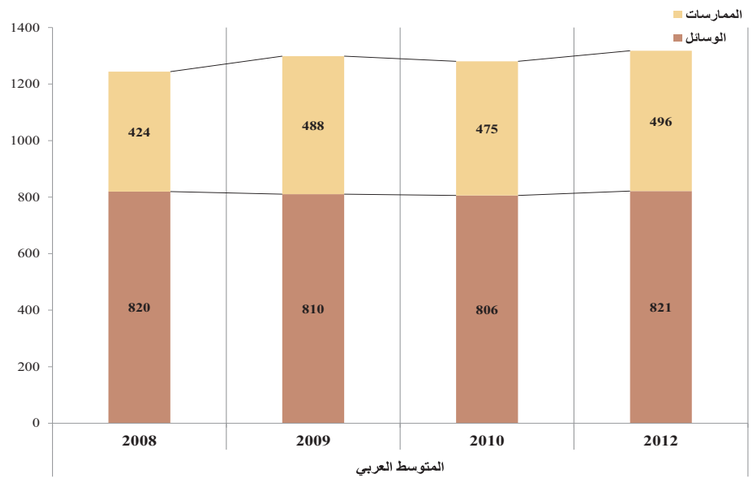

ويمكن القول بأن هذا التقييم حول جنينية عملية التحول الديمقراطي وطابعه المحدود والمدفوع خارجيا في الغالب ينطبق على المنطقة برمتها. فالفارق الكبير بين علامات نوعي المؤشرات كما يوضح الشكل (٢-٥) أدناه يبقى مرتفعا في الدول التي ترتفع علاماتها الإجمالية. ما يعني بأن عملية التحول الديمقراطي ما تزال غير متكاملة، ولا تغطي تحولاتها جوانب الحياة كافة. وهي، بالتالي، عرضة للتراجع والانقلاب، وإلى نفاذ صبر المواطنين.

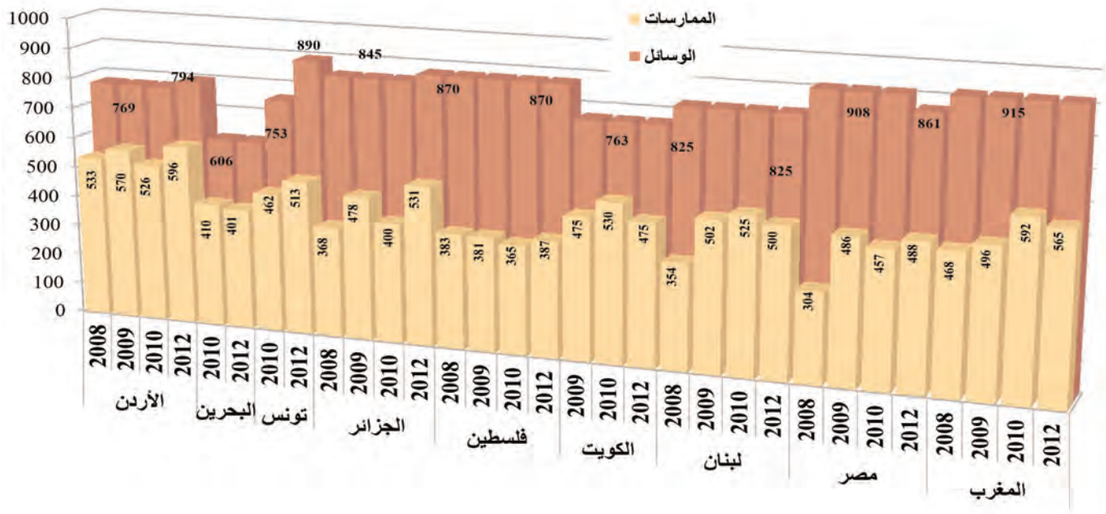

شكل (٢-٥): علامات المؤشرات المقارنة وفق نوعها (وسائل - ممارسات) حسب البلدان والسنوات

إن من أبرز ما يكشفه هذا المقياس على المستوى الإقليمي هو التباين الصارخ بين علامات نوعي المؤشرات (الوسائل والممارسات) كما يوضح الجدول (٢-١) أدناه. فمتوسط التناسب (١٠١٨) يراوح مكانه في القراءات الأربع وهو يتراوح بين (١٠١٣) و (١٠٢٢) في القراءة الراهنة. أي أن علامات مؤشرات الوسائل تشكل في المعدل ١٨٠ من علامات مؤشرات الممارسات.

جدول (٢-١): تناسب علامات الممارسات مقارنة بالوسائل لقراءات أعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٢

	التناسب عام ٢٠٠٨	التناسب عام ٢٠٠٩	التناسب عام ٢٠١٠	التناسب عام ٢٠١٢	متوسط التناسب
الأردن	١٤:١٠	١٣:١٠	١٥:١٠	١٣:١٠	١٤:١٠
البحرين	—	—	١٥:١٠	١٥:١٠	١٥:١٠
تونس	—	—	١٦:١٠	١٧:١٠	١٧:١٠
الجزائر	٢٣:١٠	١٨:١٠	٢١:١٠	١٦:١٠	١٩:١٠
فلسطين	٢٣:١٠	٢٣:١٠	٢٤:١٠	٢٢:١٠	٢٣:١٠
الكويت	—	١٧:١٠	١٤:١٠	١٦:١٠	١٥:١٠
لبنان	٢٣:١٠	١٧:١٠	١٦:١٠	١٧:١٠	١٨:١٠
مصر	٣٠:١٠	١٩:١٠	٢٠:١٠	١٨:١٠	٢١:١٠
المغرب	٢٠:١٠	١٩:١٠	١٥:١٠	١٧:١٠	١٨:١٠
متوسط التناسب	١٩:١٠	١٦:١٠	١٧:١٠	١٧:١٠	١٨:١٠

ويجدر النظر إلى هذه المعطيات في ضوء التصورات السائدة حول الاستقرار السياسي في هذه الدول. فمن الطبيعي أن تكون الممارسات منسجمة مع الإطار القانوني حين يكون هذا الإطار مستقرا وحين تكون تقاليد الحياة السياسية والإدارية متسقة مع هذا الإطار إما لأنه مستقر منذ زمن أو لأن التغيرات فيه نجحت في أن تنتقل إلى حيز الممارسة المقبولة في المجتمع. ومن الصعب توقع حالة من الانسجام في المراحل الانتقالية، حيث تكون الممارسات في حالة لم تنته فيها ممارسات قديمة ولم تترسّخ بعد وتكتمل ممارسات جديدة ويكون الإطار القانوني الناظم قيد التغيير كما هو الحال بُعيد الثورتين في تونس ومصر، وفي عدد من الدول التي حاولت الإسراع في عمليات الإصلاح تجنبا لحدوث ثورات.

يعتقد معدو هذا التقرير أن التفاوت بين نوعي المؤشرات يشير إلى حراك في أوساط السلطات إما تجاوباً مع الطلب الشعبي بالتغيير أو من أجل مواجهته. فتقوم السلطات بالتعامل مع خطر فقدان الاستقرار أو الشرعية أو لتعزيز النفوذ لدى أجزاء من النخب كنتاج لتغير الإمكانات المتاحة بسبب تغير الإطار القانوني أو الإجراءات (كما تفضي إليه سياسات ''الانفتاح الاقتصادي'' على سبيل المثال)، ونشوء فرص جديدة لاكتساب مواقع متقدمة في مجالي الاقتصاد والسياسة والعمل الاجتماعي.

وتشير هذه الظاهرة إلى أن عملية التحول الديمقراطي المرتبطة بخطوات إصلاحية تساهم فيها النخب الحاكمة وغير الناجمة عن تغير سياسي دراماتيكي (كالثورة)، حيث يجري استبدال النخب بشكل كبير. أما في الحالة الإصلاحية، فلا يمكن تغيير الممارسات السياسية بشكل كبير وذلك بسبب رغبة النخب في الحفاظ على مواقعها من جهة، ولضمان حد آمن من الاستقرار السياسي من جهة أخرى. حيث يُراد تقليص المتغيرات في فترة التحول التي لا تتسم بالاستقرار بطبيعتها. ولكي لا ينجم عن عمليات التحول السياسي مفاجآت غير مرغوب فيها، تشترك كل من النخب المحلية والاتجاهات المحافظة داخل المجتمع المحلي، على تنوعها، إضافة إلى المجتمع الدولي في مساندة البطء في عملية التحول. كما أن هذه المعطيات تدعم وجهة النظر القائلة بأن دمقرطة الممارسات ليست مرتبطة بالإصلاح القانوني بالقدر الذي ترتبط بضغط الشارع

ومتطلبات استقرار الحكم. وأن الإصلاح القانوني يشكل تعبيرا عن النوايا وليس ضمانا لنجاح الدمقرطة. أو إنه قد يشكل أداة لإحداث حراك في النظام السياسي دون ان يشكل تهديدا على النخب المسيطرة.

ويجدر الانتباه هنا إلى الفحوى الفعلية للإصلاحات القانونية والدستورية وإلى طبيعة الإصلاحات الهيكلية والسياساتية، ليس في الجوانب الشكلية والإجرائية فحسب، ولكن من حيث مفعولها على ارض الواقع وعلى شروط ممارسة المواطنة والمشاركة السياسية ومستوى المعيشة والأمن الإنساني وغير ذلك. إن عمليات الإصلاح في العقدين الماضيين لم تنجح في تحسين شروط الحياة في هذه المجالات، ما أدى إلى انهيار النظم والشرعيات في عدد من الدول العربية.

يشار إلى أن التباين بين مقومات التحول الديمقراطي متفاوت من دولة إلى أخرى بشكل يبدو متسقاً مع الواقع الاقتصادي الاجتماعي والتحولات الجارية في كل من هذه الدول. فعند التمعن في متوسط علامات مؤشرات المقومات كما في الشكل (٢-٦) أدناه نلاحظ ان مؤشر سيادة القانون (٦٢٦) انخفض (٤ نقاط) مقارنة مع القراءة السابقة (٦٣٠). وان مؤشر احترام الحقوق والحريات (٥٨٤) ارتفع بشكل ملموس[1] مقارنة بالقراءة السابقة (٥٣٤). وان مؤشر وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة (٥٦٣) حظي بارتفاع (٦ نقاط) عن القراءة السابقة (٥٥٧). اخيراً، ان مؤشر المساواة والعدالة الاجتماعية (٥٤٤) قد تحسّن مقارنة مع القراءة السابقة (٥٣١).

شكل (٢-٦): المتوسط العربي المقارن لعلامات المقومات

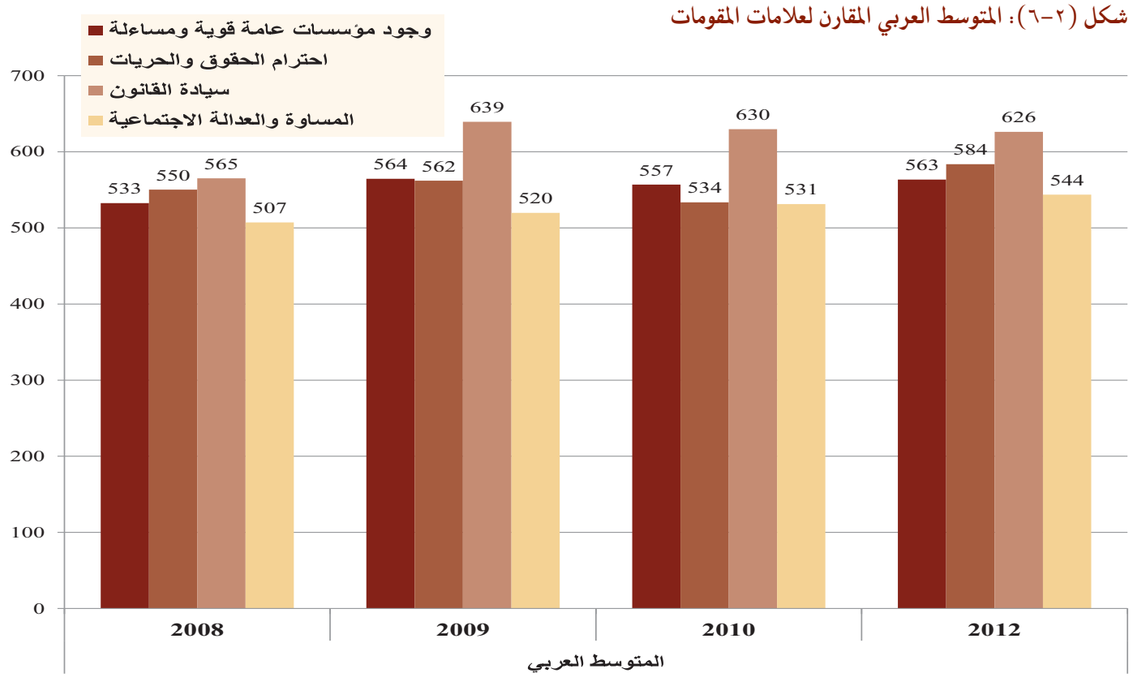

للافت للنظر أن ترتيب علامة المقياس الفرعي لمقومات الديمقراطية الخاص بالمساواة والعدالة الاجتماعية وذلك المتعلق بسيادة القانون يختلف بشكل ملحوظ بين مؤشرات الوسائل وتلك المتعلقة بالممارسات كما يشير الشكل (٢- ٧) أدناه. فترتفع مرتبة مقياس المساواة والعدالة الاجتماعية من المرتبة الرابعة بين المقومات إلى الأولى عند تجريد مؤشراتهما من تلك المتعلقة بالوسائل وقصرها على الممارسات. وعلى العكس، تنخفض مرتبة مؤشر سيادة القانون من الأولى إلى الثالثة عند تجريدها من مؤشر الوسائل. كما نلاحظ ارتفاع مقياس احترام الحقوق والحريات عند اقتصاره على الممارسات بينما ينخفض مقياس وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة. وباعتقادنا تشكل هاتين المفارقتين انعكاسا للتناقضات بين رزمة السياسات الإصلاحية ذات الطابع الليبراتي والنيو-ليبرالي المدفوعة من الخارج (وتعمل على ترسيخ الإطار القانوني لترسيخ بعض

[1] يرتبط هذا الارتفاع بارتفاع علامات تونس (٧٠٪) ومصر (٢٧) والأردن (١٣٪) تبعا للتغيرات في حرية التعبير في الدول الثلاث والحياة السياسية التعددية في تونس بشكل خاص.

مؤسسات الدولة) وبين الحاجة إلى التجاوب مع المطالب الشعبية من خلال توفير الخدمات، ما ينعكس إيجابا على المؤشر الفرعي المتعلق بالممارسات للمساواة والعدالة الاجتماعية.

شكل (٢-٧): متوسط علامات المقاييس الفرعية حسب مقومات الديمقراطية مع مقارنة مؤشرات الممارسات والوسائل، والعلامة الإجمالية

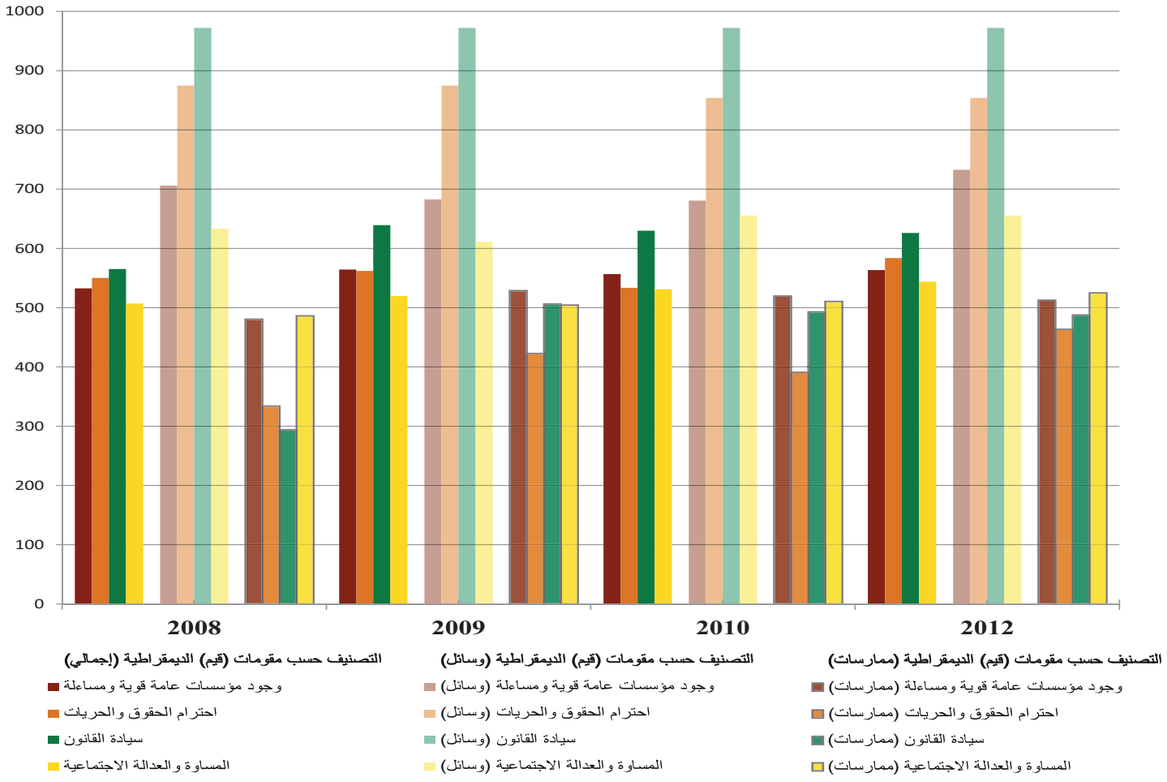

عند النظر في توزيع علامات المقاييس الفرعية للمقومات حسب الدول كما في الشكل (٢-٨) أدناه، فإننا نجد تفاوتا في ترتيب علامات هذه المقاييس الفرعية بين الدول التسع. فبينما يتبوأ المقياس الفرعي لاحترام الحقوق والحريات مكانة الصدارة بين المقومات في لبنان (للقراءة الرابعة على التوالي) وفي مصر للمرة الأولى، فإنه يأتي في نهاية القائمة في فلسطين (للقراءة الثالثة على التوالي) وفي البحرين (للقراءة الثانية على التوالي) وفي الكويت للقراءة الراهنة. أما المقياس الفرعي لسيادة القانون فإنه يحتل المرتبة الأولى في الأردن (للقراءة الرابعة على التوالي) وتونس للقراءة الراهنة والجزائر للقراءة الراهنة وفلسطين (للقراءة الرابعة على التوالي) والكويت (للقراءة الثالثة على التوالي) والمغرب (للقراءة الرابعة على التوالي رغم تراجعه الحاد في القراءة الأخيرة). بينما يحتل المقياس الفرعي للمساواة والعدالة الاجتماعية المرتبة الأولى في البحرين والثانية في فلسطين (للقراءة الرابعة على التوالي) وفي مصر (للقراءة الثالثة على التوالي) بينما تراجع في تونس من المرتبة الأولى الى الأخيرة ويحتل المرتبة الأخيرة في الأردن لكل القراءات عدا السابقة وفي الجزائر (للقراءة الرابعة على التوالي)، والمغرب (للقراءة الرابعة على التوالي). ويأتي المقياس الفرعي للمؤسسات القوية في المرتبة الثانية أو الثالثة في الدول كافة في القراءة الراهنة. علما بأنه تراجع في مصر التي كان يحتل فيها المرتبة الأولى للقراءات الثلاث السابقة. ويمكن من هذه المعطيات التأكيد على عدم وجود اتساق في عمليات التحول بين الحريات وسيادة القانون، كما وأن أحد الأهداف البارزة المعلنة لعمليات التحول (بناء مؤسسات قوية ومساءلة) لا يتبوء المرتبة الأولى بين

المقاييس الفرعية لمقومات الديمقراطية في أي من الدول.

شكل (٢-٨): المقاييس الفرعية المقارنة وفق مقومات الديمقراطية حسب الدول

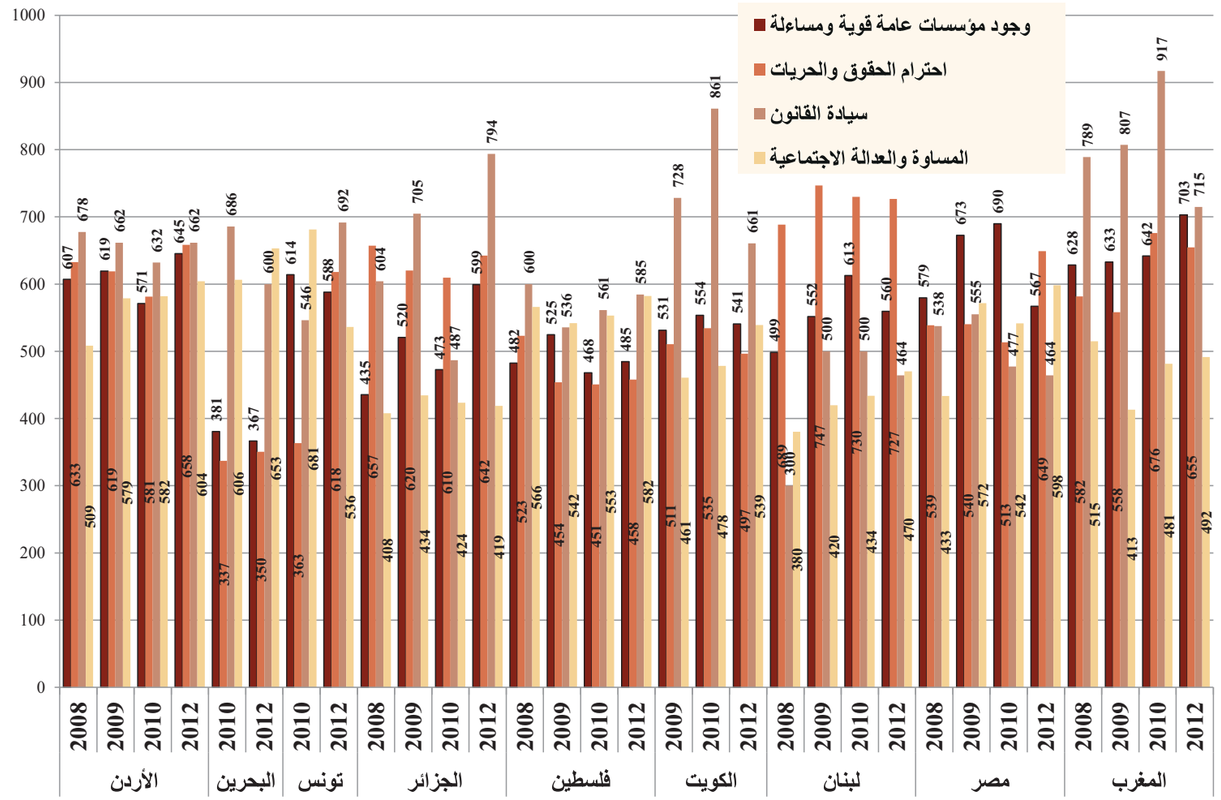

يمكن تلخيص مجمل نقاط الضعف والقوة في الدول التسع كما يلي:

◀ **الأردن** انتقلت إلى المرتبة الثانية من المرتبة الرابعة في القراءة السابقة. وانتقلت من المرتبة الثالثة إلى المرتبة الأولى في المقياس الفرعي للممارسات. وحافظت على المرتبة الثانية في المقياس الفرعي للعدالة الاجتماعية بين الدول التسع. كما حصلت على أفضل تناسب بين علامات الوسائل والممارسات (اي أصغر فجوة) (١٠١٤). اما في المقياس الفرعي للوسائل فقد تراجعت من المرتبة السادسة إلى السابعة رغم حصول تقدم في علامة المقياس (٢٥ نقطة) مقارنة بالقراءات الثلاث السابقة، وذلك بسبب حصول تقدم أكبر في تونس.

◀ **البحرين** حصلت على المرتبة الأولى في المقياس الفرعي للمساواة والعدالة الاجتماعية، وحصلت على المرتبة التاسعة بين الدول التسع في علامتها الإجمالية وعلى ثاني أفضل تناسب بين علامات الوسائل والممارسات (١٠١٥).

◀ تونس أحرزت تقدماً كبيراً في مجال احترام الحقوق والحريات وسيادة القانون. بينما سجلت تراجعاً ملحوظاً في مجال المساواة والعدالة الاجتماعية. بالنسبة لعلامتها الإجمالية، فقد انتقلت من المرتبة السادسة بين الدول التسع إلى المرتبة الرابعة وكانت ثاني أكثر الدول تقدماً بين الدول التسع مقارنة بالقراءة السابقة. وفي المقياس الفرعي للممارسات، انتقلت من المرتبة الخامسة إلى الرابعة. وفي المقياس الفرعي للوسائل، تقدمت من المرتبة السابعة إلى الثانية (بحصولها على ١٣٧ نقطة إضافية نتيجة للإصلاحات التشريعية بعد ثورة ١٤ كانون االثاني /يناير).

◀ **الجزائر** أكثر الدول تقدما مقارنة بالقراءة السابقة. فقد انتقلت من المرتبة السابعة إلى المرتبة الثالثة بين الدول التسع في المقياس العام. كما أنها حصلت على أعلى مرتبة في مقياس سيادة القانون وأدنى مرتبة في مجال المساواة والعدالة الاجتماعية. في المقياس الفرعي للممارسات، انتقلت من المرتبة السابعة إلى المرتبة الثالثة، وفي المقياس الفرعي للوسائل تقدمت من المرتبة الرابعة إلى الثالثة. وقد أحرزت تقدماً ملحوظاً في تناسب علامتي الوسائل والممارسات.

◀ **فلسطين** حصلت على المرتبة الثامنة في المقياس العام دون تقدم أو تراجع في موقعها بين الدول التسع. وتحسنت علامتها بشكل طفيف مقارنة بالقراءة السابقة. إذ حافظت على مرتبتها الثالثة في المقياس الفرعي للوسائل وعلى مرتبتها الأخيرة في المقياس الفرعي للممارسات بعلامة دون ٤٠٠.

◀ **الكويت** تراجعت من المرتبة الثالثة إلى السابعة وكانت ثاني أكثر الدول خسارة للنقاط بالمقارنة مع القراءة السابقة. فقد تراجعت من المرتبة الثانية إلى المرتبة السابعة في المقياس الفرعي للممارسات.

◀ **لبنان** شهد تراجعاً في علامته بالمقياس العام مقارنة مع القراءة السابقة. فقد تراجع من المرتبة الثانية بين الدول التسع إلى المرتبة الخامسة وحصل على المرتبة الأولى في احترام الحقوق والحريات (للقراءة الرابعة على التوالي) وعلى المرتبة الثامنة بين تسع دول في المساواة والعدالة الاجتماعية. بينما تراجعت مرتبته من الرابعة إلى الخامسة في المقياس الفرعي للممارسات.

◀ **مصر** حصلت على المرتبة السادسة في المقياس العام بعد أن كانت الخامسة. فيما تراجعت في المقياس الفرعي المتعلق بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفي مجال سيادة القانون. فقد أحرزت علاماتها تقدما في المؤشرات المتعلقة بالحقوق والحريات كما في المساواة والعدالة الاجتماعية. يشار إلى أنه في الوقت الذي حصلت فيه تغيرات على مقياس الوسائل في عدد من الدول نتيجة للثورات والحراك الشعبي فإن مصر هي الدولة الوحيدة التي تراجع مقياس الوسائل فيها بسبب غياب ضمان حق التجمع. بالتالي، فقد انتقل ترتيبها في المقياس الفرعي للوسائل من المرتبة الثانية إلى المرتبة الخامسة.

◀ **المغرب** حصل على المرتبة الأولى في المقياس العام بالرغم من انه كان ثاني اكثر الدول التسع خسارة للنقاط مقارنة بالقراءة السابقة. وحافظ على المرتبة الأولى في المقياس الفرعي للوسائل وانتقل من المرتبة الأولى إلى الثانية في المقياس الفرعي للممارسات. كما حصل على المرتبة الأولي في المقياس الفرعي المتعلق بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وتراجعت بشكل كبير علامة المقياس الفرعي الدال على سيادة القانون في القراءة الراهنة نتيجة تراجع بعض المؤشرات المتعلقة بحقوق المواطنين.

عند تقييم متوسط علامات المؤشرات المنفردة للدول التسع نجد أن غالبيتها تقع ضمن نطاق لا يلفت فيه التفاوت النظر بشكل خاص. ويدل فحص الانحراف المعياري للعلامات، على أن علامات المؤشرات المنفردة في الدول المختلفة تتقارب في المؤشرات ذات العلامات المتدنية جدا (إساءة معاملة المعتقلين، والإنفاق على القطاعات الاجتماعية)، وفي تلك المرتفعة جدا (تشريع منع التعذيب، وتشريع استقلال القضاء). ويعنى ذلك غياب نمط موحد للممارسات الديمقراطية في الدول التي تمت فيه القراءات، وأن الحالة الوسطية الغالبة على المؤشرات تجعل من الفروقات غير ملحوظة. كما ويشير تقارب العلامات في المؤشرات المتعلقة بمعاملة المعتقلين والإنفاق على القطاعات الاجتماعية أن أنظمة هذه الدول ما تزال تستخدم ''يدا من حديد'' في سيطرتها، وأنها تستخدم التشريع وسيلة لكسب الوقت وليس لإحراز تغيير جوهري باتجاه المشاركة والتعددية، فهي تشرع لاستقلال القضاء ولا تهاب من أثر هذا الاستقلال على مساءلة السلطات في قضايا معاملة المعتقلين على سبيل المثال.

أما المؤشرات التي كان الانحراف المعياري لعلاماتها في الدول المختلفة عاليا مقارنة بباقي المؤشرات فتعلقت بالتشريع لحرية الأحزاب وإعاقة

أعمال البرلمان وإخضاع المدنيين لمحاكم غير مدنية وخرق الدستور وإعاقة النشاط الحزبي والاعتقال التعسفي. وهي كلها مؤشرات تتعلق بالحريات السياسية.

كما يُظهر الشكل (٢-٩) أدناه، فقد حصل مؤشران على علامة ١٠٠٠ في الدول التسع وهما المتعلقان بتشريع منع التعذيب وتشريع استقلال القضاء. وحصلت أربع مؤشرات على ٩٠٠ فما فوق كمتوسط علامات في الدول التسع وهي مناقشة مشاريع القوانين وتشريع الحق في محاكمة عادلة وتنظيم نشاطات الاحتجاج (علامة مرتفعة للمرة الأولى في القراءة الراهنة) ومقاضاة الجهات الرسمية (علامة مرتفعة للمرة الأولى في القراءة الراهنة). وحصلت ثلاث مؤشرات على علامات بين ٨٠٠-٨٩٩، وهي تشريع فصل السلطات وتشريع حق التجمع وتشريع حرية الإعلام. كما حصلت ست مؤشرات على علامات بين ٧٠٠-٧٩٩ وهي المتعلقة بمشاركة المرأة في قوة العمل والمساواة في الأجور وتشريع دورية ونزاهة الانتخابات وتشريع حرية الأحزاب وانتقاد السلطة وإعاقة أعمال البرلمان. فيما حصلت خمسة مؤشرات على علامات بين ٦٠٠-٦٩٩، وستة بين ٥٠٠-٥٩٩، وأربعة بين ٤٠٠-٤٩٩، ومؤشر واحد بين ٣٠٠-٣٩٩، وخمسة مؤشرات على علامات بين ٢٠٠-٢٩٩ (تتعلق بالأمن الشخصي والاعتقال التعسفي وبانتشار صحافة المعارضة وبالرقابة على الإنترنت والمطبوعات وبتنظيم الاجتماعات والمظاهرات). هناك مؤشر واحد حصل على علامة بين ١٠٠-١٩٩ (يتعلق بالفساد في المؤسسات العامة) ومؤشران بين ١-٩٩ (يتعلقان باستخدام الواسطة في التوظيف والإنفاق على القطاعات الاجتماعية). أخيراً حصل مؤشرواحد على علامة صفر في كل من الدول التسع (وهو إساءة معاملة المعتقلين).

شكل (٢-٩): متوسط علامات المؤشرات في المقياس العربي للقراءات الأربع (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩و ٢٠١٠ و٢٠١٢)

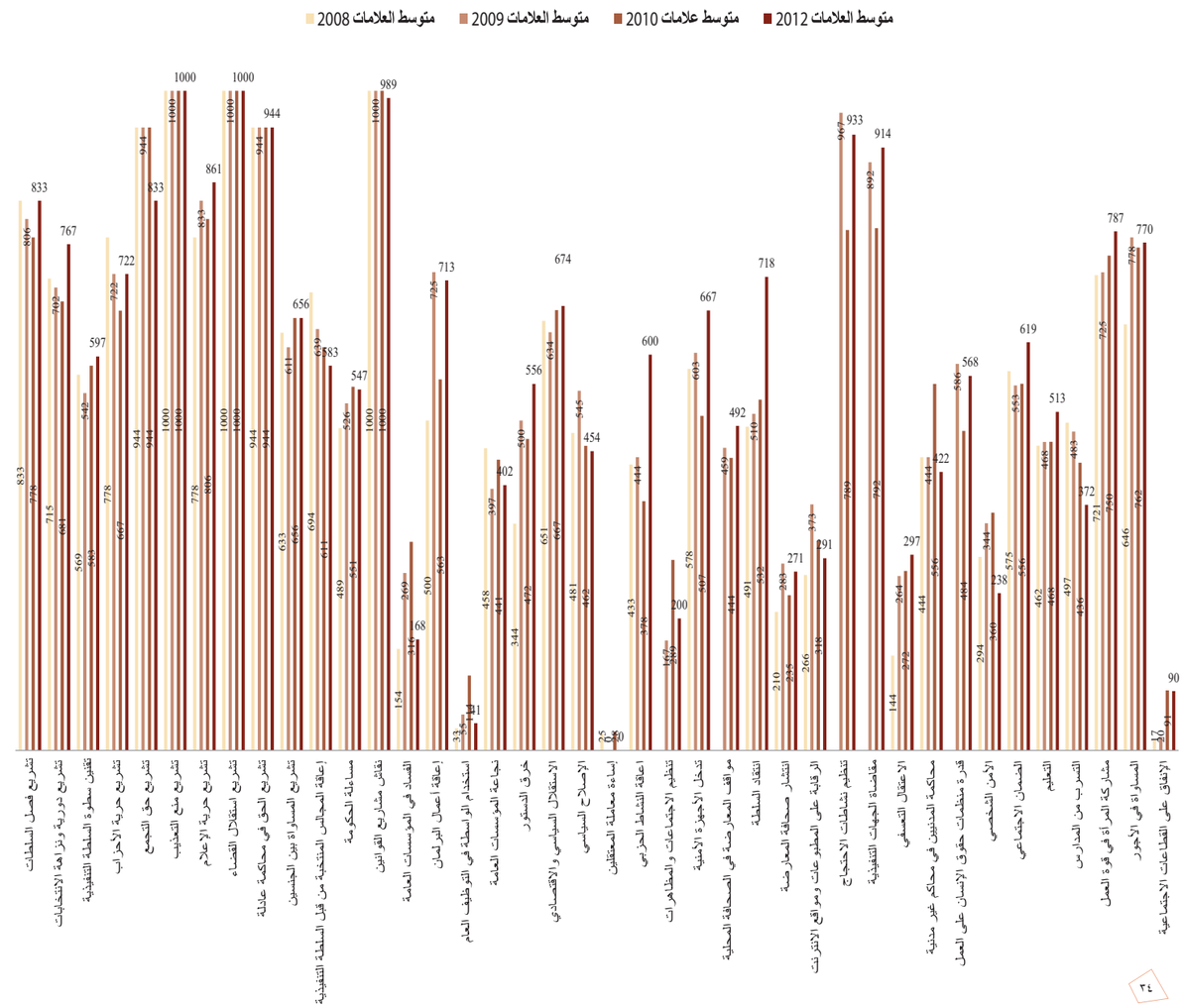

القراءات الوطنية

(١) الأردن

لقد استطاع الأردن أن يخطو خطوات مهمة على طريق الإصلاح السياسي مُستخدما نموذج التغيير السلمي والتدريجي، ومتجنبا للأشكال المختلفة من العنف التي نتجت عن التحولات السياسية في المنطقة، والتداعيات السلبية لتلك التحولات.

حصلت الأردن على ثاني أعلى علامة (٦٤٥). وانتقلت من المرتبة الرابعة إلى الثانية بين الدول العشر بزيادة ٦٧ نقطة عن المتوسط الإجمالي لعلامة المقياس وزيادة ٥٨ نقطة عن القراءة السابقة. وكما يشير الشكل (٢-١٠) أدناه، فقد حصل أحد عشر مؤشرا على علامة ألف تعلقت بتشريع حرية الأحزاب وحق التجمع وتشريع منع التعذيب والحق في المحاكمة العادلة واستقلال القضاء من بين الوسائل. أما بالنسبة للممارسات، فقد حصلت على علامة ١٠٠٠ المؤشرات المتعلقة بمساءلة الحكومة ومناقشة مشاريع القوانين وإعاقة عمل البرلمان وخرق الدستور وترخيص الأحزاب وتنظيم نشاطات الاحتجاج (أي السماح بالمظاهرات) ومقاضاة الجهات التنفيذية. وحصلت خمسة مؤشرات على علامة صفر تتعلق بمحاكمة مدنيين في محاكم أمن الدولة والاعتقال التعسفي وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات (أي حالات قمع المظاهرات) وإساءة معاملة المعتقلين والإنفاق على القطاعات الاجتماعية. وبين باقي المؤشرات حصل مؤشر على علامة بين ٩٠٠ و ٩٩٩، وثلاثة مؤشرات على علامات بين ٨٠٠ و ٨٩٩، وأربعة مؤشرات بين ٧٠٠ و ٧٩٩، وثلاثة مؤشرات بين ٦٠٠ و ٦٩٩، وأربعة مؤشرات بين ٥٠٠ و ٥٩٩، ومؤشران بين ٣٠٠ و ٣٩٩، ومؤشران بين ٢٠٠ و ٢٩٩، ومؤشر واحد بين ١ و٩٩.

وفي معرض مقارنة نتائج القراءة الراهنة والقراءات السابقة، يُشار إلى إقرار تعديلات على الدستور الأردني عام ٢٠١١ أدت إلى رفع علامة المؤشر حول دورية ونزاهة الانتخابات من ٤٣٨ إلى ٦٨٨. كما يُشار إلى تقدم علامة مساءلة الحكومة وعلامة الاستقلال السياسي والاقتصادي والرقابة على المطبوعات ومواقع الانترنت (في مرحلة جمع المعلومات لهذه القراءة) وقدرة منظمات حقوق الإنسان على العمل. كما استمر التحسن التدريجي في مؤشري التعليم ومشاركة المرأة في قوة العمل.

شكل (٢-١٠): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الأخيرة في في الأردن

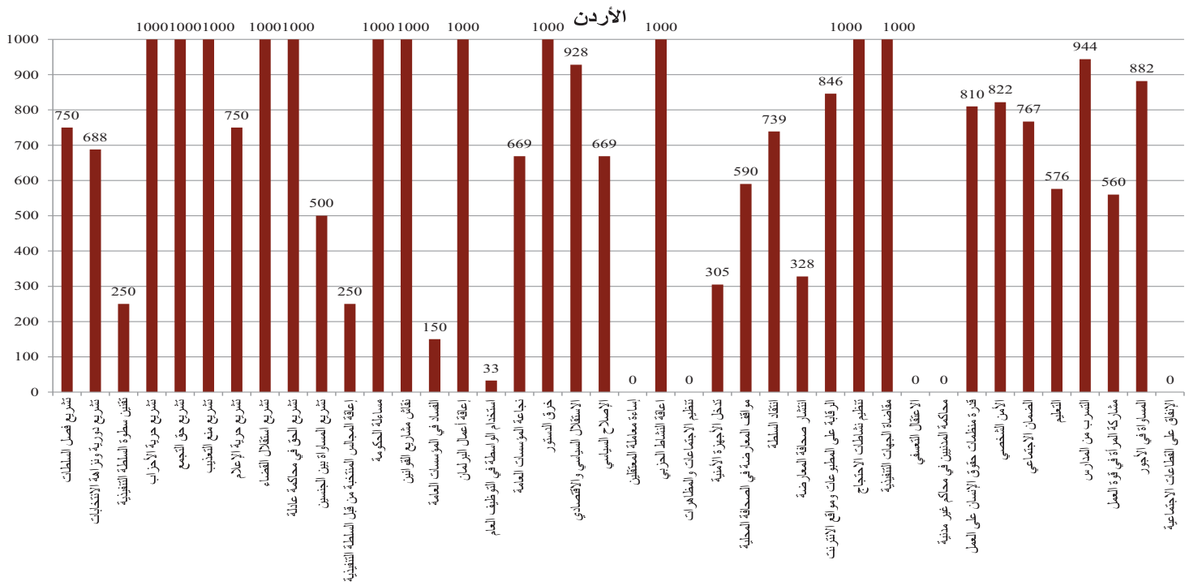

وفي الوقت الذي تتقارب فيه علامة المقياس الفرعي للوسائل مع متوسط الدول كما يوضح الشكل (٢-١١)، يرتفع المقياس الفرعي للممارسات عن المتوسط بشكل ملحوظ. أما في المقاييس الفرعية المتعلقة بمقومات الديمقراطية فيرتفع المؤشر الفرعي في الأردن لكل من المقاييس

الفرعية الأربعة عن متوسط علامات القطاع. ويبدو الارتفاع ملحوظا في قطاعي احترام الحقوق والحريات والمساواة والعدالة الاجتماعية على الرغم من انخفاض علامة القطاع الفرعي لوسائل المساواة والعدالة الاجتماعية عن نظيره في المتوسط العربي كما يظهر الشكل (٢-١٢).

شكل (٢-١١): المقياس الفرعي المقارن للأردن حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العرب

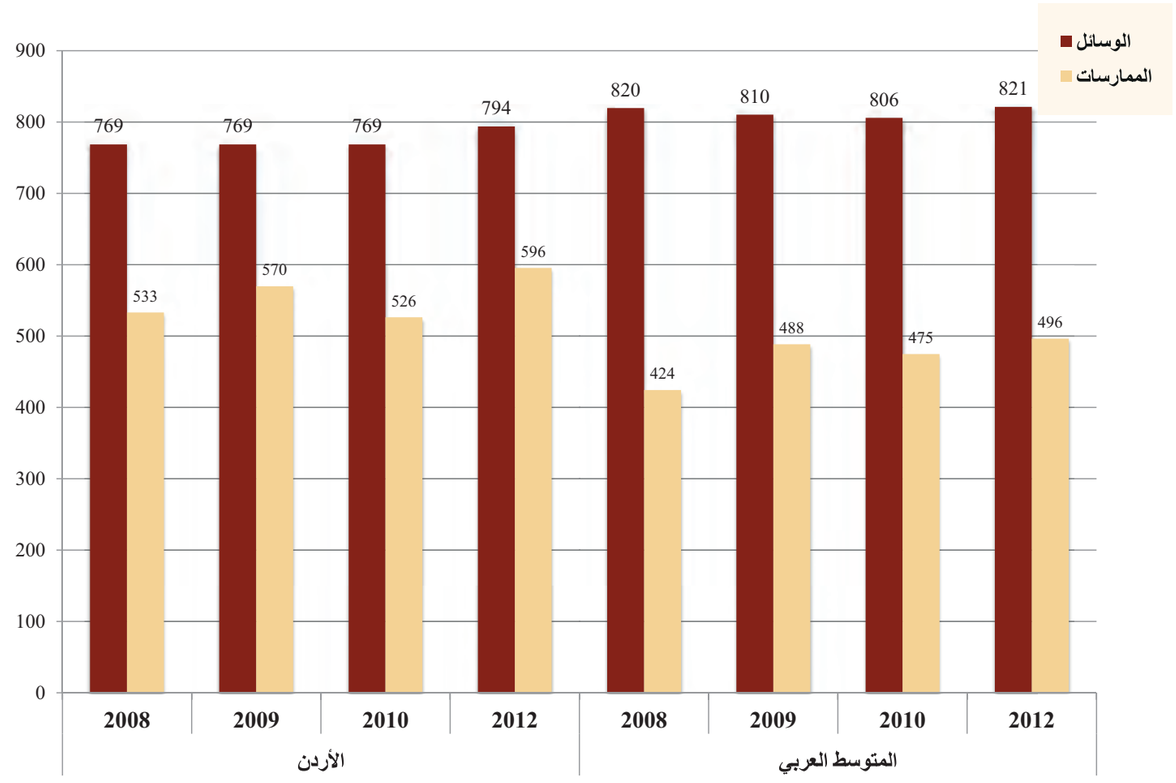

ويلاحظ أن علامات مؤشرات الممارسات كما يوضح الشكل (٢-١٢) تبقى أعلى في الأردن من المتوسط العام للمقاييس الفرعية للمقومات. بيد أن المقياسان الفرعيان للوسائل المتعلقان بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وبالمساواة والعدالة الاجتماعية يستمران في المراوحة دون المتوسط العربي وذلك للقراءة الرابعة على التوالي على الرغم من التعديل الدستوري الذي حصل في العام ٢٠١١.

يرى أعضاء الفريق الوطني في الأردن أن حصول الأردن على المرتبة الثانية جاء نتيجة مُباشرة للتعديلات التشريعية، وعلى رأسها تعديل أكثر من ثلث مواد الدستور. إضافة إلى الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الحكومة لترجمة تلك التعديلات مثل: إنشاء الهيئة المستقلة للانتخابات، وإجراء انتخابات برلمانية نزيهة.

لقد جاءت هذه الإصلاحات على وقع الانتفاضات العربية والحراك السياسي الأردني وفي ظل ظروف إقليمية ملتهبة، وأوضاع اقتصادية صعبة جداً في الأردن.

لقد كانت هناك قناعة راسخة لدى الدولة، وكافة القوى السياسية الفاعلة في الحراك السياسي، مفادها أن الإصلاح السياسي التدريجي والسلمي

هو طريق التحوّل في الأردن. وبذلك تم تجنيب الأردن العنف السياسي الذي اتسمت به التحولات في عدد من البلدان العربية، وكذلك تم تجنيب الأردن القفز إلى المجهول.

لقد عكست المؤشرات المختلفة تقدماً كبيراً في الوسائل الانتخابات، وفي الممارسات أيضاً. ولكن تقدم الأخيرة لم يكن موازياً للأولى، ما قد يدل على أن التحوّل للديمقراطي يحتاج إلى ثقافة مؤسسية على المستويين الرسمي، والشعبي. وبالتأكيد، فإن ما تم تحقيقه في الأردن – على أهميته – يجب ألا يكون نهاية مطاف بل بداية لعملية مستمرة من التطور والإصلاح.

شكل (٢-١٢): المقياس الفرعي المقارن للأردن وفقا لمقومات الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

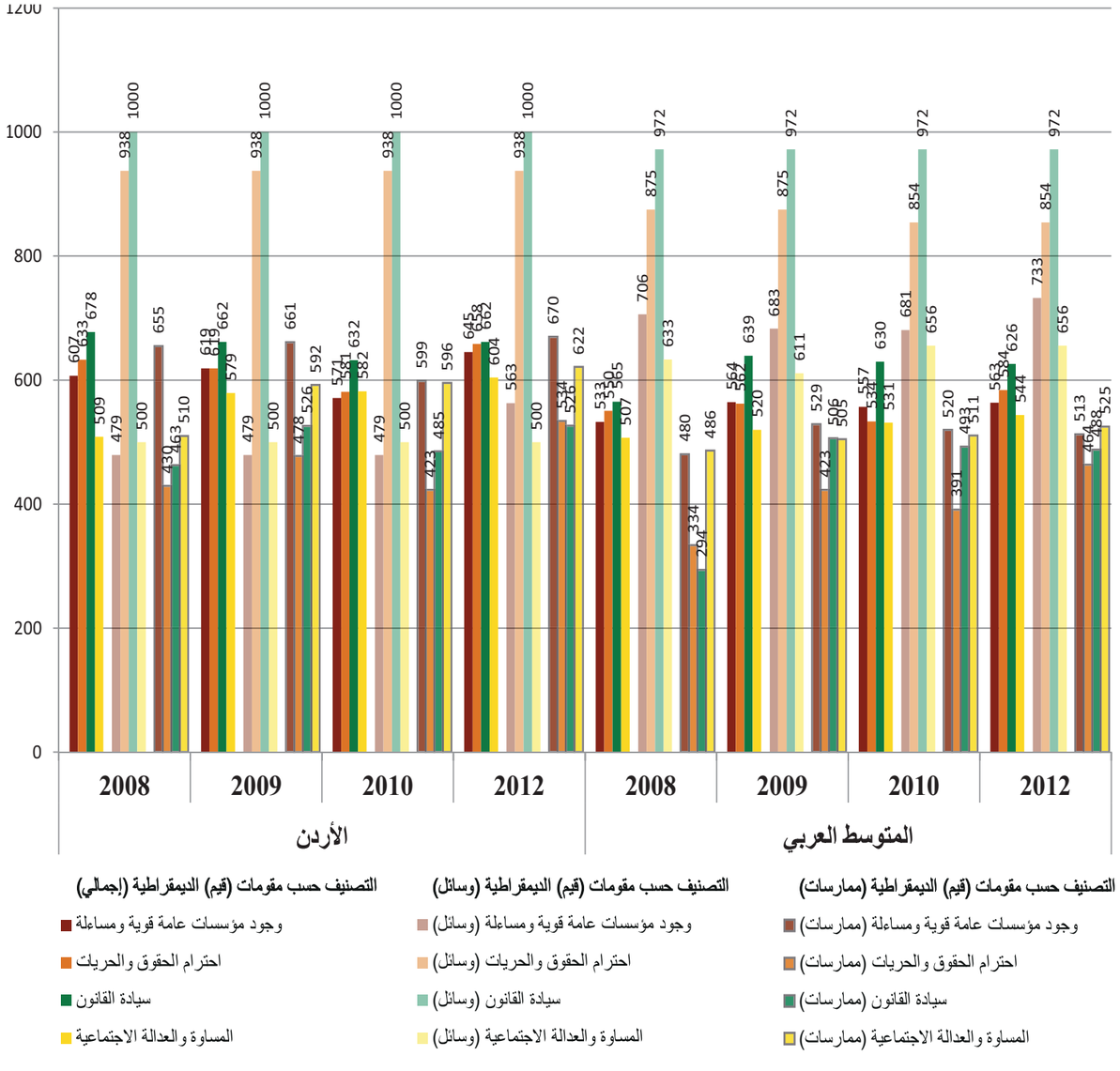

(٢) البحرين

حصلت البحرين على المرتبة التاسعة بين الدول التسع وعلى علامة (٤٥٢). وذلك بتراجع طفيف عن القراءة السابقة (٤٥٩). وتأتي البحرين في المرتبة التاسعة في مجال الوسائل (التشريعات)، والمرتبة الثامنة في مجال الممارسات حيث تليها فلسطين في المرتبة الأخيرة. وكما يشير الشكل (٢-١٣) أدناه، فقد حصلت سبعة مؤشرات على علامة ١٠٠٠ في مجالات تشريع منع التعذيب وتشريع استقلال القضاء وتشريع الحق في محاكمة عادلة. وكذلك في مناقشة مشاريع القوانين وفي تنظيم نشاطات الاحتجاج وفي مقاضاة الجهات التنفيذية ومحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية. بالنسبة للمؤشر المتعلق بمشاركة المرأة في قوة العمل، فقد حصل على علامة ٩٨٧، وذلك المتعلق بالتسرب من المدارس على ٩٢٠. في المقابل حصلت تسعة مؤشرات على علامة صفر وهي التي تتعلق بتشريع حرية الأحزاب وإعاقة عمل البرلمان واستخدام الواسطة في التوظيف العام وإساءة معاملة المعتقلين وإعاقة النشاط الحزبي وانتشار صحافة المعارضة والاعتقال التعسفي والأمن الشخصي والإنفاق على القطاعات الاجتماعية. كما حصلت المؤشرات المتعلقة بالفساد في المؤسسات العامة وتلك المتعلقة بنجاعة المؤسسات العامة وبالرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت على علامات ٥٠، و٦٣، و٨٠ على التوالي.

> هكذا تلجأ الدولة إلى بناء ترسانة متماسكة من التشريعات التي تتفق والمعايير الدولية، إلا ان توظيفها والاستفادة منها يصبح عسيرا جراء احتكار النظام السياسي لمصادر القوة والقدرة على توزيع الخيرات والثروات.

يشار إلى أن علامات البحرين في المؤشرات الأربعين تنخفض في غالبها عن المتوسط العربي. يستثنى من ذلك المؤشرات المتعلقة بتشريع الحق في المحاكمة العادلة ومناقشة مشاريع القوانين وتدخل الأجهزة الأمنية وتنظيم نشاطات الاحتجاج ومقاضاة الجهات التنفيذية ومحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية والضمان الاجتماعي والتعليم والتسرب من المدارس ومشاركة المرأة في قوة العمل والمساواة في الأجور.

شكل (٢-١٣): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الأخيرة في البحرين

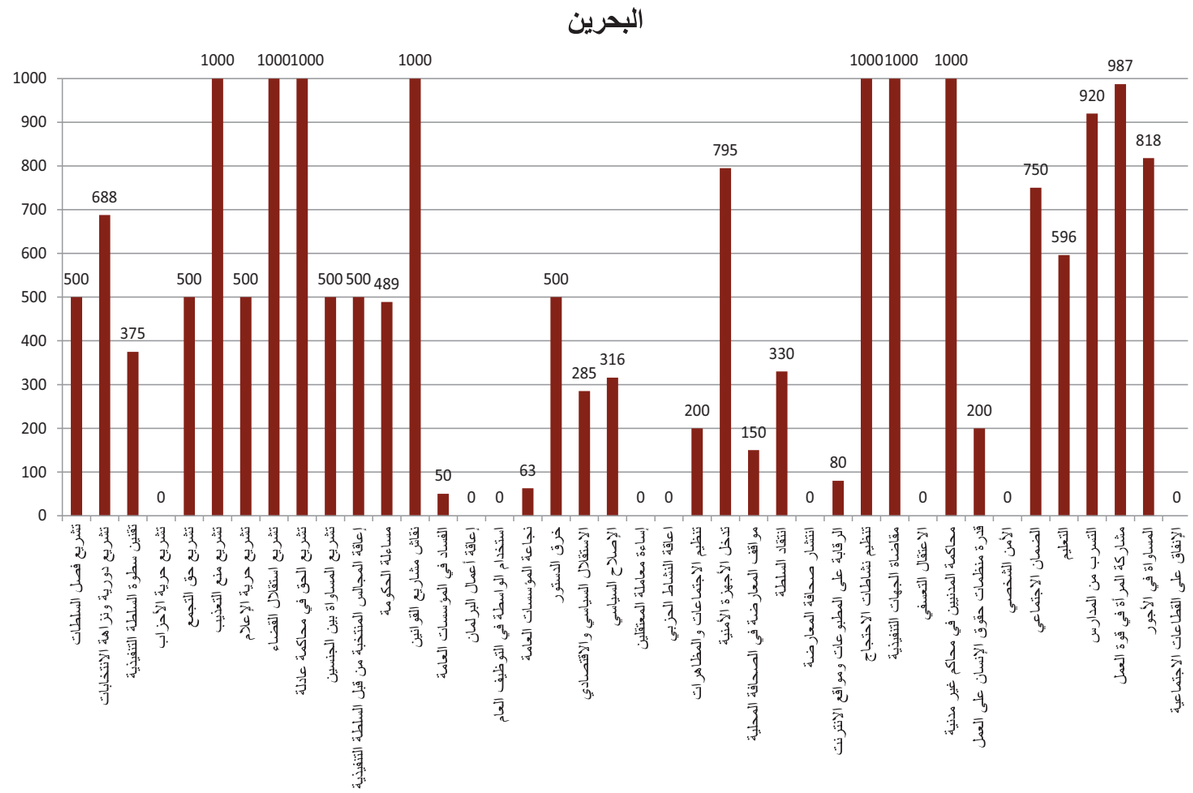

وكما يشير الشكل (٢-١٤) أدناه، فإن الفجوة بين علامات البحرين والمتوسط العربي في مجال الوسائل أكبر مما هي عليه في مجال الممارسات. حيث تشكل علامة البحرين في المقياس الفرعي للممارسات (٤٠١)- حوالي ٨١ من المتوسط العربي. أما في المقياس الفرعي للوسائل، فعلامة البحرين (٦٠٦) تشكل حوالي ٧٤ من علامة المتوسط العربي. ويجدر التنويه هنا الى أن تناسب الوسائل والممارسات (كما يشير الجدول (٢-١)) أعلاه هو ثاني أقرب تناسب بين الدول التسع حيث يبلغ (١٠١٥)، ويأتي بعد الأردن (١٠١٤).

يُظهرالشكل (٢-١٥) أدناه تقدم البحرين على المتوسط العربي في مجال الممارسات المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية وتراجعه في مجالي المؤسسات العامة القوية والمساءلة كما في مجال احترام الحقوق والحريات. أما فيما يتعلق بالوسائل فترتفع علامة البحرين عن المتوسط العربي فقط في مجال سيادة القانون.

شكل (٢-١٤): المقياس الفرعي المقارن للبحرين حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

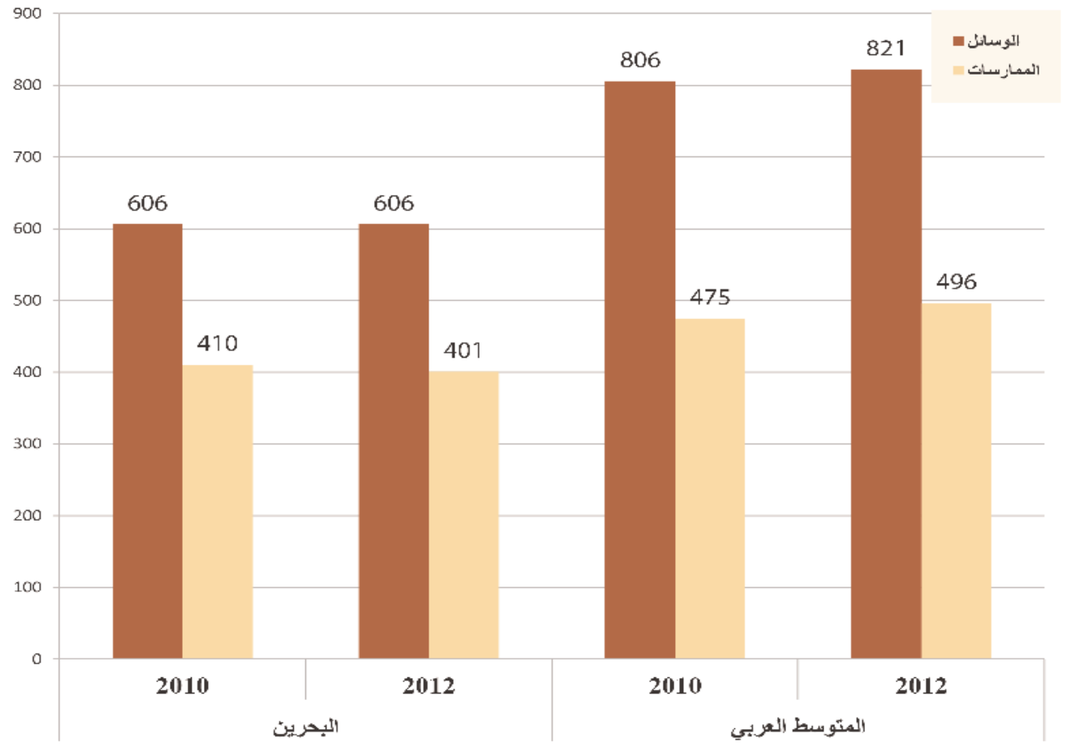

يرى الفريق الوطني في البحرين أن بالإمكان مقاربة القراءة الخاصة بالبحرين في مقياس الديمقراطية العربي من منظور السلطوية التنافسية. حيث يمكن رؤية تشريعات ومؤسسات ذات شكل ديمقراطي تترافق مع ممارسة عملية تنتهي إلى فضاء مغاير. فالدولة الحديثة في البحرين كانت ولا تزال تعتمد على الوفرة الاقتصادية المتاحة لها ذاتيا أو تلك التي يستعين بها النظام السياسي من دول الجوار العربي ونتيجة للالتزامات الدولية وبالأخص اتفاقية التجارة العالمية. وينحو النظام لمؤائمة تشريعات الدولة مع الاشتراطات الدولية وهو ما يوفر له مساحة كبيرة من الشرعية والغطاء السياسي وحيزا كبيرا للمناورة فيما يخص الاصلاح الداخلي والممارسة العملية.

يلازم الاخفاق نتائج مؤشر البحرين في كلا التقريرين الحالي والسابق، فهما يأتيان في سياق الاضطراب السياسي الذي تمر فيه البحرين منذ شباط (فبراير) ٢٠١١، وما ترشح عنه من قمع واسع النطاق ومتعدد الأوجه. إن الصورة التي لازمت التطور والإصلاح السياسيين تكشف عن وجود حاجة ماسة لأن يعاد النظر في السياسات والتدابير التي تتخذها الحكومة في مجال المراقبة والمساءلة. ومن جانب آخر تؤكد الفوارق بين علامات الممارسات والوسائل على أن الأطر الديمقراطية تشكل حزمة مترابطة يصعب الفصل بين أجزائها. فنظرا لعجز أو منع حق تشكيل الحكومة بشكل ديمقراطي أو نظرا لمنع الاحزاب والاستعاضة عنها بجمعيات سياسية، فمن المتوقع أن يكون الإصلاح الديمقراطي في خطر.

شكل (٢-١٥): المقياس الفرعي المقارن للبحرين وفقا لمقومات الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

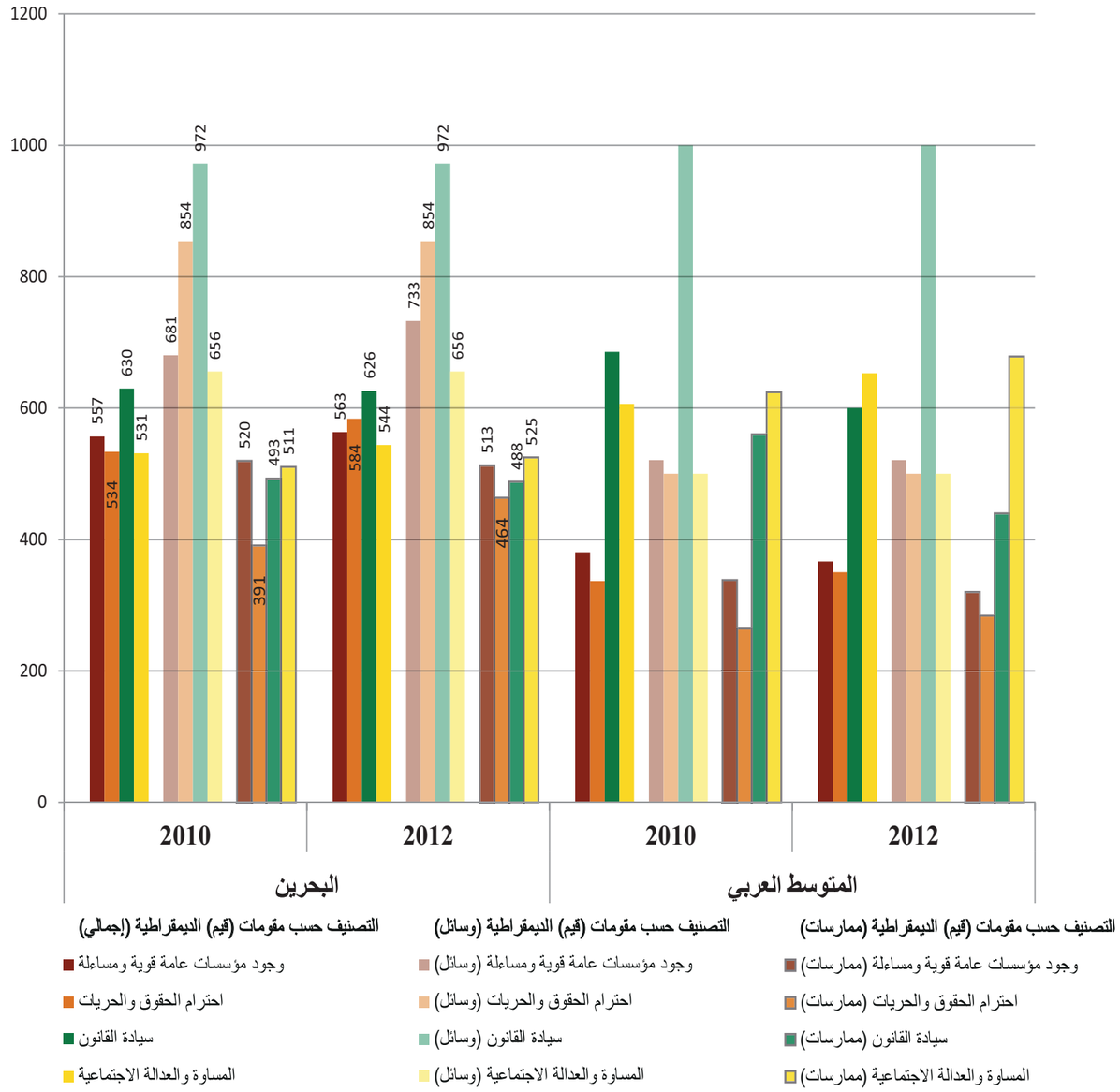

(٣) تونس

انتقلت تونس من المرتبة السادسة إلى المرتبة الرابعة بين الدول التسع وحصلت على علامة (٦٠٧) بارتفاع سبعين نقطة مقارنة بالقراءة السابقة. يأتي تقدم العلامة في تونس بعد الثورة بالتوازي على صعيد الوسائل (التشريعات)، حيث أحرزت تقدما بـ ١٣٧ نقطة، والممارسات، حيث أحرزت تقدما بـ ٥١ نقطة. وكما يشير الشكل (٢-١٦) أدناه فقد حصلت عشرة مؤشرات على علامة ١٠٠٠ في مجالات تشريع فصل السلطات وفي تشريع حرية الأحزاب وفي تشريع حرية الإعلام (بعد أن كانت علامة هذه المؤشرات ٥٠٠ في القراءة السابقة). وحافظت على علامتها في تشريع منع التعذيب وتشريع استقلال القضاء وتشريع الحق في محاكمة عادلة وتشريع حق التجمع. وقد أحرزت مؤشرات تنظيم نشاطات الاحتجاج ومقاضاة الجهات التنفيذية وقدرة منظمات حقوق الإنسان على العمل على علامة ١٠٠٠ بعد أن كانت علاماتها متدنية في القراءة السابقة. وفي المقابل تراجعت علامات المؤشرات المتعلقة بتشريع حق التجمع ومساءلة الحكومة وإعاقة أعمال البرلمان وخرق الدستور ومحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية ونجاعة المؤسسات العامة وتنظيم المظاهرات والاحتجاجات والأمن الشخصي والتسرب من المدارس والمساواة في الأجور والإنفاق على القطاعات الاجتماعية.

إنها تحديات مرحلة الانتقال الديمقراطي، وهي متنوعة: سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وقد كان لها انعكاسات عديدة على جميع الأصعدة. لكن رغم صعوباتها وتعقيداتها فقد تمكنت النخب السياسية والمدنية من تحقيق الهدف الرئيس لهذه المرحلة، والذي تمثل في صياغة دستور متقدم في محتواه. شكل دليلا على أن تونس نجحت في تجنب المطبات التي وقعت فيها دول عربية أخرى مثل مصر وليبيا. ويعود الفضل في ذلك إلى تغليب الروح التوافقية على نزعات الاحتكار والهيمنة ومنطق الغلبة.

وحصلت ثلاثة مؤشرات تتعلق بمشاركة المرأة في قوة العمل والاستقلال السياسي والاقتصادي وتشريع المساواة بين الجنسين على علامات تتراوح بين ٩٠٠ و٩٥٠. في المقابل حصلت أربعة مؤشرات على علامة صفر وهي تتعلق بإساءة معاملة المعتقلين والاعتقال التعسفي والتسرب من المدارس وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات. كما حصلت المؤشرات المتعلقة بمساءلة الحكومة والأمن الشخصي والإنفاق على القطاعات الاجتماعية على علامات ٣١ و٤٢ و٦٦ على التوالي.

شكل (٢-١٦): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الأخيرة في تونس

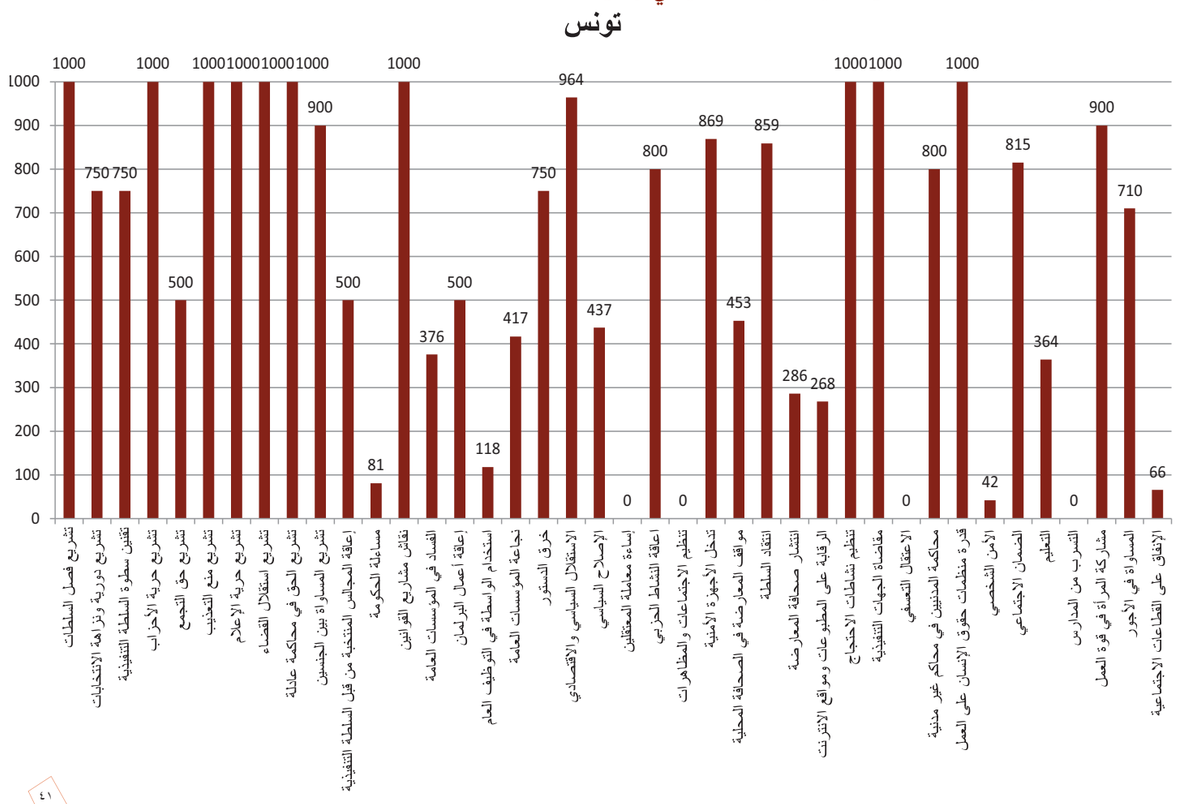

كما يوضح الشكل (٢-١٧) أدناه، فإن علامات تونس أعلى من المتوسط العربي في الوسائل والممارسات غير أن التقدم في الوسائل أفضل منه في الممارسات. وترتفع علامة تونس عن المتوسط العربي بشكل ملحوظ في المؤشرات المتعلقة بتشريع فصل السلطات وتقنين سطوة السلطة التنفيذية وتشريع حرية الأحزاب وتشريع حرية الإعلام وتشريع المساواة بين الجنسين والفساد في المؤسسات العامة وخرق الدستور والاستقلال السياسي والاقتصادي وإعاقة النشاط الحزبي وتدخل الأجهزة الأمنية وانتقاد السلطة، ومحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية وقدرة منظمات حقوق الإنسان على العمل والضمان الاجتماعي ومشاركة المرأة في قوة العمل. بينما تنخفض علامتها بشكل ملحوظ عن المتوسط العربي في المؤشرات المتعلقة بالتشريع لحق التجمع ومساءلة الحكومة وإعاقة أعمال البرلمان وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات والاعتقال التعسفي والأمن الشخصي والتعليم والتسرب من المدارس.

شكل (٢-١٧): المقياس الفرعي المقارن لتونس حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

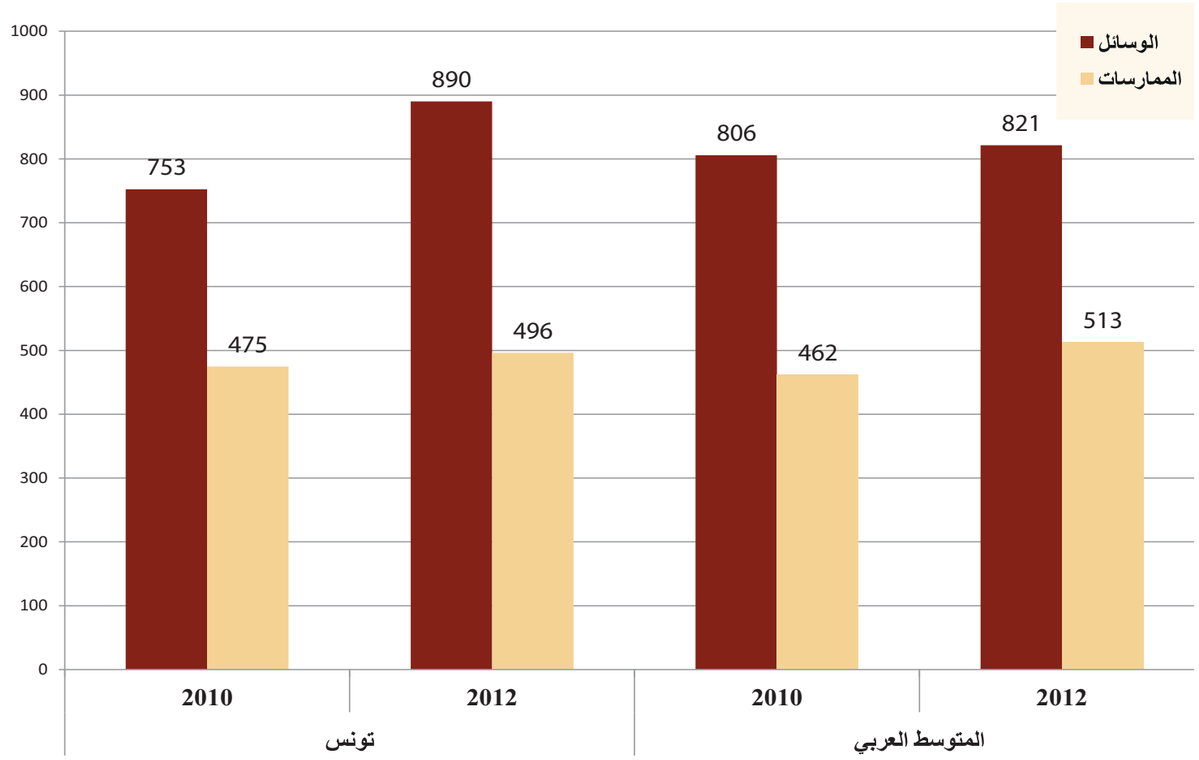

ويوضح الشكل (٢-١٨) أدناه أن علامة تونس في مجال المؤسسات العامة القوية والمساءلة أعلى من المتوسط العربي إجمالا. بيد أن الفارق الإيجابي انتقل بين القراءتين الأخيرتين من الممارسات إلى الوسائل. أما في مجال احترام الحقوق والحريات ومجال سيادة القانون فقد ارتفعت علامة تونس عن المتوسط العربي في الوسائل والممارسات على حد سواء. وفي مجال المساواة والعدالة الاجتماعية فقد تراجعت علامة تونس في مجال الممارسات وباتت دون المتوسط العربي

ويرى الفريق الوطني في تونس أن البلاد تعيش – منذ أن غادرها الرئيس السابق زين عابدين بن علي تحت وقع الحركة الاحتجاجية غير المسبوقة - حالة انتقال سياسي متعددة الأبعاد والنتائج. ففي الوقت الذي ارتفع فيه سقف الحريات بفضل انهيار جزء كبير من المنظومة الاستبدادية الخانقة، تعددت أخطاء الحكومات المتتالية، وتصاعدت المطالب الاجتماعية والفئوية والجهوية رغم ضعف الإمكانات المالية للدولة، وغياب رؤى وبرامج قادرة على إصلاح المؤسسات، وعلى الارتقاء إلى مستوى تغيير منوال التنمية، والاستجابة لتطلعات التونسيين، وبالأخص

الشرائح والجهات المهمشة.

إن ارتفاع سقف الحريات، ووضع دستور جمهوري وديمقراطي، لا يقللان من حجم الصعوبات التي لا تزال مطروحة أمام التونسيين لاستكمال بقية المسار. فالإرهاب يمثل تحديا رئيسا بعد أن تطورت شبكاته الداخلية، وتعقدت ارتباطاته الإقليمية والدولية. كما أن الحالة الاقتصادية لا تزال هشة، وتستوجب الشروع في إصلاحات جذرية، نظرا لكون الأزمة التي يمر بها الاقتصاد التونسي أزمة هيكلية وليست ظرفية. كما أن تنظيم انتخابات نزيهة وديمقراطية تمثل التتويج الضروري للمرحلة الانتقالية، وتسمح بقيام مؤسسات دائمة ومستقرة. ولهذا يعتبر التوصل إلى قانون انتخابي وفاقي، خطوة أخرى مقدرة ونوعية. وإذا ما جرت هذه الانتخابات مع نهاية سنة ٢٠١٤ في ظروف مقبولة وخالية من الانتهاكات الكبرى، فإن ذلك من شأنه أن يفتح المجال أمام فرصة حقيقية لبناء نظام ديمقراطي قادر على أن يصمد في وجه المخاطر الداخلية والخارجية.

شكل (٢-١٨): المقياس الفرعي المقارن لتونس وفقا لمقومات الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

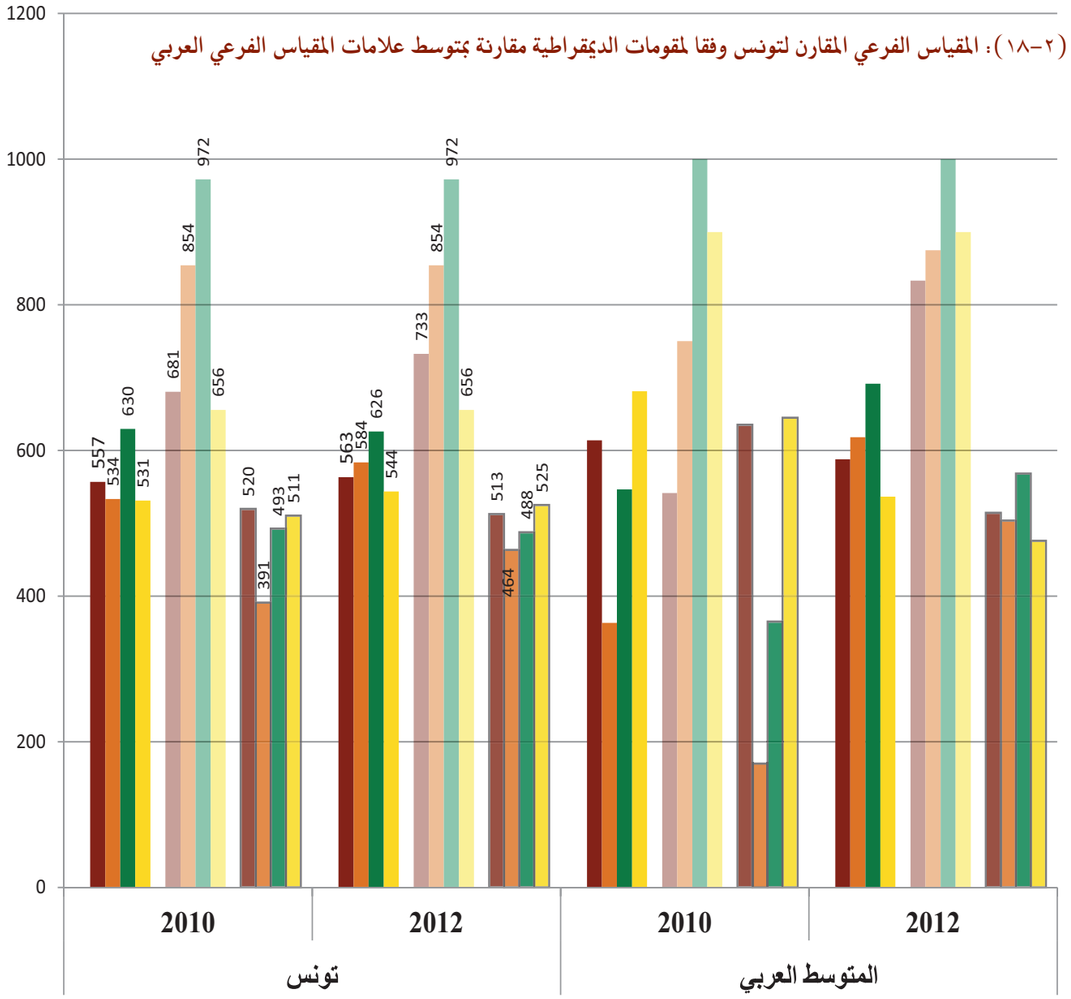

التصنيف حسب مقومات (قيم) الديمقراطية (ممارسات)
- وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة (ممارسات)
- احترام الحقوق والحريات (ممارسات)
- سيادة القانون (ممارسات)
- المساواة والعدالة الاجتماعية (ممارسات)

التصنيف حسب مقومات (قيم) الديمقراطية (وسائل)
- وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة (وسائل)
- احترام الحقوق والحريات (وسائل)
- سيادة القانون (وسائل)
- المساواة والعدالة الاجتماعية (وسائل)

التصنيف حسب مقومات (قيم) الديمقراطية (إجمالي)
- وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة
- احترام الحقوق والحريات
- سيادة القانون
- المساواة والعدالة الاجتماعية

(٤) الجزائر

انتقلت الجزائر من المرتبة السابعة في المقياس في القراءة السابقة إلى المرتبة الثالثة في القراءة الراهنة وحصلت على علامة (٦١٦). وقد تقدم معدل علامات مؤشراتها بـ ١٠٥ نقاط، حيث كانت الجزائر أكثر الدول تقدما في هذه القراءة مقارنة بالقراءة السابقة. وفي الوقت الذي حصلت فيه ستة مؤشرات من أصل عشر في مجال التشريع على أعلى علامة ممكنة (١٠٠٠)، حصلت سبعة مؤشرات بين مؤشرات الممارسات (مقارنة بأربعة في القراءة السابقة) على علامة ألف. وكما يشير الشكل (٢-١٩)، فقد حصلت خمسة مؤشرات على علامة صفر (مقارنة بسبعة في القراءة السابقة).

استطاعت الجزائر خلال هذه المرحلة، التي عرفت فيها المنطقة حالة اضطراب قصوى وتغيير لأكثر من نظام سياسي، أن تضفي على نفسها صورة البلد المستقر، خاصة بعد ظهور بوادر عدم الاستقرار والتدخل العسكري الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي.

جدير بالإشارة الى أن الجزائر أحرزت تقدما على مستوى الوسائل (التشريع) في المؤشر المتعلق بدورية ونزاهة الانتخابات وعلى مستوى الممارسة في مؤشرات مثل إعاقة عمل البرلمان وخرق الدستور وإعاقة النشاط الحزبي ومواقف المعارضة في الصحافة المحلية وانتقاد السلطة ومقاضاة الجهات التنفيذية والاعتقال التعسفي والضمان الاجتماعي. وأنها تراجعت في المؤشرات المتعلقة بمساءلة الحكومة والرقابة على المطبوعات ومواقع الانترنت والتسرب من المدارس.

شكل (٢-١٩): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الأخيرة في الجزائر

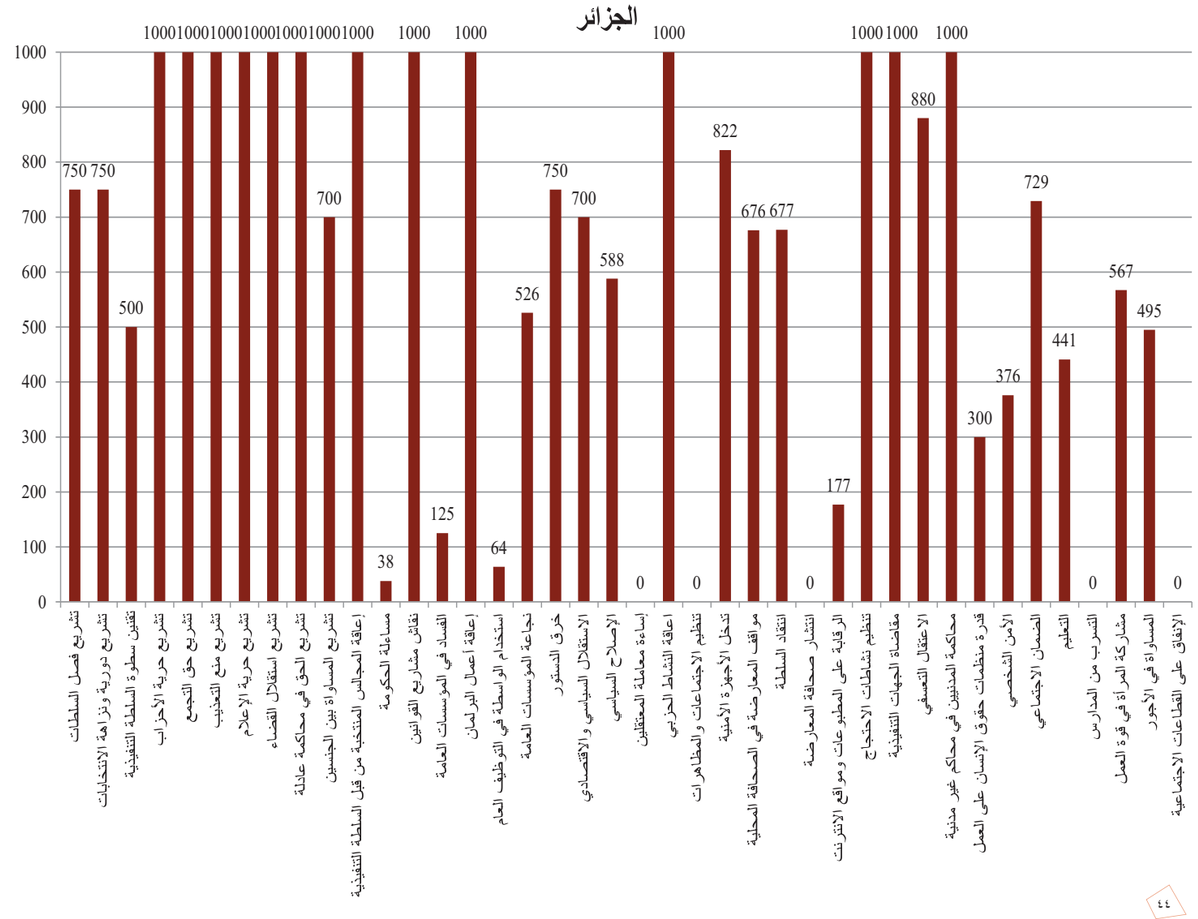

ويشير المقياس الفرعي حسب نوع المؤشرات كما في الشكل (٢-٢٠)، إلى حصول الجزائر على علامة ترتفع فوق المعدل العربي في مجالي الوسائل والممارسات.

أما المقياس الفرعي لمقومات الديمقراطية فيشيرإلى تدني علامات الجزائر في قطاع المساواة والعدالة الاجتماعية فيما يرتفع في باقي القطاعات كما يوضح الشكل (٢-٢١).

يشار إلى إن علامات الجزائر في المقاييس الفرعية ترتفع عن المتوسط العربي في كل الحالات عدا الوسائل المتعلقة بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة والممارسات المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية.

شكل (٢-٢٠): المقياس الفرعي المقارن للجزائر حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

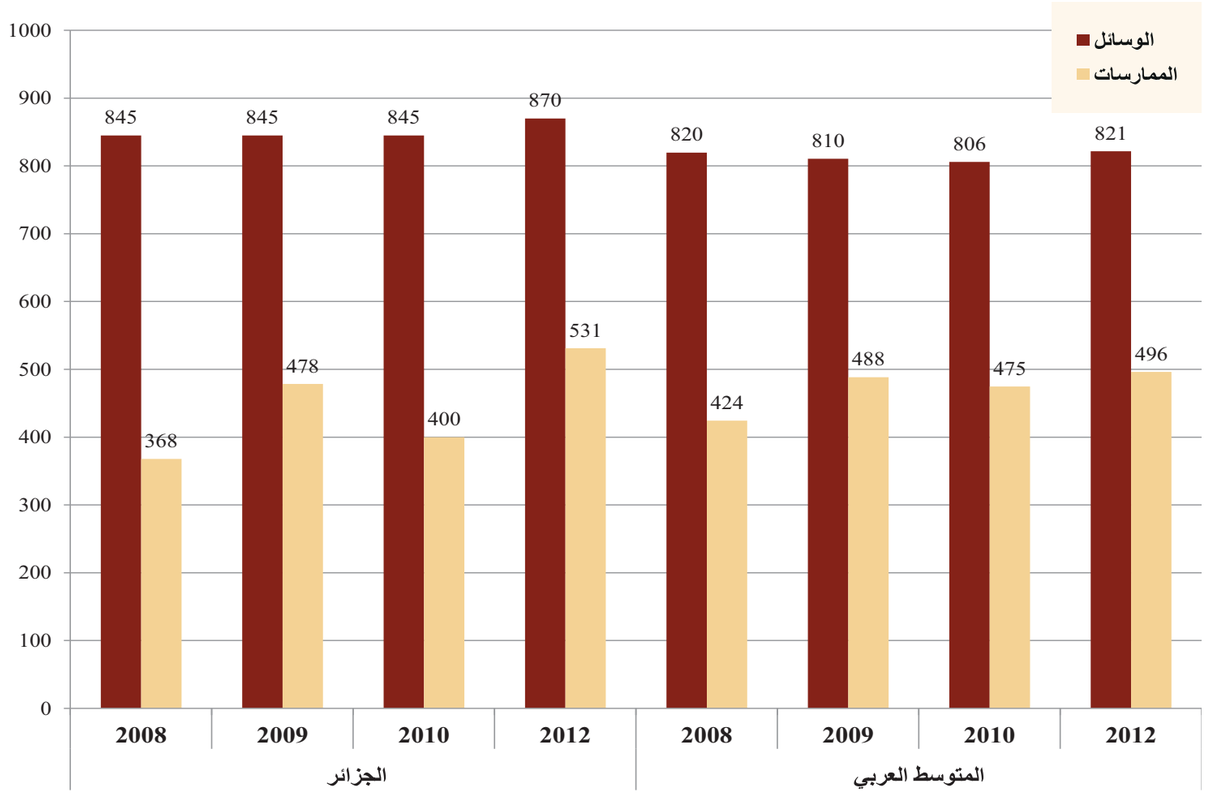

وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي تحصل فيه مؤشرات الوسائل على أعلى العلامات في المقياس الفرعي لاحترام الحريات العامة ولسيادة القانون فإن مؤشرات الممارسات تحصل على أدنى علامة في المقياس الفرعي لسيادة القانون والمساواة والعدالة الاجتماعية كما يشير الشكل (٢-٢١). يشار إلى التراجع الملحوظ في المقياس الفرعي لممارسات سيادة القانون.

يرى الفريق الوطني في الجزائر أن النظام السياسي الجزائري استطاع الإفلات من موجة التغيير التي مست المنطقة العربية في مرحلة الحراك الثوري العربي. وتمّ ذلك عن طريق اللجوء إلى حزمة من الإجراءات التي توجه بها إلى القوى الفاعلة التي كان يمكن أن تطالب بالتغيير الجذري للنظام كما حصل في تونس ومصر وليبيا على سبيل المثال.

فتوجهت الحكومة بسياسة اجتماعية نحو الفئات الشابة التي لجأت إلى الاحتجاج في بداية سنة ٢٠١١. حيث حاولت من خلالها العمل على التخفيض من نسب البطالة ومنح قروض مالية سخية وتفعيل سياسة السكن الاجتماعي. وهي السياسية الاجتماعية التي لم تكن ممكنة لولا ما تتمتع به الجزائر من وفرة مالية مريحة سمحت لها بدفع ديونها الخارجية بشكل مسبق.

ومن ناحية أخرى، لجأت الحكومة، في لفتة تجاه النخب السياسية (بما فيها المعارضة)، إلى الوعد بتعديل الدستور وإطلاق إصلاحات قانونية وسياسية شملت قانون الانتخابات والأحزاب والجمعيات ومشاركة المرأة السياسية, وقد أعلن عنها كنتيجة للحوار السياسي الذي فتحته مع المعارضة وتم تنفيذها في سنة ٢٠١٢.

إنّه الإطار العام السياسي الذي لا يمكن من دونه فهم النتائج التي جعلت الجزائر تعرف هذا الانتقال إلى المرتبة الثالثة في هذا التقرير العربي، والذي يؤكد التحسن في الكثير من المؤشرات على مستوى الوسائل وحتى الممارسات التي لازالت تشكو منها الجزائر على مستوى بعض الملفات الاجتماعية، كالتسرب من المدارس، والعدالة الاجتماعية والمساواة، وسيادة القانون.

شكل (٢-٢١): المقياس الفرعي المقارن للجزائر وفقا لمقومات الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

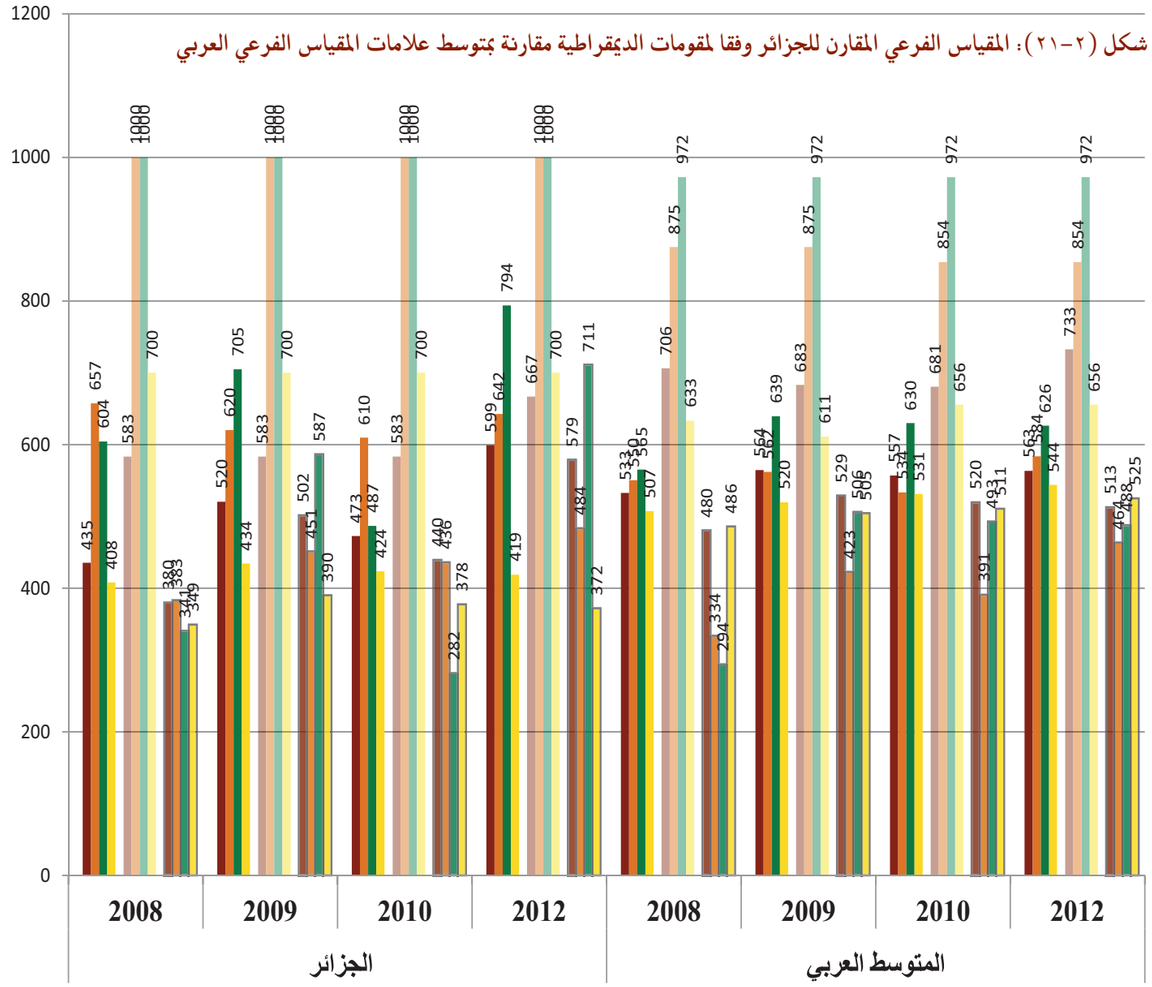

(٥) فلسطين

ويبقى المعيار الرئيس لفشل ونجاح النظام السياسي الفلسطيني هو التعامل مع الضغوط والمتطلبات الخارجية (الصديقة والعدوة)، ويبقى الرأي العام أسيرا لهذه الضغوط، فينشأ عن ذلك أن تبقى أجندة التحول الديمقراطي، قائمة فقط بالقدر الضروري للمتطلبات الخارجية.

علامة فلسطين في المقياس (٥١١) أبقت عليها في المرتبة الثامنة بين الدول التسع. وقد تقدمت علامتها بسبعة عشر نقطة. حصلت سبعة مؤشرات من أصل عشر على أعلى علامة ممكنة (١٠٠٠) بين مؤشرات الوسائل وهو أمر يعود إلى الصياغة المتأخرة نسبيا للقانون الأساسي الفلسطيني. حصلت ثلاثة من مؤشرات الممارسات على علامة ألف كما في القراءات السابقة. وكما يشير الشكل (٢-٢٢)، فقد حصلت سبعة مؤشرات على علامة صفر وتتعلق هذه المؤشرات بمساءلة الحكومة وبخرق الدستور وبإعاقة النشاط الحزبي والاعتقال التعسفي وإساءة معاملة المعتقلين وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات وبمحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية وهي ذات المؤشرات التي حصلت على علامة صفر في قراءات سابقة. ولا شك أن الحالة الكولونيالية التي ما تزال تعيشها فلسطين تلعب دورا هاما في هذه الصورة يزيد من حدتها بشكل ملموس الانقسام الحاصل بين فتح وحماس، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد حصل مؤشر واحد على علامة ٨٤٠ اي بين ٨٠٠ و٩٩٩ (المساواة في الأجور) و ثلاثة مؤشرات بين ٦٠٠ و ٧٩٩، وستة مؤشرات بين ٥٠٠ و ٥٩٩، أثني عشر مؤشرا بين ١ و ٤٩٩. وقد استمر تعليق المؤشر المتعلق بإعاقة عمل البرلمان لكون المجلس التشريعي الفلسطيني غير عامل.

مقارنة بالقراءة السابقة، ارتفعت علامات المؤشرات المتعلقة بإعاقة المجالس المنتخبة وانتقاد السلطة والأمن الشخصي والضمان الاجتماعي والتعليم ومشاركة المرأة في قوة العمل والإنفاق على القطاعات الاجتماعية (ارتفع من ٣٨ إلى ١٣٢) فيما انخفضت علامات خمسة مؤشرات.

شكل (٢-٢٢): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الأخيرة في فلسطين

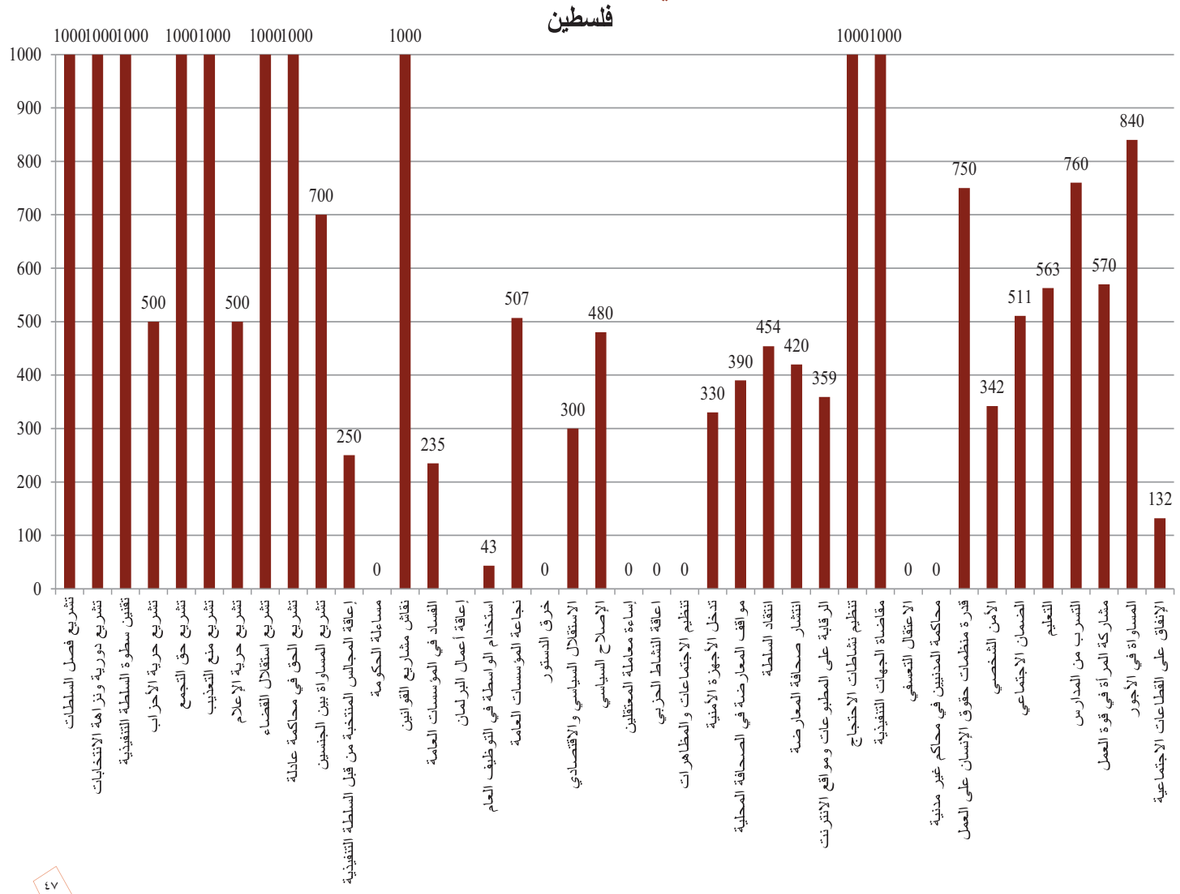

ويشير المقياس الفرعي حسب نوع المؤشرات كما في الشكل (٢-٢٣) أدناه إلى حصول فلسطين على علامات ترتفع فوق المعدل العربي في مجال الوسائل وتنخفض في مجال الممارسات (هي في المرتبة الأخيرة بين الدول التسع في الممارسات).

أما المقياس الفرعي لمقومات الديمقراطية فيشير إلى ارتفاع علامات فلسطين عن المعدل العربي في المقياس الفرعي للمقومات المتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية بينما تنخفض في باقي المقاييس الفرعية كما يوضح الشكل (٢-٢٤). وعند تفصيل المقاييس الفرعية حسب نوعها إلى وسائل وممارسات نجد أن المقاييس الفرعية المتعلقة بالوسائل ترتفع عن المتوسط العربي فيما يتعلق بالمؤسسات العامة وسيادة القانون والمساواة والعدالة الاجتماعية وتنخفض عنه في مجال احترام الحقوق والحريات وهي نفس الصورة التي عكستها القراءات السابقة. أما المقاييس الفرعية المتعلقة بالممارسات فتنخفض عن المتوسط العربي عدا تلك المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية.

يشار هنا إلى أن فلسطين حصلت على ثالث أعلى العلامات في المقياس الفرعي للوسائل بعد المغرب ومصر، وحصلت (كما أسلفنا) على المرتبة الأخيرة في الممارسات.

شكل (٢-٢٣): المقياس الفرعي لفلسطين حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

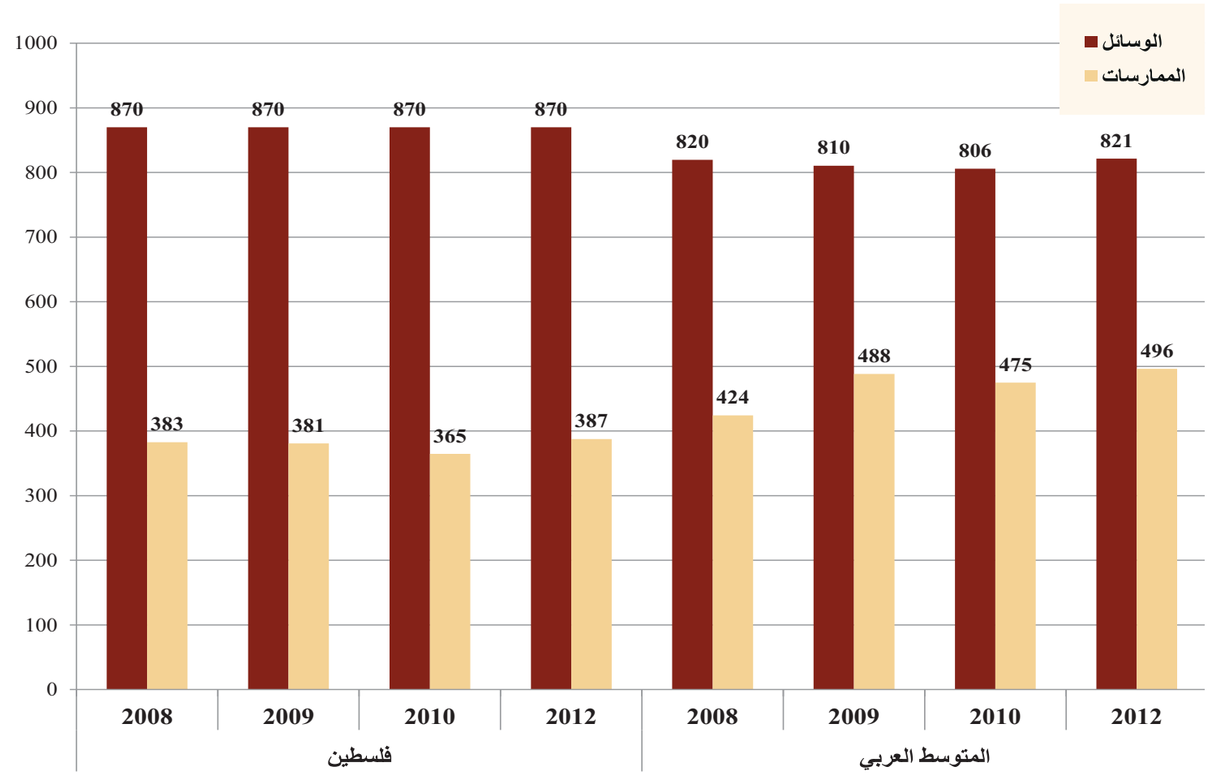

يرى الفريق الوطني في فلسطين أن استمرارها في هذه المرتبة المتأخرة في مقياس الديمقراطية العربي هو نتاج طبيعي لظروف الاحتلال والانقسام وغياب الأفق السياسي لحل عادل يضمن ممارسة الحق في تقرير المصير والسيادة الوطنية.

تعاني فلسطين من التشرذم السياسي بالإضافة إلى الاحتلال، الأمران اللذان يجعلان من قيام الشارع بالمطالبة بالإصلاحات محدودا جدا، ذلك لوجود قضايا وجودية، وصراعات طاغية تجعل من المطالب الديمقراطية أمرا ثانويا في نظر الناس. وهذا ما يفسر أنه في الوقت الذي كان الشعار الدارج في الشارع العربي عامة ''الشعب يريد تغيير النظام'' كان الشعار في الشارع الفلسطيني : ''الشعب يريد إنهاء الانقسام''. أما كون

فلسطين كانت قد حازت على مؤشرات ومكانة أفضل في سنوات سابقة، فذلك يعود إلى الدفع الخارجي، وإلى حاجة السلطة الفلسطينية في حينه إلى اكتساب الشرعية في ظل اتفاقات مع إسرائيل لم تحظَ بتأييد شعبي.

إن الدفع الخارجي لإصلاح النظام السياسي الفلسطيني، يبقى رهينة للحالة الاستعمارية التي تعيشها فلسطين، فهو دفع يهدف بالأساس إلى الحد من التوتر الناجم عن حالة الاستعمار، وهو أيضا يعمل تحت سقف الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية التي لم تضمن أي سيادة ذات مغزى للسلطة الفلسطينية.

تشكل عملية التحول الديمقراطي في فلسطين مشروعا مستقبليا وليس راهنا بطبيعة الحال، أي أن الإنجازات في هذا الاتجاه لن تكتمل بأي حال من الأحوال بانعدام الاستقلال الوطني والسيادة، ولكنها سوف تشكل بيئة للإسراع في إنشاء بنيان ديمقراطي بعيد التحرر. وبهذا المعنى، فإن فلسطين اليوم أبعد عن إمكانية إنشاء دولة ديمقراطية حرة مما كانت عليه قبل سنوات.

شكل (٢-٢٤): المقياس الفرعي لفلسطين وفقا لمقومات الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

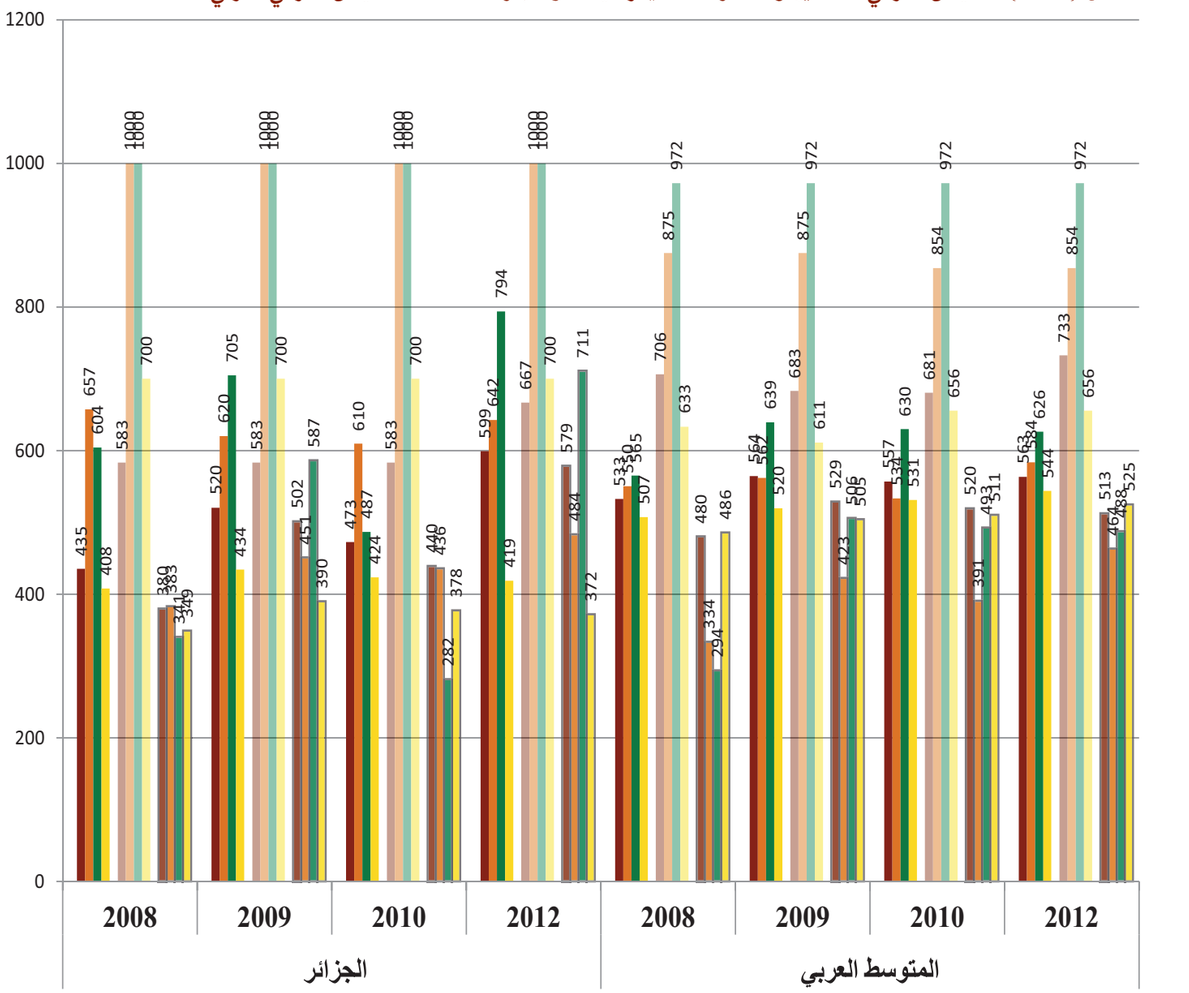

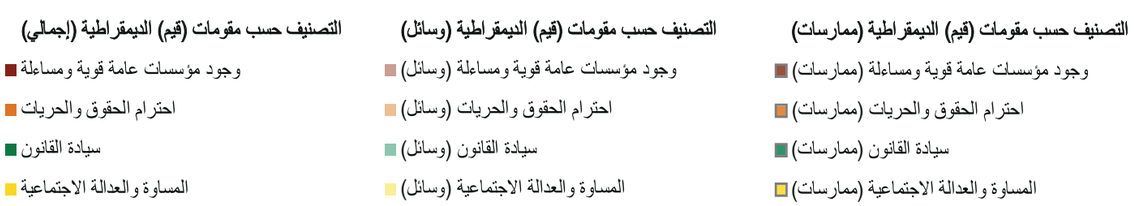

(٦) الكويت

حصلت الكويت على علامة (٥٤٧) وانتقلت من المرتبة الثالثة بين الدول التسع في القراءة السابقة إلى المرتبة السابعة في القراءة الراهنة منخفضة عن متوسط علامات الدول بـ ٤١ نقطة وكانت ثاني أكثر الدول تراجعا مقارنة بالقراءة السابقة وعادت إلى ذات العلامة التي حصلت عليها في القراءة الثانية عام ٢٠٠٩.

وكما يوضح الشكل (٢-٢٥) أدناه حصلت عشرة مؤشرات منفردة في الكويت على أعلى علامة ممكنة. خمسة منها من بين مؤشرات الوسائل وخمسة من بين مؤشرات الممارسات.

لعل هذا المشهد السياسي غير المستقر، هو ما يفسر تراجع مؤشر الكويت هذا العام الى المرتبة السابعة. فقد تضررت صورة الديمقراطية ومسيرة الاصلاح السياسي كثيرا بسبب الخلافات الحادة والمستمرة بين الحكومة والبرلمان. وهو ما انعكس بصورة سلبية على التنمية بكل أبعادها. حيث تسلل الفساد إلى المؤسسات العامة، وتأخرت العملية الإصلاحية.

في المقابل حصلت ستة مؤشرات على علامة صفر (بينها مؤشر واحد من مؤشرات الوسائل). تتعلق المؤشرات الحاصلة على علامة الصفر بالتشريع لحرية الأحزاب واستخدام الواسطة في التوظيف العام وإساءة معاملة المعتقلين وإعاقة النشاط الحزبي وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات والتسرب من المدارس.

اما المؤشرات الحاصلة على علامة ١٠٠٠ فتتعلق بتشريع حق التجمع وتشريع منع التعذيب وتشريع حرية الإعلام وتشريع استقلال القضاء وتشريع الحق في محاكمة عادلة ومساءلة الحكومة، ومناقشة مشاريع القوانين وخرق الدستور ومحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية ومشاركة المرأة في قوة العمل.

أما باقي المؤشرات فتراوحت علاماتها بين ١٦٠ و ٩٢٥. وكانت المؤشرات المنفردة التي تحسنت علامتها بشكل ملحوظ مقارنة بالقراءة السابقة متعلقة بإعاقة أعمال البرلمان ونجاعة المؤسسات العامة ، وخرق الدستور وتدخل الأجهزة الأمنية وانتقاد السلطة والضمان الاجتماعي والتعليم والإنفاق على القطاعات الاجتماعية. أما تلك التي تراجعت فتتعلق بالفساد في المؤسسات العامة والإصلاح السياسي وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات وتنظيم نشاطات الاحتجاج ومقاضاة الجهات التنفيذية والاعتقال التعسفي.

شكل (٢-٢٥): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الأخيرة في الكويت

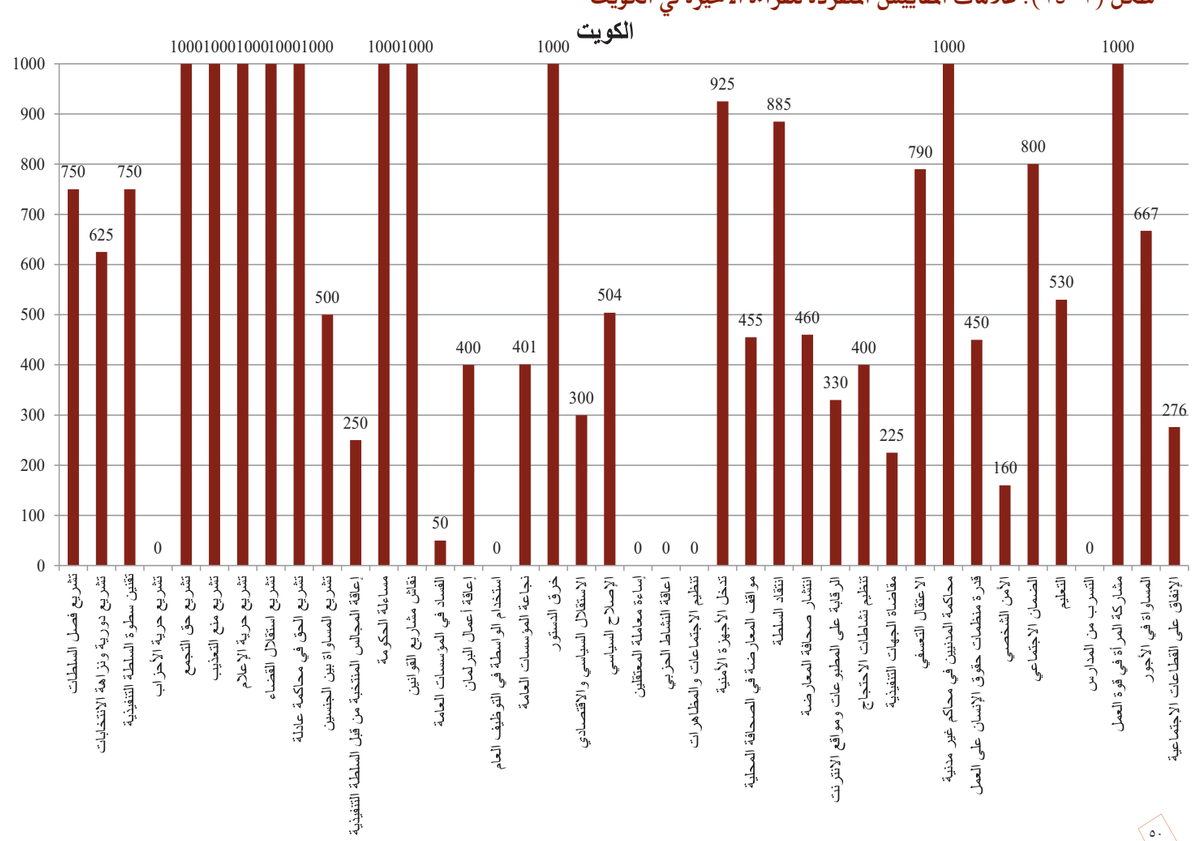

أما علامات المقياسين الفرعيين المتعلقين بالوسائل والممارسات فجاءت أدنى من المتوسط العام. ذلك المتعلق بالوسائل أدنى بـ٥٨ نقطة (٧)، أما المتعلق بالممارسات فأتى أدنى بـ ٢١ نقطة كما يوضح الشكل (٢-٢٦) أدناه.

أما فيما يتعلق بالمقاييس الفرعية المتعلقة بمقومات الديمقراطية فقد كانت علامات الكويت، كما هو واضح في الشكل (٢-٢٧) أدناه، مرتفعة عن المتوسط العربي في مجال سيادة القانون ومنخفضة في مجال وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفي مجال احترام الحقوق والحريات ومجال المساواة والعدالة الاجتماعية. أما عند النظر إلى الوسائل فنجد أنها ترتفع في مجالي سيادة القانون ووجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة. وفي الممارسات يرتفع المقياس الفرعي للمساواة والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى سيادة القانون عن المتوسط العربي.

شكل (٢-٢٦): المقياس الفرعي للكويت حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

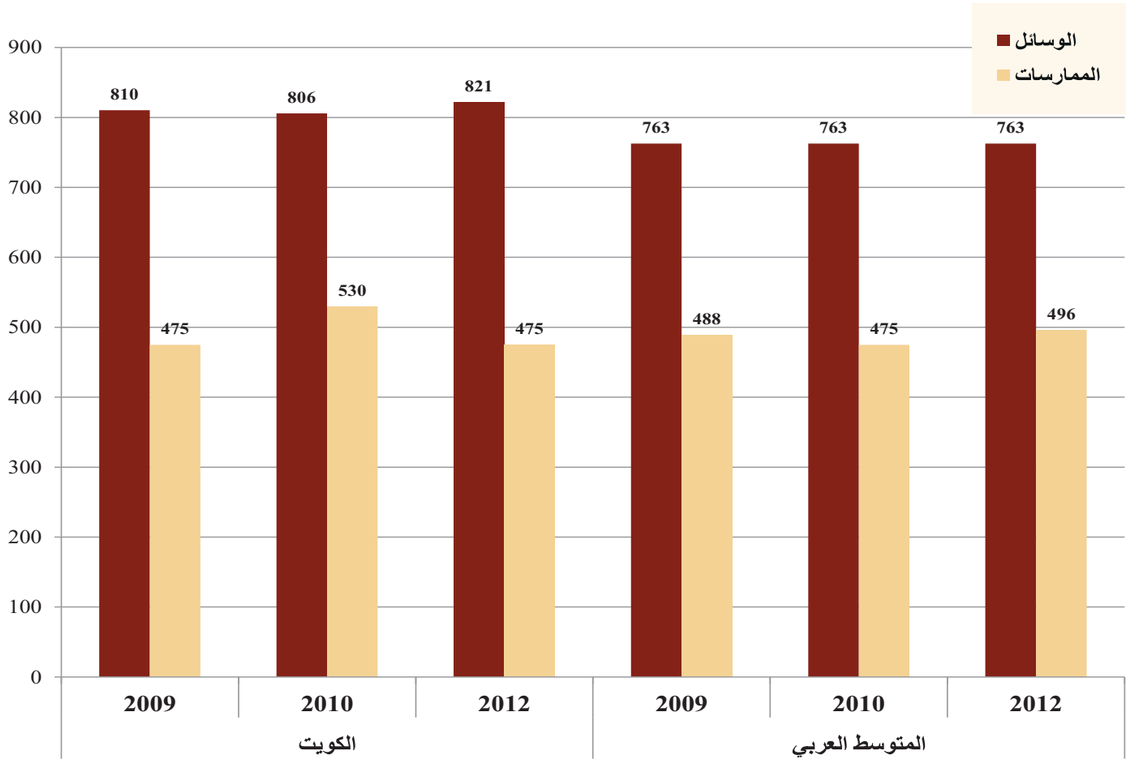

ويرى الفريق الوطني في الكويت أنها تأثرت بالأحداث السياسية العاصفة التي مرت على المنطقة العربية. وشهدت البلاد تدافعا شديدا بين السلطة والبرلمان. وبرزت ظاهرة رد القوانين بما يعكس غياب التفاهم بين السلطتين. كما تم حل البرلمان دستوريا (٢٠٠٩) من قبل امير البلاد. أعقبه قرار من المحكمة الدستورية بإبطال عضوية مجلس الأمة (٢٠١٢) وعودة مجلس الامة المنحل (٢٠٠٩) في حكم هو الاول من نوعه منذ انشاء المحكمة بالقانون رقم ١٤ عام ١٩٧٣. وظلت البلاد بعد انتخاب البرلمان الجديد تعيش تحت هاجس الحل أو ابطال المجلس.

وكان المفرق الهام في الحراك السياسي الكويتي هو انتقال الصراع من قاعة مجلس الامة إلى الشارع. وسعت السلطة بكل ما تملك من أداوت قانونية وأخرى سياسية إلى تحجيم الحراك السياسي والشعبي. فيما اندفعت المعارضة بقوة إلى الشارع لتسجل حضورا واسع النطاق، تحول في بعض المراحل إلى صدامات بين رجال الامن والمتظاهرين. مما دفع السلطة إلى اتخاذ إجراءات أمنية مشددة للحد من استغلال المعارضة للشارع. ومنعت قوات الامن مسيرات انطلقت في مناطق متفرقة من البلاد.

من جهة أخرى ارتفع عدد المدانين في قضايا الرأي، حيث زج بالشباب في ساحات المحاكم بسبب التعبير عن آرائهم. كما وثقت التقارير المحلية والدولية صورا من العنف الذي مورس ضد الأشخاص معدومي الجنسية (البدون)، على ضوء مطالبتهم بالاعتراف بهم كمواطنين وسعيهم لإقرار حقوقهم الانسانية والسياسية.

لا تعاني الكويت من نقص التشريعات والوسائل، وتمتلك دستورا متقدما بالمقارنة مع سائر الدول العربية، ولكن على مستوى التطبيقات والممارسات، فهي لا تزال تراوح مكانها بل وتتراجع أحيانا. وهو ما يضفي مصداقية على وجهة النظر القائلة بأن علة تباطؤ التحول الديمقراطي في الكويت تنبع من غياب الارادة السياسية العازمة على إجراء ذلك التحول في أبسط صوره الايجابية.

شكل (٢-٢٧): المقياس الفرعي للكويت وفقا لمقومات الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

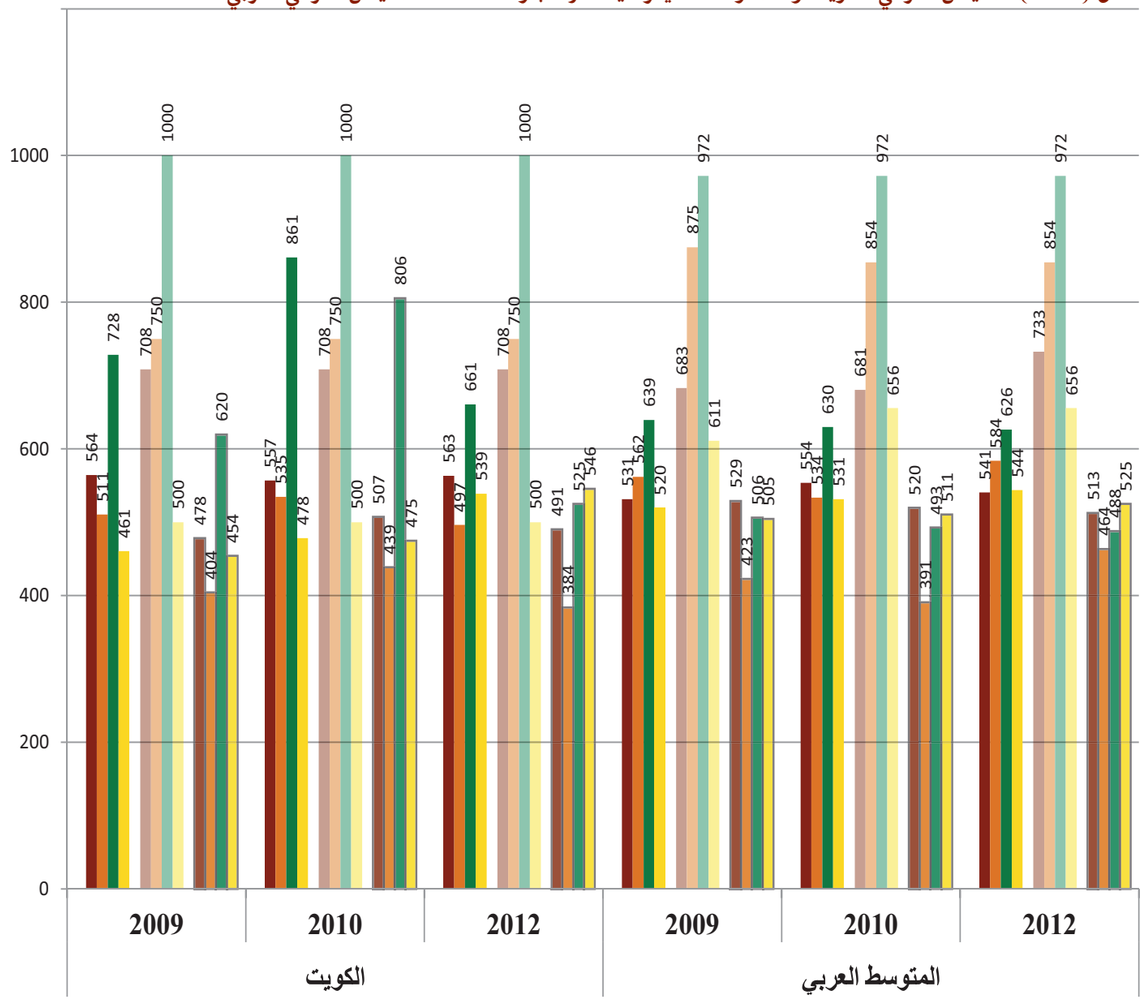

(٧) لبنان

حصل لبنان على المرتبة الخامسة حسب علامات المقياس (٥٨٢)، منتقلا بذلك من المرتبة الثانية بين اثنتي عشرة دولة إلى المرتبة الخامسة بين تسعة دول، متراجعا ١٨ نقطة مقارنة بالقراءة السابقة.

وقد لقي تصدر الوضع المعيشي وقضية رفع الحد الأدنى للأجور الحركات المطلبية المتعددة الأهداف التي شهدها لبنان في هذه الفترة، صداه في التقرير من خلال الاستمرار في تدني مرتبة لبنان بالنسبة للمساواة والعدالة الاجتماعية.

حصل اثنا عشر مؤشرا (ستة منهم من بين مؤشرات الوسائل) على أعلى علامة (١٠٠٠). مع الإشارة إلى تراجع مؤشرين حصلا في القراءة السابقة على علامة ١٠٠٠ وهما قمع النشاطات الاحتجاجية (الاجتماعات والمظاهرات) وقدرة منظمات حقوق الإنسان على العمل. وحصول مؤشر جديد (مقارنة بالقراءة السابقة) على علامة ١٠٠٠ وهو تنظيم نشاطات الاحتجاج. كما يُشير الشكل (٢-٢٨) أدناه، فقد حصلت خمسة مؤشرات على علامة صفر مقارنة بستة مؤشرات في القراءة السابقة. وتتعلق هذه المؤشرات بإساءة معاملة المعتقلين والاعتقال التعسفي والأمن الشخصي ومخصصات التعليم والصحة في الموازنة وبمحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية. أما مؤشر التسرب من المدارس فقد حصل على علامة ٢٠٠ بعد أن كانت علامته صفر في القراءات الثلاث السابقة. وقد حصل مؤشران من باقي المؤشرات على علامة فوق ٩٠٠، ومؤشران على علامة بين ٨٠٠ و ٨٩٩، وثلاثة مؤشرات بين ٦٠٠ و ٧٩٩، وحصلت خمسة مؤشرات على علامة ٥٠٠ أو ما يقاربها، وتراوحت علامات باقي المؤشرات بين ٤٥ و ٣١٨.

شكل (٢-٢٨): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الأخيرة في لبنان

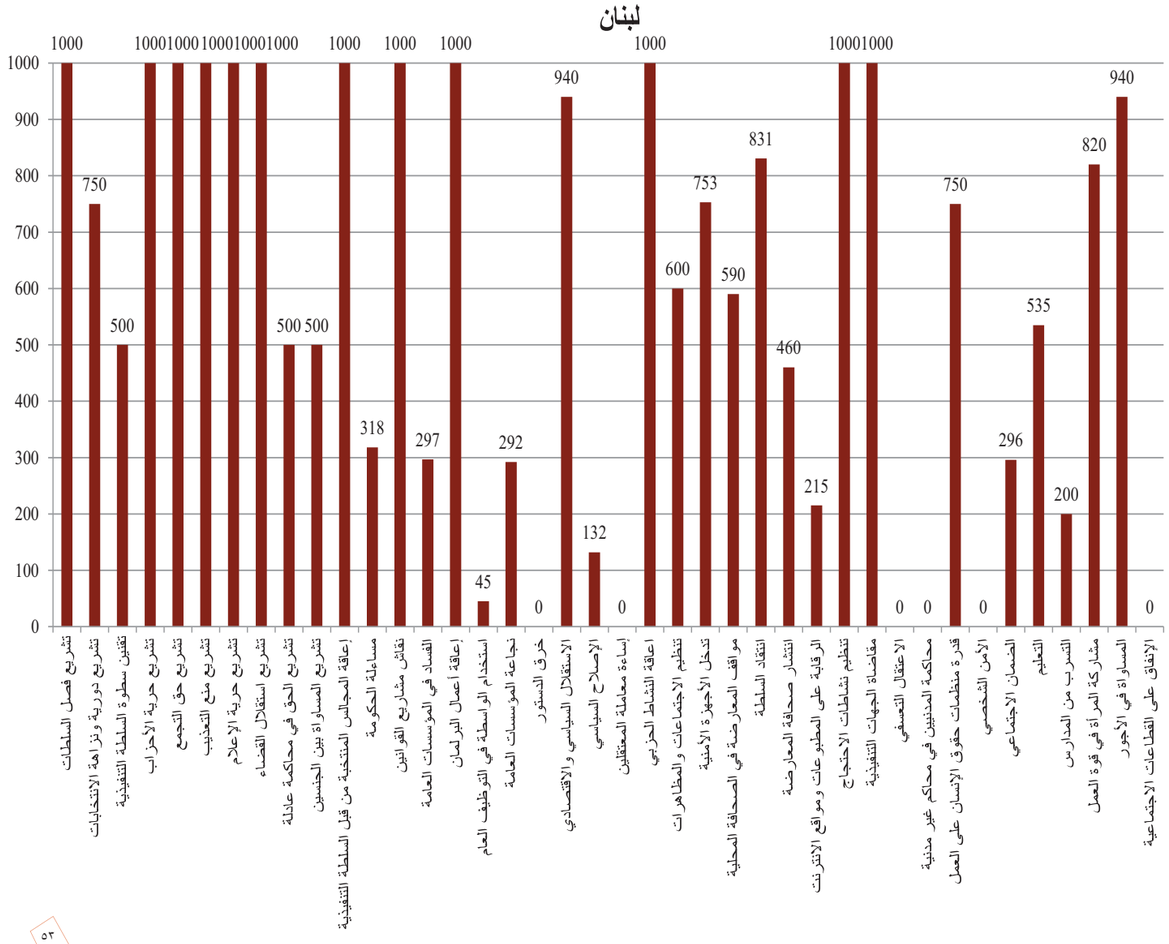

ويشير المقياس الفرعي حسب نوع المؤشرات، كما في الشكل (٢-٢٩)، إلى حصول لبنان على علامات أعلى من المتوسط العربي بقليل في مجالي الوسائل والممارسات، وإلى توقف التحسن المضطرد في علامات الممارسات في القراءات الثلاث الأولى وتراجعه بـ ٢٥ نقطة عن القراءة السابقة.

أما المقياس الفرعي لمقومات الديمقراطية فيشير كما يوضح الشكل (٢-٣٠)، إلى ارتفاع علامة لبنان عن المعدل العربي في المقياس الفرعي المتعلق باحترام الحقوق والحريات حيث استمر في الحصول على أعلى علامة بين كل الدول في هذا المقياس الفرعي (رغم تراجعه في لبنان بـ ٣ نقاط مقارنة بالقراءة السابقة).

شكل (٢-٢٩): المقياس الفرعي للبنان حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العرب

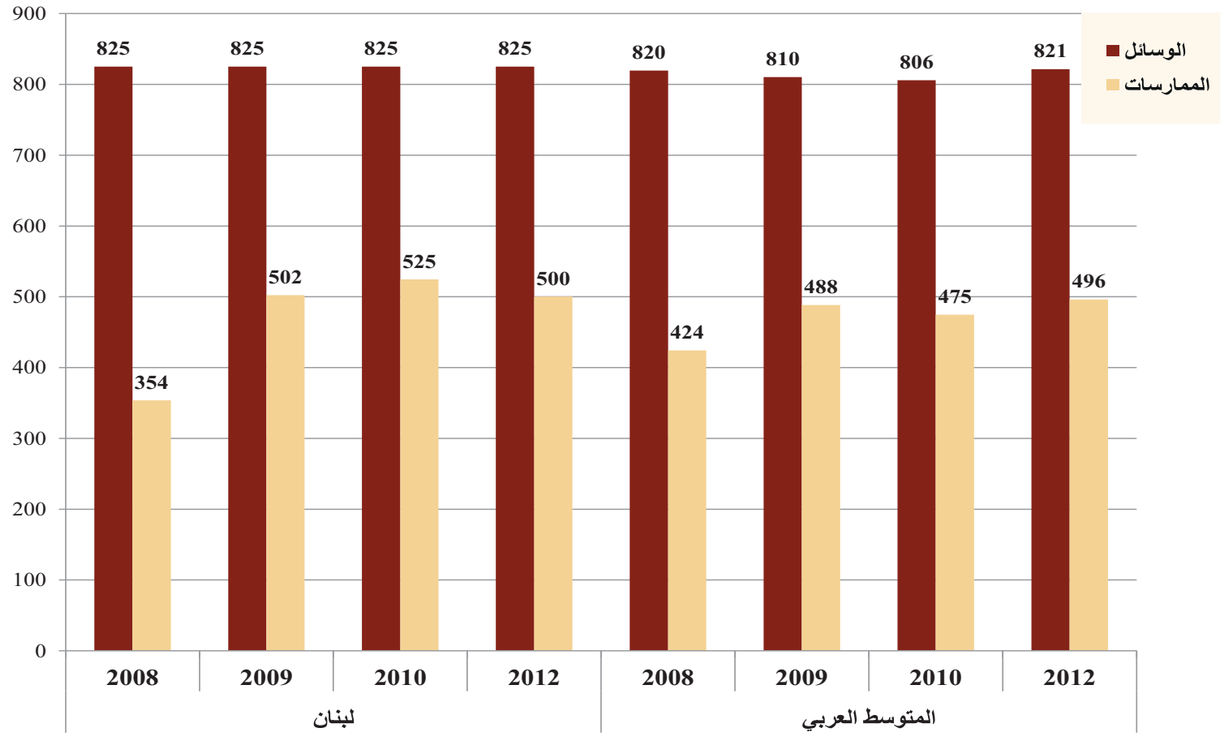

وعند فصل مؤشرات الممارسات عن مؤشرات الوسائل في تحليل متوسط قيم المقاييس الفرعية لمقومات الديمقراطية يتضح أن مجال ممارسة سيادة القانون يحصل على أدنى علامة بين المقاييس الفرعية وأن المقياس الفرعي للحقوق والحريات يبقى أعلى في الوسائل منه في الممارسات كما يوضح الشكل (٢-٣٠). وتبقى علامات لبنان دون المتوسط العربي في المقاييس الفرعية لمقومات الديمقراطية من نوعي الوسائل والممارسات في مجالي سيادة القانون والمساواة والعدالة الاجتماعية.

يرى الفريق الوطني في لبنان أن الوضع السوري ظل الحاضر الأكبر على الساحة اللبنانية خلال العامين ٢٠١١- ٢٠١٢، أكان في الأمن أو في السياسة أو حتى في الشؤون الإنسانية. وقد تأخر لبنان أشهر عدة في تشكيل حكومة جديدة واستمر الانقسام الحاد في البلاد لا سيما على خلفية المحكمة الدولية الخاصة بلبنان وتمويلها ومقاربة الأزمة السورية. وازداد تدهور الوضع الأمني حيث سجلت بعض التفجيرات والاغتيالات والاقتتال المناطقي.

وعلى الرغم من الوضع المضطرب الذي شهده لبنان في تلك المرحلة، غير أنه قد سجل تحسناً في موقعه في بعض المؤشرات وحافظ على المرتبة

الأولى في احترام الحقوق والحريات. وبالمقابل، فقد سجل تراجعاً بالمقياس العام مقارنة مع القراءة السابقة لا سيما في ما يخص مؤشري تنظيم المظاهرات والاجتماعات وقدرة منظمات حقوق الانسان على العمل. فحيث تم تنظيم تحركات شعبية حول ما يزيد عن ٢٥ موضوعاً، منه السياسي والمدني والحقوقي والمعيشي، وتعاطي الدولة بمرونة مع معظمها، غير أن لبنان قد تراجع في مؤشر حالات قمع تنظيم الاجتماعات والمظاهرات بسبب طرد ناشطين قاموا بتمثيل ''مشهديتان'' مطلبيتان في المنطقة المحيطة بمجلس النواب والتي تعتبر منطقة أمنية. كما وقد تعرض مدافعون عن حقوق الإنسان في حالتين لمضايقات جراء قيامهم بالإبلاغ عن انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها قوات الأمن والأحزاب السياسية.

شكل (٢-٣٠): المقياس الفرعي للبنان وفقا لمقومات الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

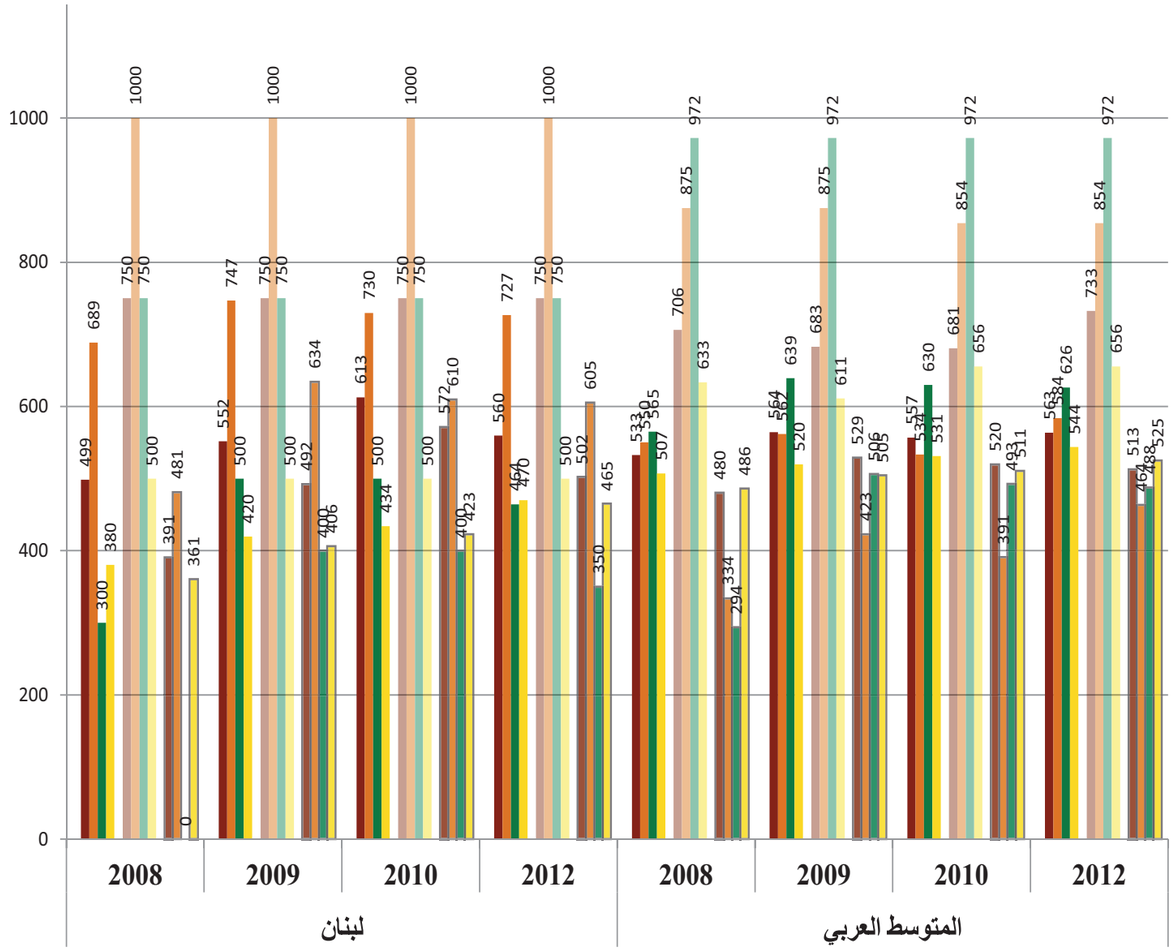

(٨) مصر

تأتي مصر في الترتيب السادس بين الدول التسع بعد أن كانت في الترتيب الخامس بين أثني عشر دولة في القراءة السابقة وحصلت على (٥٨١) علامة مقارنة بـ (٥٦٩) في القراءة السابقة بتقدم مقداره ١٢ نقطة. حصلت ستة مؤشرات على علامة (١٠٠٠) بين مؤشرات الوسائل. كما حصلت خمسة مؤشرات بين مؤشرات الممارسات على علامة (١٠٠٠). يُشار إلى تراجع علامات مؤشرين حصلا على علامة ألف في القراءة السابقة يتعلقان بإعاقة المجالس المنتخبة وأعاقة أعمال البرلمان وحصول المؤشر المتعلق بتنظيم الاجتماعات والمظاهرات على علامة ١٠٠٠ بعد أن كان يحصل على علامة صفر في القراءتين السابقتين. حصلت خمسة مؤشرات على علامة صفر وتتعلق هذه المؤشرات بإساءة معاملة المعتقلين وبمحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية وخرق الدستور والاعتقال التعسفي والأمن الشخصي (يحصل على علامة صفر لأول مرة بعد أن كان يحصل على علامة متدنية). وكما يشير الشكل (٢-٣١) فقد حصل المؤشر المتعلق بالاستقلال السياسي والاقتصادي على علامة ٩٥٠ وحصلت تسعة مؤشرات على علامات تتراوح بين ٧٠٠ و ٨٥٥، وخمسة مؤشرات على علامات بين ٥٠٠ و ٦٣٠، وخمسة مؤشرات بين ٣٠٠ و ٤٥٦، وتراوحت علامات ستة مؤشرات بين ٢٩ و ٢٩٠.

> وعلى عكس المتوقع لم يكن لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أي تأثير إيجابي علي تحسن مؤشرات إساءة معاملة المعتقلين، ومحاكمة المدنيين عسكرياً، وخرق الدستور، والاعتقال التعسفي.

شكل (٢-٣١): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الأخيرة في مصر

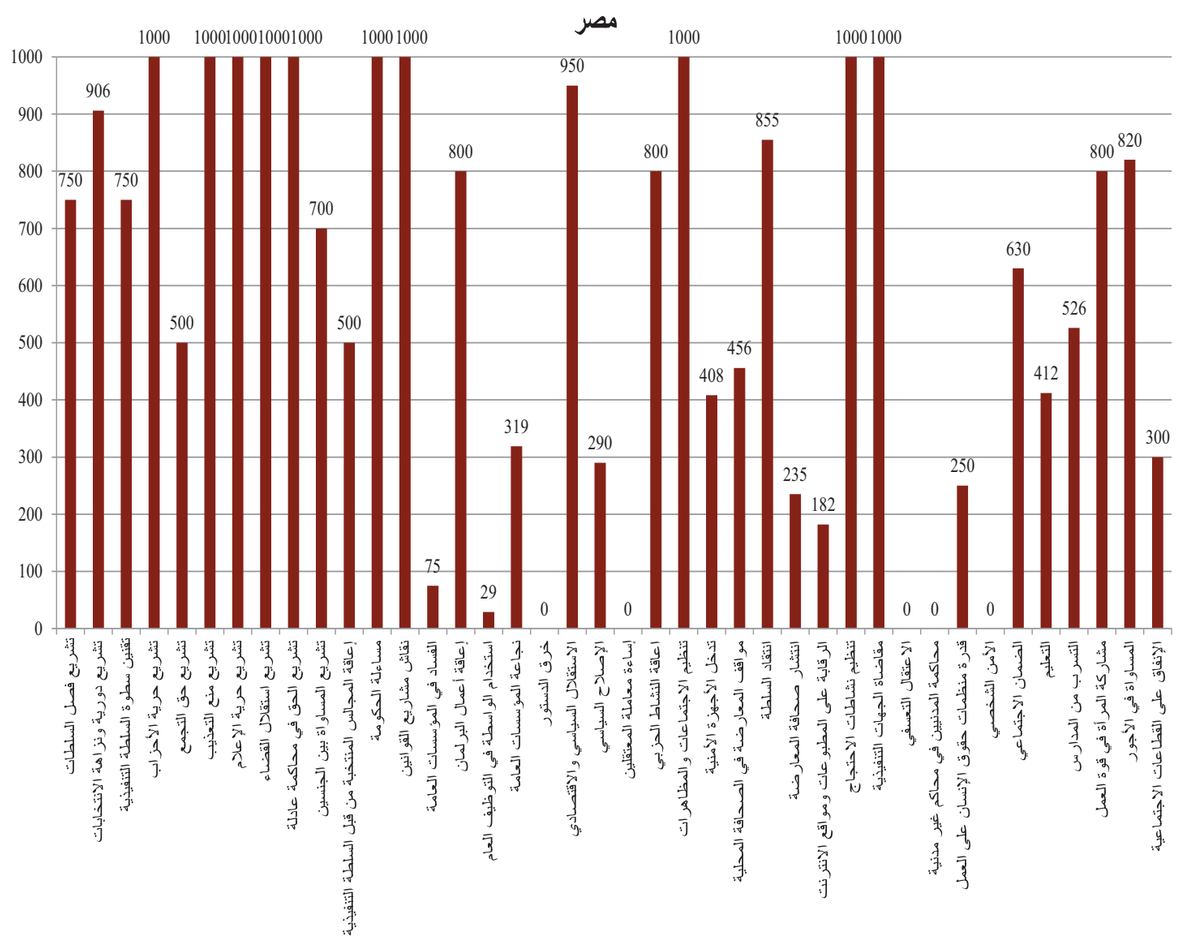

ويشير المقياس الفرعي حسب نوع المؤشرات، كما في الشكل (٢-٣٢)، إلى حصول مصر على علامة أعلى من المتوسط في مجال الوسائل (رغم تراجعها الملحوظ مقارنة بالقراءة السابقة فقد تراجعت ب ٤٧ نقطة وانتقلت من المركز الثاني بين إثنتي عشر دولة إلى المركز الخامس بين تسعة دول). لكن علامة الممارسات تحسنت مقارنة بالقراءة السابقة، وباتت أقل بشكل طفيف (٨ نقاط) من المتوسط العربي.

أما المقياس الفرعي لمقومات الديمقراطية فيشير، كما يوضح الشكل (٢-٣٣)، إلى ارتفاع علامات مصر عن المعدل العربي في المقياس الفرعي للمساواة والعدالة الاجتماعية ولوجود المؤسسات العامة القوية والمساءلة ولاحترام الحقوق والحريات. كما يشير إلى انخفاض علامة المقياس الفرعي لسيادة القانون عن المعدل العربي للقراءة الرابعة على التوالي.

شكل (٢-٣٢): المقياس الفرعي لمصر حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

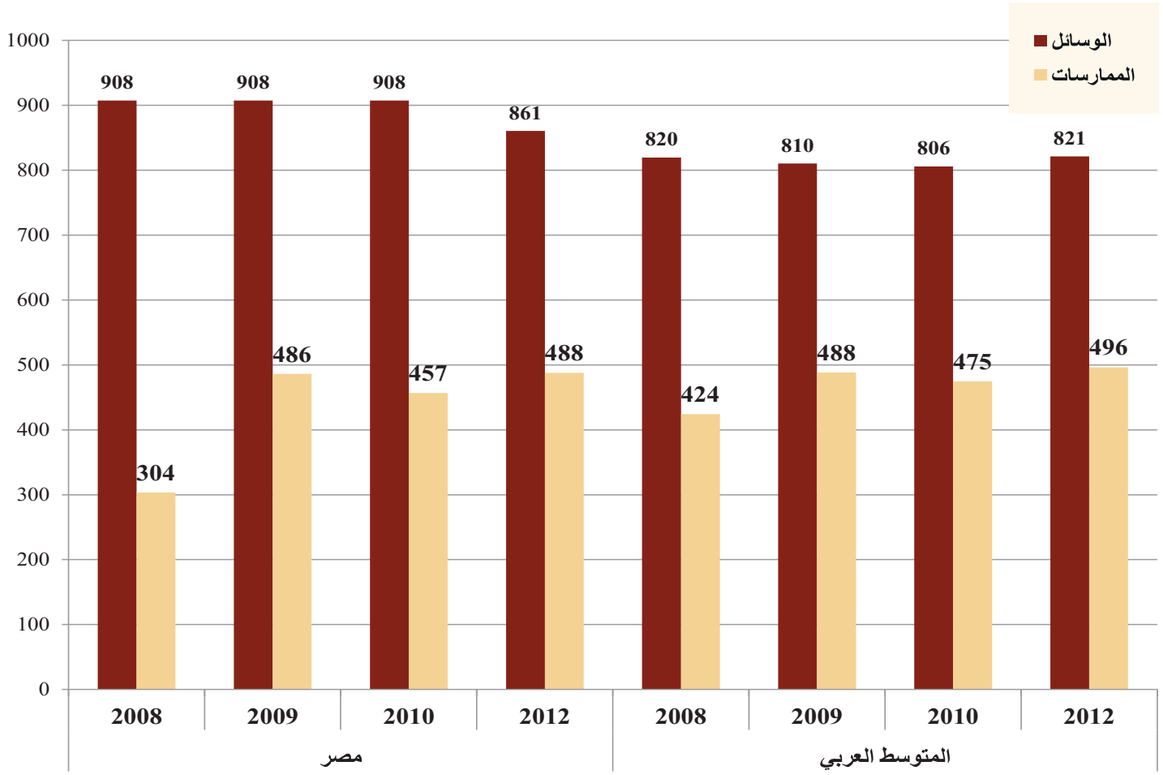

يشار في حالة مصر إلى استمرار تراجع جانب الممارسات في المقياس الفرعي لسيادة القانون وإلى استمرار وجود هوة بين الوسائل والممارسات في مجال احترام الحقوق والحريات بشكل خاص وكافة المجالات بشكل عام كما يشير الشكل (٢-٣٣). ففي الوقت الذي تكون فيه علامات المؤشرات الفرعية في ثلاث من المجالات الأربعة أعلى من المتوسط العربي فإن المقياسان الفرعيان لممارسة احترام الحقوق والحريات ولسيادة القانون ينخفضان عن المتوسط العربي.

ويرى الفريق الوطني في مصر أنه على الرغم من حدوث تقدم طفيف في درجة المؤشر التى حصلت عليها مصر فى هذه القراءة مقارنة بالسابقة، إلا أن هذا التقدم الكمي لا يعكس تقدما حقيقيا فى ترتيب مصر بين الدول والذي تراجع إلى حد بعيد، لتحتل المرتبة السادسة بين تسع دولة شملها التقرير. وكذلك لا يعكس تحسنا فى مؤشرات الوسائل أو الممارسات، والتى شهد بعضها ولأول مرة تراجعاً بفعل حالة عدم الاستقرار السياسى. إلا أنه ربما يكون استمرار إدارة البلاد من خلال المجلس العسكرى حتى ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٢ وعدم وجود مجلس منتخب للتشريع والرقابة، بصرف النظر عن كون السلطة التنفيذية غير مسئولة عن ذلك، تفسيراً منطقياً لهذا التراجع.

غير أن هذا الوضع لم يتغير فى النصف الثاني من العام نفسه حتى بعد انتخابات رئاسية جاءت بالإخوان المسلمين إلى سدة الحكم ومع الإعلان الدستورى المستبد الذى صدر فى تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢. فلم تتوقف المظاهرات الرافضة لحكم الإخوان ولم تتحسن وضعية الحقوق والحريات العامة فى ظل عدم احترام سيادة القانون. لكن فى الوقت نفسه كان لتماسك المؤسسات العامة للدولة وبيروقراطيتها دورا كبيرا في التعامل مع ما تشهده المرحلة الانتقالية من أزمات وعدم استقرار سياسي وأمني خاصة مع التغير المستمر فى الوزراء. ومع الاستجابة لمطالب المتظاهرين من أصحاب المصالح الفئوية من عمال وفلاحين ... إلخ، تحسن مؤشر العدالة الاجتماعية والمساواة، خاصة مع عدم وجود حالات تمييز بين الرجل والمرأة فى مصر فيما يخص التعليم والصحة والأجور.

شكل (٢-٣٣): المقياس الفرعي لمصر وفقا لمقومات الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

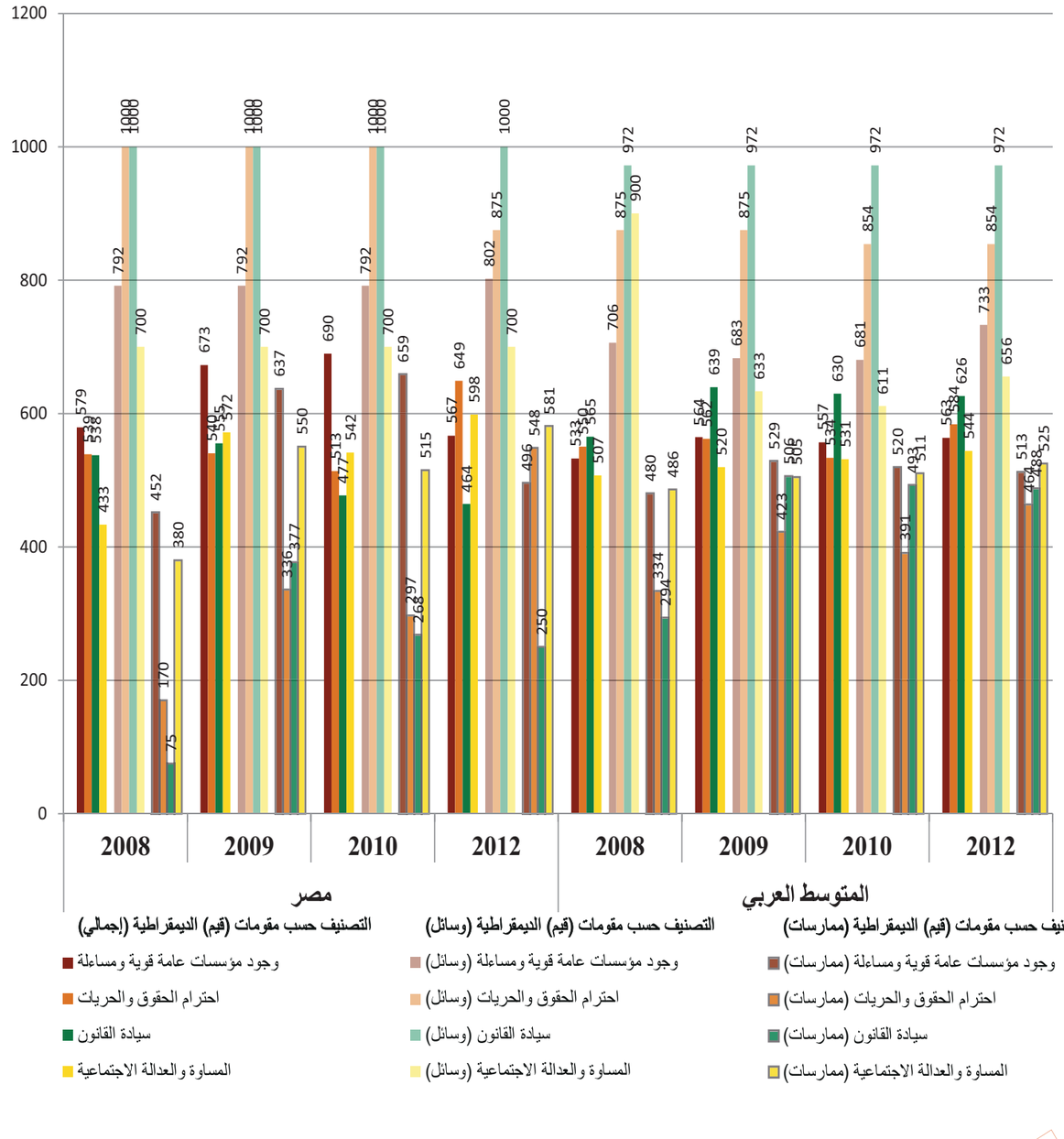

(٩) المغرب

حافظت المغرب على المرتبة الأولى كما في القراءة السابقة وحصلت على (٦٥٢) نقطة. غير ان هذا الرقم يشير الى تراجع ملموس عن القراءة السابقة (٦٧٣)، ما يضعها في مرتبة ثاني أكثر الدول تراجعا في بين الدول التسع (٢١) نقطة. ومن بين أربعة عشر مؤشرا، حصلت على علامة (١٠٠٠) سبعة من بين مؤشرات الوسائل. وبين المؤشرات الحاصلة على علامة ١٠٠٠ في هذه القراءة مؤشران حصلا على علامات متدنية في القراءة السابقة ويتعلقان بإعاقة المجالس المنتخبة من قبل السلطة التنفيذية (٥٠٠ في القراءة السابقة) وإعاقة عمل البرلمان (صفر في القراءة السابقة). كما يشير الشكل (٢-٣٤)، فقد حصلت أربعة مؤشرات (مقارنة بثلاث مؤشرات في القراءة السابقة) على علامة صفر. وتتعلق هذه المؤشرات بإساءة معاملة المعتقلين وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات ومحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية والتسرب من المدارس. يضاف إلى ذلك أن مؤشران آخران حصلا على علامات تصل إلى الصفر (٦، و٣٩) ويتعلقان باستخدام الواسطة في التوظيف والانفاق على القطاعات الاجتماعية. وقد حصل مؤشران على علامة ٩٠٠، وستة مؤشرات على علامات بين ٧٥٠ و ٨٧٧، وستة مؤشرات على علامات بين ٥٠٠ و ٦٩٧، وتراوحت علامات ستة مؤشرات بين ١٥٨ و ٤٢٦.

في ظل مؤشرات القراءة الراهنة، استطاع النظام السياسي المغربي، عبر مرونة سياسية كبيرة، التعاطي مع تهديدات الحراك محافظا بذلك على سمة الاستقرار، وعبر نفس الاليات تقريبا مع تغير جوهري على مستوى الفاعل الذي يقود المرحلة. وتمّ ذلك من خلال تعديل الدستور، وعدم استعمال العنف الواسع في التعاطي مع الاحتجاجات، والسماح للإسلاميين المعتدلين بقيادة الحكومة من اجل الاستفادة من قاعدتهم الاجتماعية وعدم تقلّدهم للمسؤولية الحكومية سابقا بهدف ضبط إيقاع حركة الشارع.

شكل (٢-٣٤): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الأخيرة في المغرب

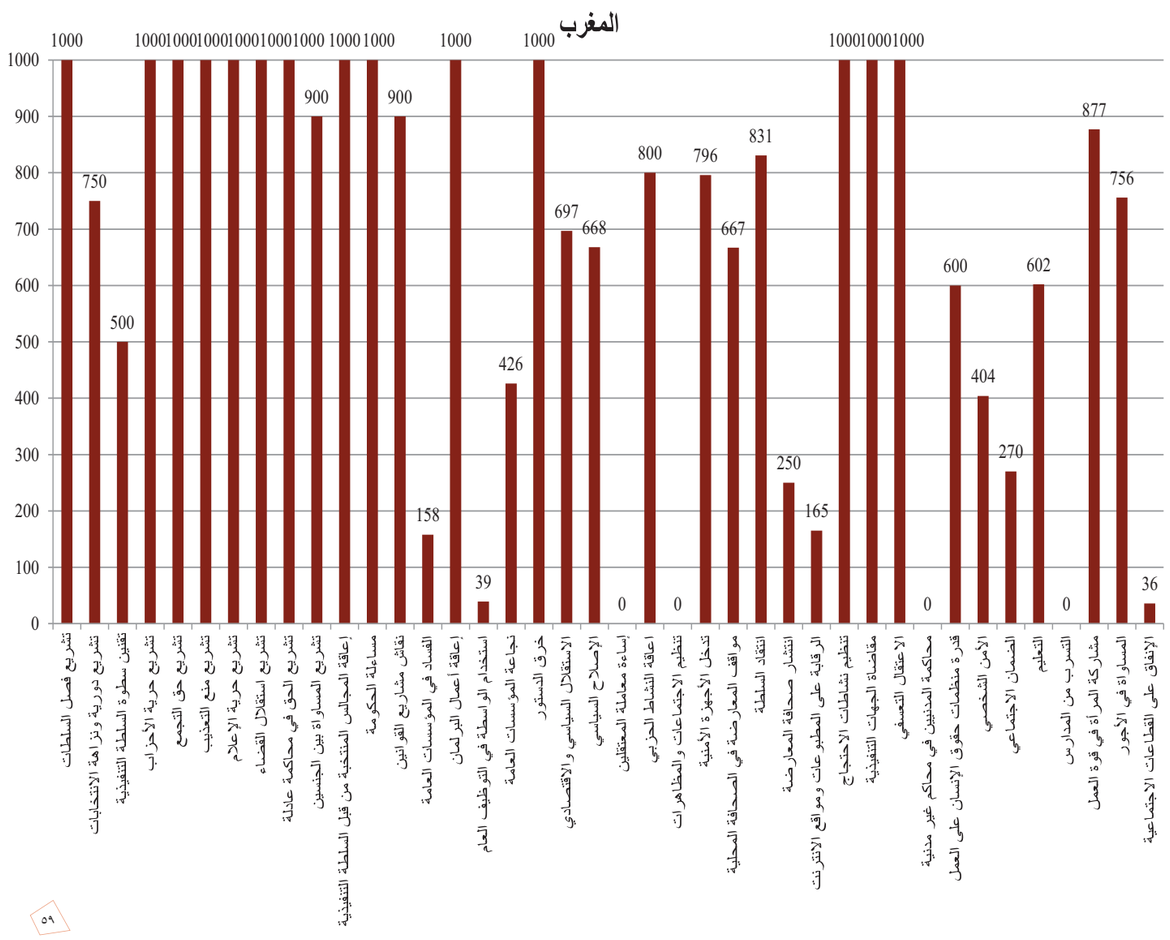

ويشير المقياس الفرعي حسب نوع المؤشرات، كما في الشكل (٢-٣٥)، إلى حصول المغرب على علامات أعلى من المعدل العربي في مجالي الوسائل والممارسات للقراءة الرابعة على التوالي، وبتقدم ملحوظ في مجال الممارسات.

شكل (٢-٣٥): المقياس الفرعي للمغرب حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

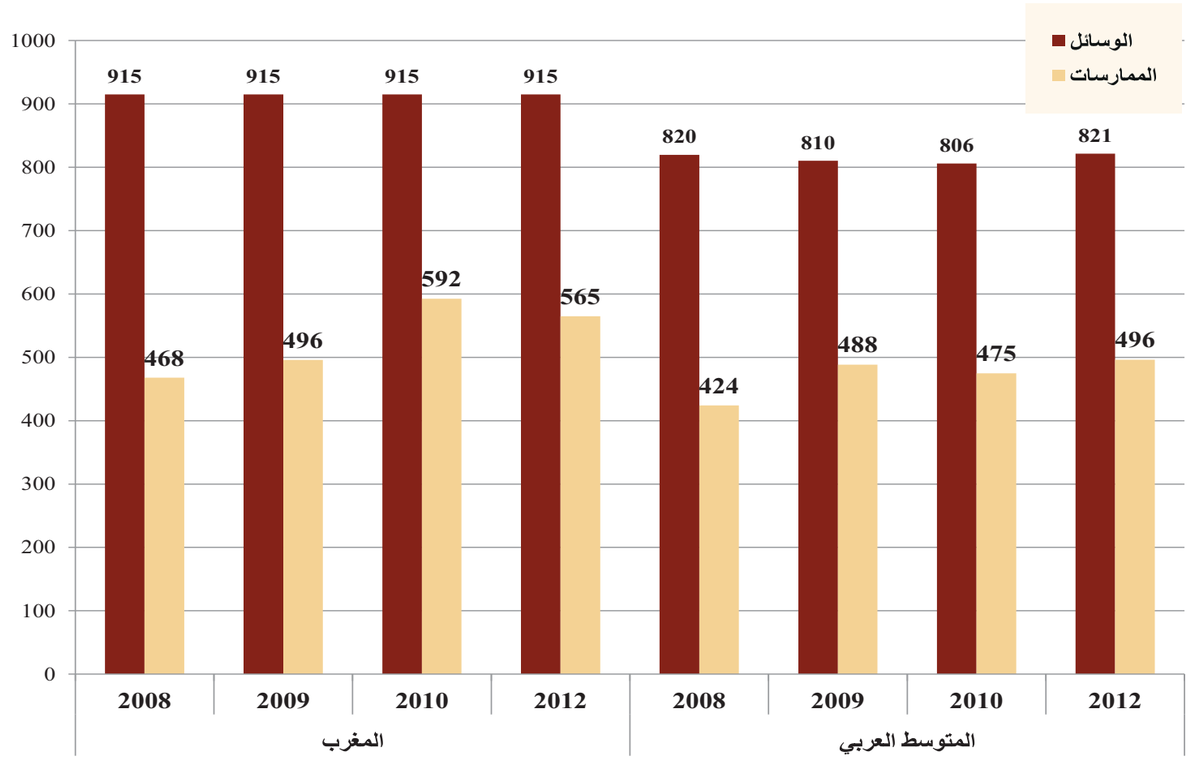

أما المقياس الفرعي لمقومات الديمقراطية فيشير كما يوضح الشكل (٢-٣٦)، إلى حصول المغرب على علامات أعلى من المعدل العربي في المقاييس الفرعية لوجود مؤسسات عامة وقوية، ولاحترام الحقوق الحريات عدا تلك المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية، حيث ينخفض متوسط علامات المغرب دون المعدل العربي. كما تجدر ملاحظة الانخفاض الحاد في المؤشر الفرعي لسيادة القانون (٧١٥) مقارنة بالقراءة السابقة (٩١٧).

يرى الفريق الوطني في المغرب أن تصدّر المغرب لمقياس الديمقراطية العربي، يحصل هذه المرة في مرحلة دقيقة من التاريخ السياسي والاجتماعي للمنطقة التي هزت وما زالت تهز ايقاعها السياسي الرتيب احداث الحراك منذ ٢٠١١. يتقدم المغرب على الدول العربية الأخرى التي تشملها القراءات في الوسائل (التشريعات)، ولكن أيضا في الممارسات. وهو مُعطى يعكس عملية تكيّف النظام السياسي المغربي مع تهديدات بيئته الداخلية والخارجية منذ ما يزيد على عشرين سنة. أي منذ بداية التسعينات، حيث دفعت الحاجة الى تخفيف التوتر السياسي، وضغط الركود الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي، بالدولة الى إطلاق دفعة من المعتقلين السياسي، وتوسيع هامش الحريات الجماعية، والقيام بتعديلين دستوريين ١٩٩٢ و١٩٩٦ ...الخ، وصولا الى حكومة التناوب التوافقي برئاسة الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي.

هذه الصيرورة العامة قد تسهم في تدعيم أطروحة الاستثناء المغربي التي ينادي بها البعض. رغم ان التأمل في بعض المعطيات التي يحفل بها التقرير يظهر بأن ضعف المؤشرات الاجتماعية، المقترن بانتشار الفساد (الوساطة في التوظيف، الفساد في المؤسسات العامة، ضعف مؤشرات

الضمان الاجتماعي والتعليم)، هي من العوامل المساعدة على إعادة احياء الحراك في ظل التراجع النسبي لشعبية حكومة الاسلاميين. كما أنها تعطي لمؤشرات التحول الديمقراطي في التجربة المغربية صورة التغيير بدون تغيير.

شكل (٢-٣٦): المقياس الفرعي للمغرب وفقا لمقومات الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

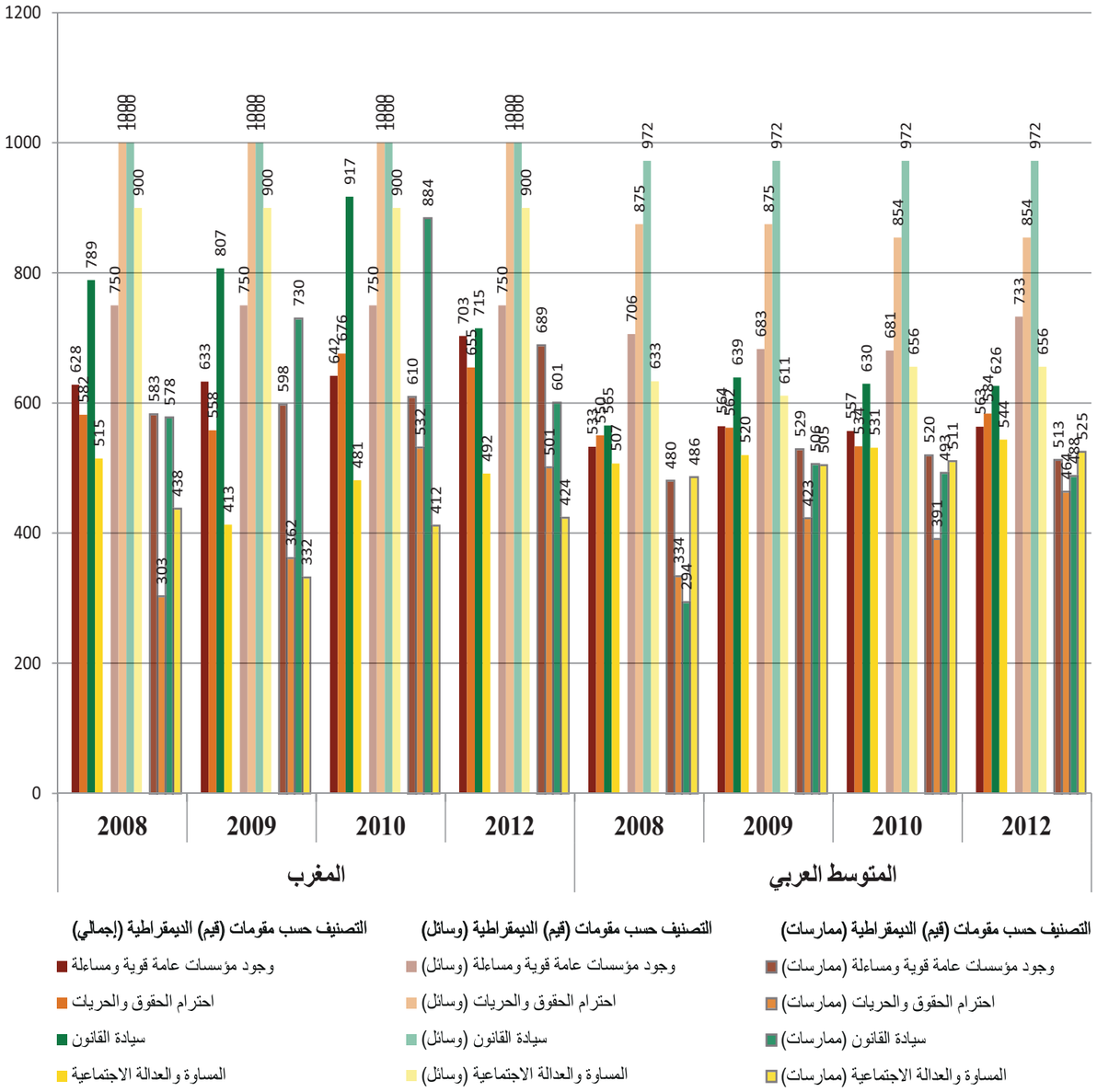

المؤشرات المنفردة

رقم المؤشر: ١

اسم المؤشر: تشريع فصل السلطات

المؤشر المفصل: وجود نص دستوري يضمن الفصل بين السلطات ومساءلة الحكومة أمام برلمان منتخب يمنح ويسحب الثقة.

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٧٥٠			٧٥٠	٠	--	١٠٠٠	--	١٠٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨١٣
٢٠٠٩	٧٥٠			٧٥٠	٠	٧٥٠	١٠٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٢٥
٢٠١٠	٧٥٠	٥٠٠	٥٠٠	٧٥٠	٠	٧٥٠	١٠٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٧٢٩
٢٠١٢	٧٥٠	٥٠٠	١٠٠٠	٧٥٠	--	--	١٠٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	--	٨٣٣

- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامة الأردن بسبب نص الدستور على قيام الملك بتعيين الغرفة الثانية لمجلس الأمة (مجلس الأعيان).
- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة البحرين بسبب نص الدستور على قيام الملك بتعيين مجلس الشورى (الغرفة الثانية)، وعدم منح مجلس النواب القدرة على استجواب رئيس الوزراء وحجب الثقة عنه.
- ارتفعت علامة تونس في القراءة الاخيرة بسبب الغاء مجلس المستشارين ومنح المجلس التأسيسي صلاحية منح الثقة وسحبها من الحكومة.
- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامة الجزائر بسبب وجود صلاحية للرئيس بتعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة.
- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامة الكويت بسبب نص الدستور على اكتساب الوزراء المعينين عضوية مجلس الأمة بحكم وظيفتهم.
- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامة مصر بسبب وجود صلاحية للرئيس بتعيين عشر أعضاء مجلس الشورى.

رقم المؤشر: ٢

اسم المؤشر: تشريع دورية ونزاهة الانتخابات

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية بإجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة، رئاسية (حسب الحال)، وتشريعية ومحلية في ظل نظام انتخابي لا يميز ضد جماعات أو قطاعات سكانية بناءاً على الجنس أو العرق أو المنطقة أو الخلفية السياسية، ويضمن المساواة بين الجميع. و تضمن إمكانية قيام أي شخصية أو جهة مؤهلة من ترشيح نفسها دون معيقات.

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٤٣٨			٥٠٠	٢٥٠	--	١٠٠٠	--	٧٥٠	٨١٥	٧٥٠	٧٥٠	٦٥٧
٢٠٠٩	٤٣٨			٥٠٠	٢٥٠	٦٢٥	١٠٠٠	٦٢٥	٧٥٠	٨١٥	٧٥٠	٧٥٠	٦٥٠
٢٠١٠	٤٣٨	٦٨٨	٥٠٠	٥٠٠	٢٥٠	٦٢٥	١٠٠٠	٦٢٥	٧٥٠	٨٧٥	٧٥٠	٧٥٠	٦٤٦
٢٠١٢	٦٨٨	٦٨٨	٧٥٠	٧٥٠	--	--	١٠٠٠	٦٢٥	٧٥٠	٩٠٦	٧٥٠	--	٧٦٧

- حسمت ٣١٢ نقطة من علامة الأردن بسبب منح السلطة التنفيذية حق تأجيل الانتخابات المحلية لمدة ستة أشهر وعدم تحديد سقف النفقات على الحملات الانتخابية.
- حسمت ٣١٢ نقطة من علامة البحرين بسبب عدم وجود جسم مستقل يشرف على الانتخابات وعدم تحديد سقف الإنفاق على الحملات الانتخابية وغموض النص المتعلق بالمساواة في استخدام وسائل الإعلام الرسمية.
- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامة تونس بسبب منع مواطنين من الترشح في انتخابات المجلس التأسيسي.
- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامة الجزائر بسبب وضع الدستور والقوانين الانتخابية شروطا على الترشح لمنصب رئيس الدولة بأن يثبت مشاركته في ثورة عام ١٩٥٤ أو عدم تورط أحد أبويه في أعمال مضادة للثورة.

- سمت ٣٧٥ نقطة من علامة الكويت بسبب عدم وجود جسم مستقل يشرف على الانتخابات، وعدم تحديد سقف للإنفاق أو عدالة الظهور في وسائل الإعلام الرسمية للمرشحين في قانون الانتخابات.
- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامات كل من لبنان والمغرب بسبب عدم النص على وجود جسم مستقل يشرف على الانتخابات.
- حسمت ٩٤ نقطة من علامة مصر بسبب عدم تحديد سقف الإنفاق للمرشحين في انتخابات مجلس الشورى، وعدم وجود نصوص قانونية تتعلق بالمساواة في ظهور المرشحين في الانتخابات التشريعية في وسائل الإعلام الرسمية.

رقم المؤشر: ٣

اسم المؤشر: تقنين سطوة السلطة التنفيذية

المؤشر المفصل: مدى وجود أو عدم وجود صلاحيات دستورية لدى السلطة التنفيذية لحل البرلمان المنتخب أو تأجيل أو إلغاء الانتخابات أو إعلان حالة الطوارئ أو ما يعادل ذلك لفترة طويلة بدون موافقة البرلمان.

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٢٥٠			٥٠٠	٠	--	١٠٠٠	--	٥٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٧٥٠	٥٣١
٢٠٠٩	٢٥٠			٥٠٠	٠	٥٠٠	١٠٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٧٥٠	٥٥٠
٢٠١٠	٢٥٠	٣٧٥	٦٢٥	٥٠٠	٠	٥٠٠	١٠٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٧٥٠	٥٤٢
٢٠١٢	٢٥٠	٣٧٥	٧٥٠	٥٠٠	--	--	١٠٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٧٥٠	٥٠٠	--	٥٩٧

- حسمت ٧٥٠ نقطة من علامة الأردن بسبب وجود نصوص دستورية وقانونية تمنح الملك حق حل مجلس النواب، وتمديد ولايته، وإعلان حالة الطوارئ دون الرجوع إلى البرلمان.
- حسمت ٦٢٥ نقطة من علامة البحرين بسبب وجود نصوص دستورية وقانونية تمنح الملك حق حل مجلس النواب، وتمديد مجلس النواب، وإعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر دون الرجوع الى البرلمان.
- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامة تونس بسبب وجود نصوص دستورية وقانونية تمنح الرئيس حق إعلان حالة الطوارئ دون تحديد سقف زمني.
- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة كل من الجزائر ولبنان والمغرب بسبب وجود نصوص دستورية وقانونية تمنح رئيس السلطة التنفيذية (الرئيس أو الملك) حق حل مجلس النواب، وإعلان حالة الطوارئ دون الرجوع إلى البرلمان.
- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامة الكويت ومصر بسبب وجود نصوص دستورية وقانونية تمنح رئيس السلطة التنفيذية (الأمير أو الرئيس) حق حل مجلس الأمة.

رقم المؤشر: ٤

اسم المؤشر: تشريع حرية الأحزاب

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية لحرية تشكيل أحزاب سياسية

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	١٠٠٠			١٠٠٠	٠	--	٥٠٠	--	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨١٣
٢٠٠٩	١٠٠٠			١٠٠٠	٠	٠	٥٠٠	٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٦٥٠
٢٠١٠	١٠٠٠	٠	٥٠٠	١٠٠٠	٠	٠	٥٠٠	٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٨٣
٢٠١٢	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	١٠٠٠	--	--	٥٠٠	٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	--	٧٢٢

- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة فلسطين بسبب عدم وجود قانون أحزاب.
- حسمت كامل العلامة من كل من البحرين والكويت لعدم النص على حق تشكيل الاحزاب السياسية.

رقم المؤشر: ٥

اسم المؤشر: تشريع حق التجمع

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية بحق المواطن في التجمع والتظاهر السلمي.

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	١٠٠٠			١٠٠٠	٠	--	١٠٠٠	--	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٧٥
٢٠٠٩	١٠٠٠			١٠٠٠	٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٥٠
٢٠١٠	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٣٣
٢٠١٢	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	--	--	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	--	٨٣٣

- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة البحرين بسبب منح سلطة تقديرية واسعة لمدير الأمن العام.
- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامات كل من تونس ومصر بسبب منع حرية التجمع.

رقم المؤشر: ٦

اسم المؤشر: تشريع منع التعذيب

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية تمنع التعذيب

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	١٠٠٠			١٠٠٠	١٠٠٠	--	١٠٠٠	--	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٠٠٩	١٠٠٠			١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٠١٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٠١٢	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	--	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	--	١٠٠٠

رقم المؤشر: ٧

اسم المؤشر: تشريع حرية الإعلام

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية تسمح للمواطن الفرد والمجموعات والأحزاب السياسية أن تمتلك وسائل إعلام كالجرائد والمجلات ومحطات الراديو والأخبار ومواقع الإنترنت ودور النشر وغيرها بدون وجود شروط سياسية أو مالية أو بيروقراطية مستحيلة أو شديدة الصعوبة

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٧٥٠			١٠٠٠	١٠٠٠	--	٥٠٠	--	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٨٤٤
٢٠٠٩	٧٥٠			١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٨٢٥
٢٠١٠	٧٥٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٧٧١
٢٠١٢	٧٥٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	--	--	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	--	٨٦١

- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة البحرين بسبب وضع شروط مالية عالية لإصدار ترخيص الصحف والمجلات.
- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة فلسطين بسبب تقييد قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٤ منح التراخيص للمحطات الإذاعية والتلفزيونية.
- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامة الأردن بسبب منح مجلس الوزراء حق رفض ترخيص الإذاعات والشبكات التلفزيونية دون تعليل.
- ارتفعت علامة تونس بسبب إصدار المرسوم ١١٥ لسنة ٢٠١١ منع تدخل وزارة الداخلية في اصدار تصاريح "ترخيص" وسائل الإعلام وإنشاء الهيئة المستقلة للإعلام السمعي البصري للإشراف على المؤسسات الإعلامية

رقم المؤشر: ٨

اسم المؤشر: تشريع استقلال القضاء

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية لاستقلال القضاء وخاصة مدى قدرة أو عدم قدرة السلطة التنفيذية على تعيين أو عزل القضاة

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	١٠٠٠			١٠٠٠	١٠٠٠	--	١٠٠٠	--	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٠٠٩	١٠٠٠			١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٠١٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٠١٢	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	--	--	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	--	١٠٠٠

رقم المؤشر: ٩

اسم المؤشر: تشريع الحق في محاكمة عادلة

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية لحق المواطن في محاكمة عادلة وبافتراض البراءة حتى تثبت الإدانة

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	١٠٠٠			١٠٠٠	١٠٠٠	--	١٠٠٠	--	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٣٨
٢٠٠٩	١٠٠٠			١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٠٠
٢٠١٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩١٧
٢٠١٢	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	--	--	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	--	٩٤٤

- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة لبنان بسبب عدم وضوح النص فيما يتعلق بالمحاكمة العادلة وأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

رقم المؤشر: ١٠

اسم المؤشر: تشريع المساواة بين الجنسين

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية للمساواة بين الجنسين

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٥٠٠			٧٠٠	٠	--	٧٠٠	--	٥٠٠	٧٠٠	٩٠٠	٥٠٠	٥٦٣
٢٠٠٩	٥٠٠			٧٠٠	٠	٥٠٠	٧٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٧٠٠	٩٠٠	٥٠٠	٥٧٠
٢٠١٠	٥٠٠	٥٠٠	٩٠٠	٧٠٠	٠	٥٠٠	٧٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٧٠٠	٩٠٠	٥٠٠	٥٧٥
٢٠١٢	٥٠٠	٥٠٠	٩٠٠	٧٠٠	--	--	٧٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٧٠٠	٩٠٠	--	٦٥٦

- حسمت ١٠٠ نقطة من علامة تونس والمغرب بسبب عدم المساواة في الميراث بين الرجل والمرأة.
- حسمت ٣٠٠ نقطة من علامات كل من الجزائر وفلسطين ومصر بسبب عدم المساواة ما بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالميراث والطلاق.
- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامات كل من الأردن والبحرين وسوريا والكويت ولبنان واليمن بسبب عدم المساواة ما بين الرجال والنساء في الميراث والطلاق ومنح أطفال الأم المتزوجة من أجنبي الجنسية.

رقم المؤشر: ١١

اسم المؤشر: إعاقة المجالس المنتخبة من قبل السلطة التنفيذية

المؤشر المفصل: وجود برلمان ومجالس محلية منتخبة، ومدى وجود أو عدم وجود حالات تم فيها تعطيل عمل البرلمان أو المجالس المحلية المنتخبة أو حلها. ومدى وجود أو عدم وجود حالات تم فيها تعطيل أو تأجيل أو إلغاء إجراء انتخابات محلية أو برلمانية عدا تلك التي تتم بأمر من محكمة مخولة.

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٧٥٠			١٠٠٠	٢٥٠	--	٧٥٠	--	٧٥٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٧٥٠
٢٠٠٩	٧٥٠			١٠٠٠	٠	٧٥٠	٥٠٠	٢٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٧٥٠	٦٢٥
٢٠١٠	٢٥٠	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	٠	٧٥٠	٠	٢٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٧٥٠	٥٨٣
٢٠١٢	٢٥٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	--	--	٢٥٠	٢٥٠	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	--	٥٨٣

- انخفضت علامة البحرين مقدار ٥٠٠ نقطة بسبب إقالة السلطات أعضاء مجالس محلية.
- انخفضت علامة مصر مقدار ٥٠٠ نقطة بسبب عدم تحديد موعد لإجراء الانتخابات المحلية.
- ارتفعت علامة فلسطين مقدار ٢٥٠ نقطة بسبب اجراء انتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية علم ٢٠١٢.

رقم المؤشر: ١٢

اسم المؤشر: مساءلة الحكومة

المؤشر المفصل: عدد حالات التصويت على سحب الثقة من الحكومة، وعدد حالات استجواب المسؤولين الحكوميين، وعدد حالات تشكيل لجان لتقصي الحقائق، وعدد الحالات التي تم فيها توجيه الأسئلة إلى المسؤولين الحكوميين.

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	١٠٠٠			٢٢٠	٠	--	١٠٠	--	٣٢٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٨٠
٢٠٠٩	٢٧٢			٥٠٥	٢٠٠	١٠٠٠	٠	٤٦١	٩	١٠٠٠	١٠٠٠	٤٠٠	٤٨٥
٢٠١٠	٥٠٨	٢٥٠	١٠٠٠	١٨٢	٢٠٠	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	٢٢	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٧١	٥٣٦
٢٠١٢	١٠٠٠	٤٨٩	٨١	٣٨	--	--	٠	١٠٠٠	٣١٨	١٠٠٠	١٠٠٠	_	٥٤٧

- حصلت فلسطين على علامة صفر للقراءة الثالثة على التوالي بسبب عدم قيام المجلس التشريعي الحالي بدوره بمساءلة الحكومة نتيجة لاستمرار الخلاف بين الكتلتين البرلمانيتين الأكبر (فتح وحماس)، وعدم انعقاد المجلس.
- ارتفعت علامات كل من الأردن (مقدار ٤٩٢ نقطة) والبحرين (مقدار ٢٣٩ نقطة) ولبنان (مقدار ٢٩٦ نقطة) مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابقة.
- انخفضت علامات كل من تونس والجزائر بشكل كبير بسبب ضعف استخدام أدوات الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية.
- حصلت كل من الكويت والمغرب ومصر والأردن على علامة ١٠٠٠، وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر.

رقم المؤشر: ١٣

اسم المؤشر: نقاش مشاريع القوانين

المؤشر المفصل: نشر تفاصيل تعكس وجود ومحتوى نقاش مجتمعي متعلق بقوانين مقترحة أو تعديلات على قوانين. كنشر مسودة مشروع قانون، أو خبر في الصحافة عن ورشة عمل لنقاش مشروع قانون أو مقالات رأي تناقش مشروع قانون.

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	--			--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
٢٠٠٩	١٠٠٠			١٠٠٠	١٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩١٠
٢٠١٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٢٩
٢٠١٢	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	---	---	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٠٠	---	٩٨٩

- تم تعليق هذا المؤشر للقراءة الأولى بسبب النقص في المعلومات في أغلب الدول.
- انخفضت علامة المغرب مقدار ١٠٠ نقطة مقارنة بالعلامة التي حصلت عليها في القراءة السابقة.

رقم المؤشر: ١٤

اسم المؤشر: الفساد في المؤسسات العامة

المؤشر المفصل: نسبة المعتقدين بوجود فساد في المؤسسات العامة للدولة، وعدد حالات الفساد التي تمت إحالتها للقضاء

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٢٧٧			٩٤	٤٠٢	--	٨٠	--	٤٥	٠	٨٥	٦٠	١٣٠
٢٠٠٩	٤١٠			١٥٤	٧١١	٠	٢٣٥	٧٠٦	٢٣٣	٣١٦	١٦٧	٧٢	٣٠٠
٢٠١٠	٢٨١	٢٨٨	١٠٠	٨٤	٣٥٦	٠	٢٤٨	٧٠٦	٣١٣	٣١٦	٥١٠	٧٥	٢٧٣
٢٠١٢	١٥٠	٥٠	٣٧٦	١٢٥	--	--	٢٣٥	٥٠	٢٩٧	٧٥	١٥٨	--	١٦٨

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في كل من الكويت والبحرين بالمجموعات البؤرية.
- ارتفعت علامة تونس مقدار ٢٧٦ نقطة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها المؤشر في القراءة السابقة.
- انخفضت علامة المؤشر في كل من الأردن (١٣١ نقطة) والبحرين (٢٣٨) وفلسطين (١٣ نقطة) والكويت (٦٥٦ نقطة)، ولبنان (١٦ نقطة) ومصر (٢٤١ نقطة).
- عادت علامة المغرب إلى مستواها في القرائة الثانية، ما يعني أن الارتفاع في علامة القراءة الثالثة كان مرتبطا بتفاؤل مؤقت لدى الرأي العام في فترة أجراء الدراسة المسحية للرأي العام في حينه.
- في الشق الثاني المتعلق بعدد حالات الفساد التي تمت إحالتها للقضاء، لم تتوفر المعلومات في أي من الدول عدا لبنان وتونس.

رقم المؤشر: ١٥

اسم المؤشر: إعاقة أعمال البرلمان

المؤشر المفصل: حالات التوتر التي تحاول فيها السلطة التنفيذية إعاقة العمل التشريعي مثل عدم قيام السلطة التنفيذية بإصدار ونشر القوانين التي أقرتها السلطة التشريعية، أو محاولة السلطة التنفيذية إفراغ القوانين من محتواها عبر إصدار تعليمات تنفيذية مخالفة للقوانين، أو عدم حضور الوزراء جلسات البرلمان المخصصة للاستجوابات أو الأسئلة أو اجتماعات اللجان التي يدعون لحضورها دون عذر، أو تعطيل الدورة السنوية للبرلمان، أو منع السلطة التنفيذية أعضاء من البرلمان حضور جلساته، أو منع حضور الصحافة لنقل جلسات البرلمان.

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	--			--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
٢٠٠٩	١٠٠٠			٨٠٠	--	١٠٠٠	--	٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠	٧٦٣
٢٠١٠	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	٥٠٠	--	١٠٠٠	--	٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٠	٥٥٠
٢٠١٢	١٠٠٠	٠	٥٠٠	١٠٠٠	--	--	--	٤٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	١٠٠٠	--	٧١٣

- تم تعليق هذا المؤشر في القراءة الأولى لعدم توفر المعلومات.

- اتم تعليق هذا المؤشر في فلسطين للقراءة الرابعة على التوالي بسبب تعطل المجلس التشريعي.
- انخفضت علامة هذا المؤشر في كل من تونس ومصر بسبب امتناع وتأخر الوزراء عن حضور جلسات البرلمان والإجابة عن الأسئلة والاستجوابات الموجهة لهم.
- احصلت البحرين على علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر ما يدل على تعطيل السلطة التنفيذية لعمل السلطة التشريعية.
- ارتفعت علامة الكويت بشكل واضح في القراءة الحالية مقارنة بالقراءتين السابقتين.

رقم المؤشر: ١٦

اسم المؤشر: استخدام الواسطة في التوظيف العام

المؤشر المفصل: اعتقادات الجمهور حول استخدام الواسطة في التوظيف بالقطاع العام (المؤسسات الحكومية والمؤسسات الممولة من موازنة الدولة كالبرلمان والرئاسة وسلطات الحكم المحلي....).

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٢١			٢٤	١٤٥	--	٦١	--	٢٨	--	١٠	٣٨	٤٧
٢٠٠٩	٣٦			٢١	١٨٢	٠	٤٢	٢١٩	١٢	٧٢	٥٦	٣٣	٦٧
٢٠١٠	٤٠	٤٠	٠	٥٩	١١٦	٠	٤٣	٢١٩	٩	٧٢	٥٤٠	١٩	٩٦
٢٠١٢	٣٣	٠	١١٨	٦٤	--	--	٤٣	٠	٤٥	٢٩	٣٩	--	٤١

- يشار إلى أن التغيرات الحاصلة على علامات هذا المؤشر غير ذات أهمية إحصائيا فيما عدا المغرب وتونس.
- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في البحرين الكويت بالمجموعات البؤرية.
- ارتفعت علامات المؤشر في القراءة الرابعة مقارنة بالقراءة الثالثة في كل من تونس (١١٨ نقطة) والجزائر (٥ نقاط) ولبنان (٣٦ نقطة).
- انخفضت علامة المؤشر في القراءة الحالية مقارنة بالقراءة السابقة في كل من الاردن (٧ نقاط) والبحرين (٤٠ نقطة) ومصر (٤٣ نقطة) والمغرب (٥٠١ نقطة)

رقم المؤشر: ١٧

اسم المؤشر: نجاعة المؤسسات العامة

المؤشر المفصل: تقييم الجمهور لقدرة المؤسسات العامة على إيصال الخدمات وتأدية دورها بنجاعة.

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٦٥٩			٣٥٢	٨٤٨	--	٤٨٨	--	٣٠٤	--	٣٨٥	٣٨١	٤٨٨
٢٠٠٩	٥٥٦			٢٦٦	٢٧٥	٣٣٠	٤٦٠	٢٥٦	٣٠٧	٦٧٤	٣١٩	٢٥٥	٣٧٠
٢٠١٠	٧٠٠	٢٧٠	٤٧٥	٣٩٩	٧٣٣	٢٥٠	٥٢١	٢٥٦	٤١٤	٦٧٤	٢٥٧	٤٢٧	٤٤٨
٢٠١٢	٦٦٩	٦٣	٤١٧	٥٢٦	--	--	٥٠٧	٤٠١	٢٩٢	٣١٩	٤٢٦	--	٤٠٢

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في الكويت والبحرين بالمجموعات البؤرية.
- ارتفعت علامة المؤشر في كل من الجزائر حوالي (١٢٧ نقطة) والكويت (١٤٥ نقطة) والمغرب (١٦٩ نقطة) مقارنة بالعام الماضي.
- انخفضت علامة المؤشر في كل من الاردن مقدار (نقطة واحدة) والبحرين (٢٠٧ نقاط) وتونس (٥٨ نقطة) وفلسطين (١٤ نقطة) ولبنان (١٢٢ نقطة) ومصر (٣٥٥ نقطة).

رقم المؤشر: ١٨

اسم المؤشر: استخدام الواسطة في التوظيف العام

المؤشر المفصل: اعتقادات الجمهور حول استخدام الواسطة في التوظيف بالقطاع العام (المؤسسات الحكومية والمؤسسات الممولة من موازنة الدولة كالبرلمان والرئاسة وسلطات الحكم المحلي....).

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	١٠٠٠			٢٥٠	١٠٠٠	--	٠	--	--	٠	٧٥٠	٠	٤٢٩
٢٠٠٩	١٠٠٠			٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٥٠	١٠٠٠	٠	٠	٧٥٠	٠	٥٠٠
٢٠١٠		٠	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	٥٠٠	٠	٧٥٠	٧٥٠	٠	١٠٠٠	٢٥٠	٥٠٠
٢٠١٢	١٠٠٠	٥٠٠	٧٥٠	٧٥٠	--	--	٠	١٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠	--	٥٥٦

- يشار إلى أن التغيرات الحاصلة على علامات هذا المؤشر غير ذات أهمية إحصائيا فيما عدا المغرب وتونس.
- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في البحرين الكويت بالمجموعات البؤرية.
- ارتفعت علامات المؤشر في القراءة الرابعة مقارنة بالقراءة الثالثة في كل من تونس (١١٨ نقطة) والجزائر (٥ نقاط) ولبنان (٣٦ نقطة).
- انخفضت علامة المؤشر في القراءة الحالية مقارنة بالقراءة السابقة في كل من الاردن (٧ نقاط) والبحرين (٤٠ نقطة) ومصر (٤٣ نقطة) والمغرب (٥٠١ نقطة)

رقم المؤشر: ١٩

اسم المؤشر: الاستقلال السياسي والاقتصادي

المؤشر المفصل: نسبة الدعم الخارجي من الموازنة العامة، والاعتماد على الأسواق الخارجية لتسويق منتجات ينتجها القطاع العام، ووجود قواعد عسكرية أجنبية.

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٧٨٣			٧٠٠	٧٠٠	--	٣٠٠	--	٩٤٥	٧٦٠	١٠٠٠	٤٠٠	٦٩٨
٢٠٠٩	٧٧٣			٧٠٠	٧٠٠	٦٥٦	٣٠٠	٣٠٠	٩٨٤	٧٣٦	٧٠٠	٦٣٠	٦٤٨
٢٠١٠	٨١٣	٢٦١	٩٨٥	٧٠٠	٧٠٠	٨٢٧	٣٠٠	٣٠٠	٩٨٩	٩٥٨	٧٠٠	٦٧٦	٦٨٤
٢٠١٢	٩٢٨	٢٨٥	٩٦٤	٧٠٠	--	--	٣٠٠	٣٠٠	٩٤٠	٩٥٠	٦٩٧	--	٦٧٤

- حافظت علامات كل من الجزائر وفلسطين والكويت على نفس العلامة التي حصلت عليها في القراءة السابقة.
- ارتفعت العلامة في كل من الأردن والبحرين بسبب انخفاض نسبة الدعم الخارجي (المنح والمساعدات) لتمويل الموازنة في العام الذي تم فيه جمع المعلومات للقراءة الراهنة مقارنة مع النسبة في القراءة السابقة.
- فيما انخفضت العلامة في كل من تونس ولبنان ومصر والمغرب بسبب ارتفاع نسبة الدعم الخارجي لتمويل الموازنة للقراءة الراهنة.

رقم المؤشر: ٢٠

اسم المؤشر: الإصلاح السياسي

المؤشر المفصل: اعتقادات الجمهور حول قيام السلطة التنفيذية بإجراء إصلاحات سياسية أو وجود اهتمام لديها بإجراء إصلاحات سياسية، وتقييم الجمهور لأوضاع الديمقراطية بشكل عام في البلد.

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٧٤٩			٤٠٠	٨٦٧	--	٥٢٨	--	٣٤٣	--	٤٣٣	٤٣٧	٥٣٧
٢٠٠٩	٨١٤			٥٧٠	٥٦٧	٥٠٠	٥١١	٥٩١	٣٧٨	٥٧٢	٤٨٥	٣٧٧	٥٣٧
٢٠١٠	٦٤٣	٢٧٥	٢٩٥	٤٧١	٥٢٣	٤٠٠	٥٠٢	٥٩١	٢١٩	٥٧٢	٥٨٨	٣٩٦	٤٥٦
٢٠١٢	٦٦٩	٣١٦	٤٣٧	٥٨٨	--	--	٤٨٠	٥٠٤	١٣٢	٢٩٠	٦٦٨	--	٤٥٤

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في الكويت والبحرين بالمجموعات البؤرية.
- انخفضت علامة المؤشر في كل من فلسطين والكويت ولبنان ومصر بشكل متفاوت. ففي مصر انخفضت مقدار ٢٨٢ نقطة وتليها كل من الكويت ولبنان بـ٨٧ نقطة ومن ثم فلسطين بـ ٢٢ نقطة.
- ارتفعت علامة المؤشر (مقارنة بالعلامات التي حصل عليها المؤشر في القراءة السابقة) في كل من المغرب بـ ٨٠ نقطة، والجزائر مقدار ١١٧ نقطة، والبحرين بـ ٤١ نقطة، والأردن مقدار ٢٦ نقطة.

رقم المؤشر: ٢١

اسم المؤشر: إساءة معاملة المعتقلين

المؤشر المفصل: عدد حالات التعذيب أو الوفاة للمعتقلين أثناء فترة الاعتقال أو الاختفاء القسري

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٢٠٠			--	٠	--	٠	--	٠	٠	٠	٠	٢٩
٢٠٠٩	٠			٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠١٠	٠	٠	٢٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢١
٢٠١٢	٠	٠	٠	٠	--	--	٠	٠	٠	٠	٠	--	٠

- يشار إلى أن أعداد حالات الاختفاء القسري المرصودة في الجزائر هي استمرار لحالات الاختفاء القسري للسنوات السابقة.

رقم المؤشر: ٢٢

اسم المؤشر: إعاقة النشاط الحزبي

المؤشر المفصل: تمكين أو إعاقة العمل الحزبي مثل ترخيص أو عدم ترخيص أحزاب جديدة، أو حظر أحزاب، أو اعتقال قادة سياسيين لدوافع سياسية

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٨٠٠			٥٠٠	٠	--	٠	--	١٠٠٠	٠	٦٠٠	٨٠٠	٤٦٣
٢٠٠٩	١٠٠٠			١٠٠٠	٠	٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٠	٨٠٠	٣٨٠
٢٠١٠	١٠٠٠	٠	٠	٦٠٠	٠	٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٨٠٠	٠	٢٨٣
٢٠١٢	١٠٠٠	٠	٨٠٠	١٠٠٠	--	--	٠	٠	١٠٠٠	٨٠٠	٨٠٠	--	٦٠٠

- اعتمد على رأي خبير في الجزائر والكويت.
- حسمت كامل العلامة في كل من البحرين لاغلاق عدد من الجمعيات السياسية، وفلسطين لعدم استقبال وزارة الداخلية طلبات ترخيص لأحزاب جديدة، ، والكويت لعدم السماح بالنشاط الحزبي.
- حصلت ثلاثة دول على علامة صفر في القراءة الحالية من صل تسعة دول.
- حافظت لبنان على أعلى علامة (١٠٠٠) للعام الرابع على التوالي، وحافظت الأردن على نفس العلامة للعام الثالث على التوالي، وحافظت المغرب على نفس العلامة (٨٠٠ نقطة) للعام الثاني على التوالي.
- ارتفعت علامة كل من تونس ومصر في القراءة الحالية مقدار ٨٠٠ نقطة عن القراءة السابقة. فيما ارتفعت علامة الجزائر بمقدار ٤٠٠ نقطة.

رقم المؤشر: ٢٣

اسم المؤشر: تنظيم الاجتماعات والمظاهرات

المؤشر المفصل: المؤشر المفصل: حالات قمع النشاطات الاحتجاجية (المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة)

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	--			--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
٢٠٠٩	٠			٠	٠	٨٠٠	٠	٥٠٠	٨٠٠	٠	٠	٠	٢١٠
٢٠١٠	٠	٠	٤٠٠	٠	٠	٢٠٠	٠	٨٠٠	١٠٠٠	٠	٤٠٠	٠	٢٣٣
٢٠١٢	٠	٢٠٠	٠	٠	-	--	٠	٠	٦٠٠	١٠٠٠	٠	--	٢٠٠

- حسمت ٤٠٠ نقطة من علامة لبنان لمنع السلطات الوقفات الاحتجاجية.
- حصلت ست دول على علامة صفر في القراءة الحالية من أصل تسع دول.
- علامة مصر سابقة لمنع التظاهر

رقم المؤشر: ٢٤

اسم المؤشر: تدخل الأجهزة الأمنية

المؤشر المفصل: المجالات التي يطلب فيها من المواطن الراغب في الحصول على تصريح أو وثيقة حكومية أن يحصل على موافقة أو شهادة حسن سلوك من أجهزة الأمن. (شهادة من الأجهزة الأمنية بعدم ممانعتها لقيام الشخص بالعمل).

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٥٨٥			٦٩٥	٣٧٧	--	٧٣٢	--	٦٢٥	٨٠٠	٢٧٣	٧٢٠	٦٠١
٢٠٠٩	٥٠٧			٩٠٠	٣٦٣	١٨٣	٣٣٥	٤١٢	٧٤٢	٧١٨	٧١١	٥٦٨	٥٤٤
٢٠١٠	٣٢٢	٨٤٣	٠	٨٤٢	٣٨٠	٢٤٠	٣٢٤	٤١٢	٧٢٤	٣٦٨	٧٣٠	٦٨٨	٤٨٩
٢٠١٢	٣٠٥	٧٩٥	٨٦٩	٨٢٢	--	--	٣٣٠	٩٢٥	٧٥٣	٤٠٨	٧٩٦	--	٦٦٧

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في الكويت والبحرين بالمجموعات البؤرية.
- لم تتوفر معلومات من مصادر غير المجموعات البؤرية في الكويت للقراءة الحالية.
- تم اعتماد رأي خبير في الأردن والبحرين والجزائر فيما يتعلق بالشق الأول.
- انخفضت علامة كل من الأردن والجزائر والبحرين لانخفاض علامة الشق الأول من المؤشر.
- ارتفعت علامة كل من لبنان (مقدار ٢٩ نقطة) ومصر (مقدار ٤٠ نقطة) وفلسطين (مقدار ٦ نقاط) والمغرب (مقدار ٦٦ نقطة) بسبب ارتفاع نسبة المواطنين الذين قالوا أنهم لم يطلب منهم مراجعة الأجهزة الأمنية.
- ارتفعت علامة تونس في هذه القراءة (مقدار ٨٦٩ نقطة) لوقف العمل بمراجعة الاجهزة الأمنية، وكذلك استخدام الاستطلاع للمرة الأولى في جمع المعلومات.
- يجدر التنويه إلى اختلاف وسيلة جمع المعلومات لهذا المؤشر في الكويت؛ حيث اعتمدت على المجموعات البؤرية في القراءة الحالية في حين اعتمدت على استطلاع للرأي في القراءتين السابقتين، من الممكن أن يكون تغير الأداة سببا في ارتفاع العلامة.

رقم المؤشر: ٢٥

اسم المؤشر: مواقف المعارضة في الصحافة المحلية

المؤشر المفصل: اعتقاد المواطنين بقيام السلطات بحجب الأخبار ووجود تعتيم على نشاطات ومواقف المعارضة في الصحف اليومية.

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	--			--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
٢٠٠٩	٥٤٦			٤٥٢	٣٧٨	١٢٠	٣٨١	٤٧٣	٥٧٧	٦٢٦	٣٣٣	٢٥٠	٤١٤
٢٠١٠	٣٦٤	١٥٠		٢٨١	٣١٠	٢٥٠	٣٤٣	٤٧٣	٦٣٢	٦٢٦	٦٨٠	٢٩٢	٤٠٠
٢٠١٢	٥٩٠	١٥٠	٤٥٣	٦٧٦	--	--	٣٩٠	٤٥٥	٥٩٠	٤٥٦	٦٦٧	--	٤٩٢

- تم تعليق علامات كافة الدول في القراءة الأولى بسبب تغير المعلومات المستخدمة لاحتساب المؤشر.
- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في الكويت والبحرين بالمجموعات البؤرية.

رقم المؤشر: ٢٦

اسم المؤشر: القدرة على انتقاد السلطة بدون خوف

المؤشر المفصل: اعتقادات الجمهور حول قدرة المواطن على انتقاد الحكومة والقادة بدون خوف

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٤١١			٤٤٨	٤٢٠	--	٥٠٢	--	٦٩٨	--	٦٠٦	٥١٩	٥١٥
٢٠٠٩	٤٤٦			٤٦٢	٣٨٦	١٥٠	٣٥٧	٦٩٧	٧٢٥	٣١٨	٥١٧	٣٢٧	٤٣٩
٢٠١٠	٤٦٢	٣٤٥	٦٠٠	٥٠٤	١٩٩	١٥٠	٣٧٠	٦٩٧	٨٧١	٣١٨	٦٢٠	٥٣١	٤٧٢
٢٠١٢	٧٣٩	٣٣٠	٨٥٩	٦٧٧	--	--	٤٥٤	٨٨٥	٨٣١	٨٥٥	٨٣١	--	٧١٨

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في الكويت والبحرين بالمجموعات البؤرية.
- من الجدير بالملاحظة أن ارتفاع متوسط العلامة بـ ٢٤٦ نقطة (٥٢) يشير إلى أحد التغيرات التي نجمت عن الحراك الشعبي في العالم العربي. فقد ارتفعت علامات أغلب الدول بشكل ملحوظ عدا فلسطين (ارتفعت ٨٤ نقطة) ولبنان (٤٠ نقطة) مقارنة بالقراءة السابقة، فيما انخفضت علامة البحرين مقدار ١٥ نقطة.

رقم المؤشر: ٢٧

اسم المؤشر: القدرة على انتقاد السلطة بدون خوف

المؤشر المفصل: اعتقادات الجمهور حول قدرة المواطن على انتقاد الحكومة والقادة بدون خوف

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٣٥٢			٠	٠	--	٥٦٠	--	١٥٠	٥٠	٣٠	٢٩٥	١٨٠
٢٠٠٩	٤٦٠			٠	٠	٠	٤٦٢	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٤٠	٢٣٦
٢٠١٠	٣٢٨	٠	٦٠	٠	٠	٠	٤٦٢	٤٦٠	٥٠٠	٩٩	٢٠٨	٣٥٨	٢٠٦
٢٠١٢	٣٢٨	٠	٢٨٦	٠	--	--	٤٢٠	٤٦٠	٤٦٠	٢٣٥	٢٥٠	--	٢٧١

- استخدم تقدير خبير في الكويت.
- توفرت معلومات عن الجرائد دون المجلات في كل من البحرين وتونس والكويت ولبنان ومصر.

رقم المؤشر: ٢٨

اسم المؤشر: الرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت

المؤشر المفصل: قدرة المواطن على الاطلاع على المطبوعات الأجنبية وعلى مواقع الإنترنت وعدد الجرائد والمجلات والكتب ومواقع الإنترنت المحظورة في البلاد

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٢٢٩			٢٧٤	٣٠٨	--	٤٣٦	--	٤١٤	٠	٣٠٩	٣٤٩	٢٩٠
٢٠٠٩	٣٣٩			٢٤٧	٤٣٠	٠	٣٦٥	٣٥٧	٣٦٤	٢٦٤	٤٩٥	٢٣٩	٣١٠
٢٠١٠	٣٣١	٤٣	٠	٦٩٧	٢٣٠	٠	٣٥٩	٣٥٧	٤٦٠	٢٦٤	٣٤٨	٢٧٨	٢٨١
٢٠١٢	٨٤٦	٨٠	٢٦٨	١٧٧	--	--	٣٥٩	٣٣٠	٢١٥	١٨٢	١٦٥	--	٢٩١

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في الكويت والبحرين بالمجموعات البؤرية.
- انخفضت علامات خمس دول في التقرير الراهن مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابقة، وارتفعت علامات ثلاثة دول؛ الاردن مقدار (٥١٥ نقطة) وتونس (٢٦٨ نقطة) والبحرين مقدار (٣٧ نقطة)، فيما حافظت فلسطين على نفس العلامة (٣٥٩).
- علامة الأردن سابقة لتعديل النظام المتعلق بالصحافة الإلكترونية.

رقم المؤشر: ٢٩

اسم المؤشر: تنظيم نشاطات الاحتجاج

المؤشر المفصل: عدد المظاهرات التي تم تنظيمها من قبل الأفراد والنقابات العمالية والمهنية والأحزاب السياسية ومجموعات حقوق الإنسان.

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	--			--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
٢٠٠٩	١٠٠٠			١٠٠٠	٠	٥٠	١٠٠٠	٧٧٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٧٧٥
٢٠١٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠	١٠٠٠	٢٥٠	٢٠٠	١٠٠٠	٧٥٠	٣٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٧١٣
٢٠١٢	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	--	--	١٠٠٠	٤٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	--	٩٣٣

- تم إجراء تغيير على مضمون المؤشر مقارنة بالقراءة الأولى، واختلفت مصادر المعلومات، وموضوع القياس من رصد عدد المظاهرات ونشاطات الاحتجاج (القسم الأول)، وقياس المشاركة من خلال استطلاعات الرأي (القسم الثاني) إلى الاقتصار على رصد عدد المظاهرات ونشاطات الاحتجاج. ولهذا السبب لن تدخل علامات القراءة الأولى لهذا المؤشر في احتساب المؤشرات الفرعية وفي الحسابات الأخرى.
- حازت أغلب الدول على كامل العلامة ١٠٠٠ وهي أعلى علامة (ثماني دول من تسع دول) فيما حازت الكويت على علامة متدنية.

رقم المؤشر: ٣٠

اسم المؤشر: مقاضاة الجهات الإدارية

المؤشر المفصل: عدد الحالات التي تم عرضها على المحكمة العليا أو ما يعادلها (أعلى درجة تقاضي إداري).

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	--			--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
٢٠٠٩	١٠٠٠			٢٥	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	--	٨٩٢
٢٠١٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٢٥	٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠		٨٣٠
٢٠١٢	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	--	--	١٠٠٠	٢٢٥	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	--	٩١٤

- تم تعليق هذا المؤشر في القراءة الأولى.
- انخفضت علامة الكويت مقدار ٧٧٥ نقطة مقارنة مع العلامة التي حصلت عليها في القراءة السابقة. فيما حصلت ثمان دول على علامة ١٠٠٠، وهي أعلى علامة، من أصل تسع دول.

رقم المؤشر: ٣١

اسم المؤشر: الاعتقال التعسفي

المؤشر المفصل: عدد المعتقلين الذين تم وضعهم في الاعتقال بدون محاكمة

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٥٠٠			٠	٠	--	٠	--	٠	١٥٠	--	٠	٩٣
٢٠٠٩	٠			٩٤٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٤٠	١٠٠٠	٠	٢٣٨
٢٠١٠	٠	٥٠٠	٠	٠	٠	٦٨٠	٠	٩٨٠	٠	٠	٩٧٠	٠	٢٦١
٢٠١٢	٠	٠	٠	٨٨٠	--	--	٠	٧٩٠	٠	٠	١٠٠٠	--	٢٩٧

- حافظت علامات خمس دول (هي الأردن، وتونس، وفلسطين، ولبنان، ومصر) على علامة صفر في القراءتين الأخيرتين.
- انخفضت علامة البحرين بشكل كبير. فيما انخفضت علامة الكويت مقدار ١٩٠ نقطة مقارنة بالعلامة التي حازت عليها في القراءة السابقة.
- ارتفعت علامات الجزائر في القراءة الحالية مقارنة مع القراءة السابقة.

رقم المؤشر:٣٢

اسم المؤشر: محاكم أمن الدولة

المؤشر المفصل: عدد الحالات التي تم فيها محاكمة مدنيين في محاكم أمن دولة أو محاكم عسكرية أو ما يشابهها

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٠			١٠٠٠	--	--	١٠٠٠	--	٠	٠	١٠٠٠	٠	٤٢٩
٢٠٠٩	٠			١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٤٠٠
٢٠١٠	٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٥٠٠
٢٠١٢	٠	١٠٠٠	٨٠٠	١٠٠٠	--	--	٠	١٠٠٠	٠	٠	٠	--	٤٢٢

- تم اعتماد رأي خبير في الجزائر.
- حافظت كل من البحرين والجزائر والكويت في كافة القراءات على علامة ١٠٠٠. فيما حافظت كل من الأردن وفلسطين ولبنان ومصر على علامة صفر وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر في القراءات الثلاثة الاخيرة.
- انخفضت علامة تونس في القراءة الأخيرة إلى ٨٠٠ مقارنة بـ ١٠٠٠ نقطة في القراءة السابقة بسبب محاكمة مواطن مدني أمام المحاكم العسكرية.
- انخفضت علامة المغرب بشكل كبير في القراءة الرابعة مقارنة بالقراءات الثلاثة السابقة.

رقم المؤشر:٣٣

اسم المؤشر:قدرة منظمات حقوق الإنسان على العمل

المؤشر المفصل: وجود منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية وقدرتها على العمل بحرية

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	--			--	--	--	--	--	--	--	--	--	—
٢٠٠٩	٦٨٥			٣٥٠	٣٠٠	٠	٧٥٠	٥٠٠	١٠٠٠	٣٣٠	٦٥٠	٣٧٥	٤٩٤
٢٠١٠	٦٨٥	١٠٠	١٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٠	٧٥٠	٤٥٠	١٠٠٠	٢٢٥	٧٥٠	٣٧٥	٤٢٠
٢٠١٢	٨١٠	٢٠٠	١٠٠٠	٣٠٠	--	--	٧٥٠	٤٥٠	٧٥٠	٢٥٠	٦٠٠	--	٥٦٨

- تم تعديل طريقة احتساب المؤشر، ولذا لن يتم احتساب علامات القراءة الأولى لأغراض المؤشرات الفرعية وغيرها.
- استخدم تقدير خبير بالإضافة إلى المعلومات من منظمات حقوق الإنسان المحلية في كل من لبنان والمغرب.
- انخفضت علامات كل من لبنان والمغرب والأردن في القراءة الحالية مقارنة مع القراءة السابقة.
- حافظت علامات كل من الجزائر وفلسطين والكويت في القراءة الرابعة على نفس العلامة التي حصلت عليها في القراءة الثالثة.
- تجدر الإشارة أن تونس ارتفعت علامتها في القراءة الحالية الى أعلى علامة وهي ١٠٠٠.

رقم المؤشر: ٣٤

اسم المؤشر:الأمن الشخصي

المؤشر المفصل: اعتقادات الجمهور حول مدى فرض النظام والقانون وضمان الأمن والسلامة للفرد والعائلة

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٨٨٨			٢٢	٩٦٤	--	٠	--	٠	--	١٥٦	٣١٤	٣٣٥
٢٠٠٩	٩٤٦			٦١٨	٧٦٢	٧٠٠	٠	٥٩٨	٠	١١٦	٠	٠	٣٧٤
٢٠١٠	٧٤٠	٢٠٠	٦٠٠	١٠٨	٧٨٤	٤٠٠	١٨٠	٥٩٨	٠	١١٦	٧٠٠	٢٠٤	٣٨٦
٢٠١٢	٨٢٢	٠	٤٢	٣٧٦	--	--	٣٤٢	١٦٠	٠	٠	٤٠٤	--	٢٣٨

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في الكويت والبحرين بالمجموعات البؤرية.
- ارتفعت علامة كل من الاردن (٨٢ نقطة) وفلسطين (١٦٢ نقطة) والجزائر (٢٦٨ نقطة).
- انخفضت علامات كل من المغرب (٢٩٦ نقطة) ومصر (١١٦ نقطة) والكويت (٤٣٨ نقاط) وتونس (٥٥٨ نقطة) والبحرين (٢٠٠ نقطة) في القراءة الحالية مقارنة بالقراءة السابقة. فيما حافظت لبنان على علامة صفر للقراءة الرابعة على التوالي وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر.

رقم المؤشر: ٣٥

اسم المؤشر:الضمان الاجتماعي

المؤشر المفصل: نسبة المشاركة في برامج الضمان الاجتماعي للحصول على رواتب تقاعدية من مجمل العاملين (القطاع العام والقطاع الخاص والعمل الأهلي)

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٧٦٤			--	٦٢٠	--	٤٨٧	--	٤٥٠	٦٥٠	٢١٠	٦٠٠	٥٤٠
٢٠٠٩	٧٧١			٦٤٠	٥٥٤	٦٢٠	٤٢٦	٥٢٨	٢٦٠	٦٠٨	٢٣٠	٤٣٠	٥٠٧
٢٠١٠	٧٧٨	٧٥٠	٩٥٠	٥٣١	٧٣٢	٦٧٠	٤٨٥	٥٢٨	٢٦٠	٤١٧	٣٠٤	٥٣٣	٥٧٨
٢٠١٢	٧٦٧	٧٥٠	٨١٥	٧٢٩	--	--	٥١١	٨٠٠	١٧٠	٦٣٠	٢٧٠	--	٦٠٥

- تم اعتماد استطلاع للرأي في كل من لبنان وفلسطين والجزائر، والمجموعات البؤرية في الكويت.
- تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع علامة الجزائر (١٩٨ نقطة) يمكن أن يكون ناجما عن تغيير مصدر المعلومة فقد تم اعتماد بيانات الديوان الوطني للإحصائيات في القراءة السابقة فيما تم الاعتماد في القراءة الحالية على نتائج استطلاع للرأي.
- ارتفعت علامات كل من مصر (٢١٣ نقطة) وفلسطين (٢٦ نقطة).
- انخفضت علامات الأردن (١١ نقطة)، وتونس (١٣٥ نقطة)، ولبنان (٩٠ نقطة)، والمغرب (٣٤ نقطة).
- ارتفعت علامة الكويت مقدار ٢٧٢ نقطة ويمكن أن يكون ذلك متأثرا بتغيير مصدر المعلومات؛ فقد تم اعتماد معلومات المجموعات البؤرية في القراءة الحالية فيما تم اعتماد بيانات استطلاع الرأي في القراءتين السابقتين.

رقم المؤشر: ٣٦

اسم المؤشر: التعليم

المؤشر المفصل: نسبة الأمية بين الرجال والنساء ونسبة الخريجين من الجامعات بين الرجال والنساء

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٤٢٧			٤٠٤	٣٢٨	--	٤٦٤	--	٤٠٤	٣٢٥	٤٢٩	٣٢٨	٣٨٩
٢٠٠٩	٤٩٣			٤٣٩	٤٢٨	٢٨١	٤٢٩	٥٣٣	٥٠٦	٤٥١	١٨٥	١٩٤	٣٩٤
٢٠١٠	٥٢٢	٦٢١	٣٦٥	٤٣٩	٣٧٤	١٩٣	٥١٦	٤٦٥	٥٠٦	٤٥١	٣٢٥	١٩٤	٤١٤
٢٠١٢	٥٧٦	٥٩٦	٣٦٤	٤٤١	--	--	٥٦٣	٥٣٠	٥٣٥	٤١٢	٦٠٢	--	٥١٣

- اتمت إضافة ١٤٧ نقطة لعلامات الدول في القراءة الأولى، وهي الفارق ما بين متوسط العلامات لكل الدول في القراءتين. يعود ذلك إلى تعليق القسم الخاص بنسبة حاملي شهادة البكالوريوس (الليسانس) وتناسب الذكور والإناث بينهم في القراءة الأولى.
- تم احتساب علامات كل من البحرين وتونس بناء على اقتصار احتساب الجزء المتعلق بالشهادة الجامعية على نسبة الخريجين في المجتمع بسبب عدم توفر معلومات حول الفرق بين الذكور والإناث من الخريجين.
- اعتمدت علامات المغرب في القراءات السابقة على احتساب القسم الأول من هذا المؤشر المتعلق بنسبة الامية والفرق بين الذكور والإناث لكامل المؤشر، فيما حصل فريق العمل في هذه القراءة على البيانات المتعلقة بنسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية والفرق بين الذكور والإناث مما أدى إلى توفير قدرة أفضل على القياس لهذا المؤشر.

رقم المؤشر:٣٧

اسم المؤشر: التسرب من المدارس

المؤشر المفصل: نسبة التسرب من المدارس

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٨٠٠			٢٠٠	٦٠٠	--	٨٤٠	--	٠	١٥٢	٠	٠	٣٢٤
٢٠٠٩	٩٢٠			٢٠٠	٦٠٠	٥٤٠	٨٤٠	٠	٠	٥٢٦	٠	٠	٣٦٣
٢٠١٠	٨٨٠	٨٤٠	٦٨٠	٢٠٠	٦٠٠	٥٠٠	٨٠٠	٠	٠	٥٢٦	٠	٠	٤١٩
٢٠١٢	٩٤٤	٩٢٠	٠	٠	--	--	٧٦٠	٠	٢٠٠	٥٢٦	٠	--	٣٧٢

- ارتفعت علامة الأردن في القراءة الحالية مقارنة بالقراءة السابقة من (٨٨٠ إلى ٩٤٤) بسبب انخفاض نسبة التسرب من ٠,٦ إلى ٠,٢٨ في العام ٢٠١١/٢٠١٢ حسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم.
- ارتفعت علامة البحرين في القراءة الحالية مقارنة بالقراءة السابقة من (٨٤٠ إلى ٩٢٠) بسبب الفارق الزمني للإحصائيات؛ حيث تم اعتماد احصائيات العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ في القراءة السابقة فيما تم اعتماد احصائيات العام ٢٠١١ في القراءة الحالية.
- انخفضت علامة فلسطين في القراءة الحالية من (٨٠٠ إلى ٧٦٠) بسبب ارتفاع نسبة التسرب من ١ حسب الكتاب الإحصائي للعام ٢٠٠٩ إلى ١,٢ حسب التصريح الصحفي الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني بتاريخ ٢٠/١١/٢٠١٢.
- انخفضت علامة تونس مقدار ٦٨٠ نقطة بسبب تغيير مصدر المعلومات فقد تم اعتماد خطة العمل الوطنية ٢٠٠٢- ٢٠١١ في القراءة السابقة فيما تم اعتماد احصائيات وزارة التربية والتعليم في القراءة الحالية.
- يشار إلى أن التغير المتوقع في هذا المؤشر ضئيل جدا، ولكن المؤشر شديد الحساسية بسبب العتبة المتدنية لتناقص علامته. ولذلك قام الفريق بالتمحيص في التغييرات الظاهرة في علامات الأردن، وفلسطين، والبحرين ووجد أنها لا تعكس تغييرا جوهريا في وضع التعليم.

رقم المؤشر: ٣٨

اسم المؤشر:مشاركة المرأة في قوة العمل

المؤشر المفصل: نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٧٥٨			٤٩٣	٥١٦	--	٥٥٣	--	١٠٠٠	٧٧٤	٩٠٠	٣٠٨	٦٦٣
٢٠٠٩	٥١٣			٥٦٧	٤٧٣	٥٣٣	٤٩٠	١٠٠٠	٧٠٣	٨٠٠	٩٠٣	٢٠٠	٦١٨
٢٠١٠	٥٣٧	٩٠٠	٨٢٧	٦٠٠	٤٩٧	٥١٠	٥١٧	١٠٠٠	٨٠٣	٦٦٧	٩٠٠	٣٨٧	٦٧٩
٢٠١٢	٥٦٠	٩٨٧	٩٠٠	٥٦٧	--	--	٥٧٠	١٠٠٠	٨٢٠	٨٠٠	٨٧٧	--	٧٨٧

- ارتفعت في القراءة الحالية علامات كل من الأردن (٢٣ نقطة)، والبحرين (٨٧ نقطة)، وتونس (٧٣ نقطة)، وفلسطين (٥٣ نقطة)، ولبنان (١٧ نقطة)، ومصر (١٣٣ نقطة) مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابقة.
- انخفضت في القراءة الحالية علامات كل من المغرب (٢٣ نقاط)، والجزائر (٣٣ نقطة).
- حافظت الكويت على علامة ١٠٠٠ في كافة القراءات.

رقم المؤشر: ٣٩

اسم المؤشر:المساواة في الأجور

المؤشر المفصل:تناسب أجور النساء والرجال

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٣١٠			٦٥٠	١٠٠٠	--	٩١٩	--	٣٠٩	--	٦٥٠	١٠٠٠	٦٩١
٢٠٠٩	٨٥٦			٤٩٥	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٠٨	٦٦٤	٩٦٩	٧٥٧	٦٥٠	١٠٠٠	٨٣٠
٢٠١٠	٨٥٦	٦٣٣	٨٦٧	٤٩٥	٧٠٤	١٠٠٠	٨١٦	٦٦٧	٩٦٩	٧٧٨	٧٧٩	--	٧٧٩
٢٠١٢	٨٨٢	٨١٨	٧١٠	٤٩٥	--	--	٨٤٠	٦٦٧	٩٤٠	٨٢٠	٧٥٦	--	٧٧٠

- ارتفعت علامات أربع دول (الاردن، البحرين، فلسطين، مصر) في القراءة الحالية مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابقة، فيما حافظت كل من الجزائر والكويت على نفس العلامات، وانخفضت علامات كل من المغرب ولبنان وتونس بدرجات متفاوتة.

رقم المؤشر: ٤٠

اسم المؤشر:الإنفاق على القطاعات الاجتماعية مقارنة مع الأمن

المؤشر المفصل:الإنفاق الحكومي على قطاعات الصحة والتعليم مقارنة مع الإنفاق على الأمن

الدولة / السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٠			٠	٠	--	٠	--	٠	٠	--	٠	٠
٢٠٠٩	٠			٠	٠	١٦٨	٠	٠	٠	١٦٠	٢٤	٠	٣٥
٢٠١٠	٠	٠	١٨٠	٠	٠	٠	٣٨	١٨٨	٠	٢٥٢	١٦٢	٢٩	٧١
٢٠١٢	٠	٠	٦٦	٠	--	--	١٣٢	٢٧٦	٠	٣٠٠	٣٦	--	٩٠

التحليل النوعي (١)

ماذا فعل بنا الربيع العربي؟

في هذا التقرير من مؤشر الديمقراطية العربي، تُسجّل مجموعة الدول التسع افضل نتائج حتى اليوم منذ أن بدأت مبادرة الاصلاح العربي بالعمل عليه في عام ٢٠٠٦. أي أن معدل النتائج يسجل قفزة واضحة مع نماذج من التقدم والتراجع مفاجئة. لا شك في أن الثورات والتغيير الجذري او الشامل في بعض البلدان وضعوا المؤشر على المحك. فبعد ثلاث سنوات من التقلبات في الدول العربية يأتي مقياس الديمقراطية بمسطرته الثابتة ليقيس أثر هذه التقلبات في اربعين مجالاً مختلفاً. نجد في التقرير إذاً بعض النتائج المتوقعة وبعضها المفاجئة، وغيرها تبدو متناقضة عند القراءة الاولى.

الغليان الجماهيري شمل جميع البلدان العربية دون استثناء. احتجاجات فى كل مكان والشعوب تبنت وضعية احتجاجية لن تتخلى عنها بسهولة. ونرى انظمة تسقط من يدها وسائل السيطرة ويضيق مربع الأمان الذي بنته من حولها فيصبح الخط الدفاعي هو خط الصراع على البقاء الذي يضطرهم الى استخدام القوة. ما اختلف بين دولة وأخرى هو طبيعة النظام السياسي القائم والأسلوب الذي تعاملت فيه الانظمة مع المطالب والتطلعات الشعبية والموارد التي استطاعت ان توظفها في محاولتها لاستعادة سيطرتها على المجتمع.

أولى المفاجئات هي أن تونس ومصر، وهما الدولتان اللتان شهدتا تغيير شامل نتيجة ثورة، لم تتصدرا اللائحة في المراتب الاولى، وأن المغرب والأردن ما زالا يتبّوآن المرتبة الاولى والثانية في المؤشر. وهما الدولتان اللتان سلكتا نهج إصلاحي عبر السنوات الست الماضية مع نكسات عديدة وتوتر ناتج عن تباطؤ النظام في تطبيق الإصلاحات التي وعد بها. وتأتي الجزائر في المرتبة الثالثة حيث أحرزت أكبر تقدم من بين الدول التسع منتقلة من المرتبة السابعة في التقرير السابق إلى المرتبة الثالثة في القراءة الراهنة. أي أن الجزائر أكثر الدول تقدما في هذه القراءة بينما تأتي تونس في المرتبة الرابعة تليها لبنان ثم مصر في المرتبة السادسة ثم الكويت ثم فلسطين وأخيراً البحرين.

كمثال عن النتائج التي قد تبدو متناقضة، نجد ان الأنظمة التي تواجه احتجاجات تتمسك بوسائلها المعتادة، ممّا يقودها الى زيادة خرق القانون وارتكاب الانتهاكات. وهذا يدل على أن مصدر تراجع العلامة في المؤشرات المتعلقة بسيادة القانون سببه الحراك الشعبي، أي أن السبب إيجابي ويشكل تقدماً نحو الديمقراطية بمفهوم المشاركة السياسية. حتى الدول التى كانت أكثر تقدماً فى العدالة الاجتماعية وأداء المؤسسات أصبح فيها حريات اكثر وسيادة قانون أقل.

تعكس نتائج المقياس بوضوح الأسباب التي جعلت شعارات الشارع في كافة البلدان تركز على الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. إذ يلاحظ ان المؤشرات التي تسجل أدنى العلامات (أقل من ٣٠٠)، والتي تشير الى الجوانب القاتمة من حياة المواطن العربي، هي تلك المتعلقة بإحساس المواطن بالأمن الشخصي والرقابة على المطبوعات وعلى مواقع الإنترنت وتنظيم (أو قمع) الاجتماعات والمظاهرات وانتشار الفساد في المؤسسات العامة. ومن بين هذه المؤشرات، نجد ان مؤشران حصلا على معدل قريب من الصفر وهما اللذان يتعلقان باستخدام الواسطة في التوظيف (وهو المؤشر الوحيد عن الفساد السياسي) والإنفاق على القطاعات الاجتماعية. ونجد أخيراً ان مؤشر إساءة معاملة المعتقلين في السجون حصل على علامة صفر في كل من الدول التسع. وهذا دليل على ان ممارسة التعذيب وإهانة المواطن تبقى ظاهرة منهجية في العالم العربي.

يصعب قياس الفساد بشكل عام والفساد السياسي بشكل خاص رغم أنه يكاد يكون العامل الأول في فقدان الشرعية للأنظمة وإشعال غضب الشعوب. وتشير مؤشرات مقياس الديمقراطية العربي الى تدهور واضح في مجال الفساد حيث يبدو وكأنه ارتفع بشكل ملحوظ في بعض الدول. لكن عند التمعن في اسبابه، نرى انها ربما تكون ايجابية، فقد ازدادت مساءلة الفساد من خلال النقاش العام وأصبح يُطرح في الاعلام بشكل دائم وأنشئت مؤسسات جديدة لمكافحته وأجريت محاكمات لحالات فساد ولو معدودة. لكن تبقى مكافحة الفساد من أهم المعارك السياسية على الاطلاق لأنها تتطلب مواجهة اجهزة وجهات ذات نفوذ تحتل مواقع سلطة لا يستهان بها. في حين أن قدرات الحكومات، وخاصة الجديدة منها، والتي جاءت بعد الثورات ما زالت ضعيفة ولا تستطيع فتح جبهات عديدة في نفس الوقت.

– الدول التي شهدت ثورة وتغيير شامل

في مصر وتونس، يلاحظ تقلّص الفجوة بين الوسائل والممارسات. وهذا دليل هام على التغيير الحقيقي حيث ارتفعت مؤشرات الممارسات في كلتا الدولتين.

مصر تراجعت الى المرتبة السادسة في المقياس العام بعد أن كانت الخامسة في المقياس الذي سبق الثورة. يظهر هذا التراجع في المؤشرات الخاصة بالوسائل بشكل خاص، مثل وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفي مجال سيادة القانون. إذ انتقلت مرتبة مصر في المقياس الفرعي للوسائل من المرتبة الثانية إلى الخامسة. يشار إلى أنه في الوقت الذي حصلت فيه تغيرات على مقياس الوسائل في عدد من الدول نتيجة للثورات والحراك الشعبي، فإن مصر هي الدولة الوحيدة التي تراجع مقياس الوسائل فيها. والسبب الرئيسي هو غياب ضمان حق التجمع. في الوقت نفسه أحرزت علاماتها تقدما في المؤشرات المتعلقة بالحقوق والحريات وفي المساواة والعدالة الاجتماعية. ويشكل تغيير شروط تكوين الاحزاب و الجمعيات و الصحف الذي أصبح يتم بالإخطار من اهم التطورات الايجابية. كذلك بالنسبة لمشاركة الجماهير فى صنع السياسات العامة إذ سجل تقدماً ملحوظاً ونجح مثلاً شباب حركة ٦ ابريل في فرض موعد الانتخابات الرئاسية على الجيش واستطاعت النقابات العمالية في ان تؤثر على آلية وضع السياسات من خلال استجابة الحكومة لمطالب الجماهير فيما يخص الحد الادنى للأجور. وهذا ما أصبح معروفاً بالشرعية الثورية للحكم.

تونس أحرزت تقدماً كبيراً في مجال احترام الحقوق والحريات وسيادة القانون بينما سجلت تراجعاً ملحوظاً في مجال المساواة والعدالة الاجتماعية. فقد انتقلت من المرتبة السادسة إلى المرتبة الرابعة بين الدول التسع ويأتي تقدم العلامة في تونس بعيد الثورة بالتوازي على صعيد الوسائل (التشريعات) والممارسات.

يعود غياب التقدم في مجال التشريعات الى معضلة الفراغ القانوني الناتج عن انهاء العمل بالدستور في آذار / مارس ٢٠١١ وسنّ مرسوم التنظيم المؤقت للسلط العمومية. والعمل بقوانين قديمة مثل قانون التظاهر لعام ١٩٦٧ والذي أعيد احياؤه. ومن التطورات الايجابية الهامة التقدم الذي أحرزته مؤشرات المساواة بين الجنسين إن في وضع المرأة في سوق العمل أو مشاركتها في الحياة العامة.

رغم ان الثورات حررت الشعوب سياسياً إلا اننا نرى أنه في تونس ومصر كان الثمن باهظاً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وان الفئات الفقيرة التي ثارت هي التي تتحمل العبء الاكبر.

ويبدو ان هذا الثمن وما رافقه من فقدان الأمن والاستقرار قد شكل الحافز الاقوى بالنسبة للأنظمة الاخرى كي تعمل على استيعاب وامتصاص الغضب الشعبي. وجاءت الثورات في ليبيا وسوريا واللتان تحولتا الى حرب مفتوحة لتدفع شعوب أخرى الى الخوف من فقدان أسس حياتهم ومراعاة المساحة المتاحة للاحتجاج من قبل النظام القائم.

تشكل **البحرين** حالة منفردة فالمؤشرات تضع هذه المملكة الصغيرة في مرتبة الضحية الاولى في المنطقة العربية من حيث تراجع الحريات وانحسار

مصداقية المؤسسات العامة. فقد ظهرت فيها اكبر احتجاجات فى منطقة الخليج وانتهت بفرض أقصى القيود على الحريات وهي النموذج الوحيد من بين الدول التسع المحتسبة في المقياس الحالي التي شهدت عملية اجهاض انتفاضة شعبية باللجوء الى القمع والعنف. اما الحوار الوطني الذي أطلقته السلطات بعد لجم الحراك، فهو لم ينجح في كسب مصداقية لدى الفئة المستهدفة من المجتمع وهي التي ثارت ولم تلبّى مطالبها حتى بالحد الأدنى.

– الدول التي سلكت النهج الإصلاحي البطيء

اتسمت الأردن والمغرب باستمرارية سلوك النهج الاصلاحي التدريجي ولو بدرجات ووتيرة متفاوتة وذلك منذ أكثر من عقد ونصف.

المغرب : حصلت المغرب على علامات أعلى من المعدل العربي لوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة ولاحترام الحقوق والحريات، لكن تبقى المؤشرات المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية متدنية حيث ينخفض متوسط علامات المغرب عن المعدل العربي.

من أسباب الإحباط الذي يصيب الفئات الناشطة في المغرب هو ان التغييرات القانونية لا تأتي بتقدم ديمقراطي حقيقي. فهم يشيرون الى تجربة الدستور مثلاً بالقول انه مجرد القانون الاعلى لكنه ليس وسيلة للتغيير. وحيث كان من المفروض اصدار ٢٩ قانون لتفعيل الدستور ولكن لم يتم ذلك بعد. فالتغيير الحقيقى يأتى عندما يتحرك المجتمع خارج أطر ومؤسسات تسمح بالمشاركة المنظمة وذلك حتى فى حال وجود احزاب. لأن الاحزاب فى المغرب موجودة منذ زمن طويل لكنها تشكل جزء من مؤسسات الحكم ولا تقوم بدورها الرقابي والاجتماعي. إذ حصل تدجين للمعارضة الحزبية فهي تتحرك فى فلك لا يصل الى الشعب ولا يبدو قادراً على حمل مطالبه وتطلعاته.

الأردن : يشير المقياس الى تحسن تدريجي ومستمر في مجالات عدة. وقد تركزت المشاركة السياسية في الفترة التي يغطيها المؤشر بشكل خاص على قانون الانتخابات.

لا توجد مؤشرات على أن عملية الإصلاح القانوني أو الدستوري قادرة على دفع الإصلاح على مستوى الممارسات. فقد راوحت علامة الممارسات مكانها في القراءة الرابعة (٤٩٦) مقارنة بالقراءة الثالثة. لكن عملية التحول الديمقراطي لا تزال هشة ولا تغطي تحولاتها جوانب الحياة كافة. وهي عرضة بالتالي للتراجع والانقلاب وإلى نفاذ صبر المواطنين مما ينبئ بمزيد من الاحتجاجات والاضطرابات.

رغم ايجابيات نموذجي المغرب والأردن، يلاحظ ضعف دائم عند الدول التي سلكت النهج الاصلاحي مقارنة بمصر مثلاً. فالنخب السياسية والأحزاب تتحرك فى مساحة محدودة يرسمها النظام. فهيإذاً لا تصل الى التعبير عن مطالب الشعب وتبقى قدرتها على مساءلة الحكم محدودة ايضاً.

– الثورات فى بعض الدول كمحفز للإصلاح في دول أخرى

تجدر الإشارة إلى أن عدد الدول التي قررت ان تسلك النهج الاصلاحي قد ازداد بعد ان أصبح يصعب تجاهل ضغط الشارع او مواجهته بالوسائل الأمنية وحدها. والحراك موجودً فى جميع الدول بما فيها دول الخليج. وقد سعت الانظمة الى استيعابه لكنه فرض نفسه فى كل مكان واجبر الانظمة على تقديم تنازلات.

لقد أصبح من الصعب ادعاء التغيير دون اصلاحات جوهرية وذلك لأن تحرك الشارع ومراقبته على الحكام وفضح ممارسات الانظمة اصبح يشكل عامل ضغط دائم. هذا المصدر من الضغط الداخلي يصعب التحايل عليه مثلما اعتادت الانظمة ان تتحايل على الدول او المؤسسات الدولية التي تطالبها بإصلاحات وتضع شروطاً على مساعداتها. ما يتبلّور الآن بوضوح هو أن الضغط الخارجي قادر على إرغام الحكومات على بعض

الاصلاحات في المقومات اي التشريعات والوسائل، لكن تأثيره على الممارسات يبقى شبه معدوم. وبالتالي، يبدو بوضوح ان العامل الضاغط الوحيد هو الشارع.
في هذه الخانة نجد نموذجي الجزائر والسعودية

الجزائر: الملفت في الحالة الجزائرية انها احرزت أهم تقدم من بين الدول المغطاة في التقرير الرابع مقارنة بالذي سبقه، إذ قفزت الى المرتبة الثالثة لتأتي بعد المغرب والأردن وقبل تونس في وقت انه لم تجري فيه ثورة. تبقى سيادة القانون ضعيفة والمؤسسات العامة هشة كما تدل المؤشرات بينما ارتفعت علامات المؤشرات المتعلقة بالحريات وذلك لأسباب بعضها ايجابية ومرتبطة بحرية الاعلام وتشكيل الاحزاب، إلا أن بعض الاسباب تقنية في حساب المؤشرات وهي ناتجة عن غياب السعودية وسوريا واليمن من القياس الكمي في هذا التقرير.

ظهرت المؤشرات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية في الجزائر متدنية للغاية وذلك لأن القياس تم قبل ان تقر الحكومة خطة مالية تجاوزت ثلث المنتج الوطني. وقد سعت من خلاله إلى امتصاص المطالب السياسية عبر مكافآت اجتماعية سخية وسلكت بذلك النهج الذي اتبعته السعودية.

السعودية: عامي ٢٠٠٣–٢٠٠٤، ظهر نهج إصلاحي في المملكة وكان ناتجاً عن ضغوط امريكية. ولكن الاصلاحات توقفت وفقدت مضمونها بعد فترة وجيزة. بعد الثورتين التونسية والمصرية في ٢٠١١، بدا أن الحكومة شعرت بالخطر وكرست ما يعادل ١٣٠مليار دولار لمعالجة أزمة الاسكان و دعم برامج الشباب وتقديم خدمات اجتماعية من أجل لجم تفاقم البطالة. وتم ذلك عبر سن قوانين صارمة تشير إلى إرادة سياسية جادة. كما أطلقت مشروع لإصلاح القضاء، فأسست هيئة قضائية وبرامج تأهيل للقضاة وتم تحجيم دور الشيخ كقاضي وإدخال بطيء لقوانين مدنية تحت غطاء الشرع، مثل محاكم أسرية منفصلة عن المؤسسة الدينية وقانون عن التحرش وآخر لحماية الاطفال.

ومن أهم الخطوات السياسية في مجال بالغ الحساسية في المملكة كانت تلك التي سعت إلى الحد من سلطة هيئة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر. حيث كانت الهيئة مخولة باعتقال ومحاكمة الأفراد، فجاء القانون الجديد ليجبرها على تحويل المعتقل إلى الشرطة بعد ٢٤ ساعة من توقيفه.

في الجانب الأمني، كان الامن يعتقل دون الرجوع إلى القضاء. أما الآن، فأصبحت المباحث مجبرة على تحويل المعتقل إلى المدعي العام وهو يحوله بدوره إلى القضاء. وكل ذلك يتم بحضور محامي المعتقل، مما يدخل نسبة من الشفافية في الإجراءات.

للإنصاف تمت هذه الاصلاحات نتيجة إرادة الملك عبد الله بن عبد العزيز نفسه الذى كان يرى ان المؤسسة الدينية خرجت عن حدودها وليس بفضل ضغط شعبي. لكن لا شك ان الأجواء المضطربة في الجوار العربي أتاحت المناخ الملائم لذلك.

أخيراً وليس آخراً، وفي مجال مكافحة الفساد، شكّلت الحكومة هيئة مكافحة للفساد المالي والإداري. وقامت المملكة بالتصديق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي كانون الثاني / يناير ٢٠١٤، قامت الهيئة بإصدار اول تقرير سنوي لها.

تكمن مشكلة السعودية في البطء الشديد في تفعيل القرارات والقوانين وذلك نتيجة ترهل أجهزة الدولة. فيبقى الشعب محبط دائماً بسبب البطئ فى عمل الدولة. فالمال والتشريعات الجديدة لم تُقنع الشعب (أنظر الورقة التحليلية عن السعودية).

أما بخصوص الحالة السورية، فقد كان متعذراً إجراء الاستطلاعات اللازمة وجمع المؤشرات بسبب الوضع القائم، وقد استعيض عنها بورقة تحليلية. فيها نقرأ بأن النظام السياسي والأمني قام بتعديلات ''جذرية'' في الوسائل''، مرفق بانحدار متنامي للممارسات. فقد تم الغاء حالة الطوارئ وتعديل قانون الإعلام ووضع دستور أقل حصراً للسلطة في يد الحزب الحاكم. بالمقابل، فقد واجهت الأمنوقراطية السورية احتجاجات سلمية شعبية بعنف متطرف أدى إلى تسلّح الاحتجاجات وتحوّل الوضع إلى نزاع عنفي. تُؤكّد الحالة السورية على أن التجميل في الوسائل لا يثني الحكومات المستبدة عن إطلاق عنان عنفها في الممارسات.

خلاصة

قد يرى القارئ أن مقياس الديمقراطية العربي يعاني من فجوات لأنه لا يقيس رأس المال الاجتماعي مثلاً أو قدرة القوى السياسية والمجتمع في بلد ما على قيادة عملية التغيير، ولا يرصد هشاشة الدولة او وضع الشباب في المجتمعات ورفضهم للأطر القائمة ومستوى الاحباط عندهم لعدم اشراكهم في مؤسسات الحكم، وكلها عوامل لعبت دوراً حاسماً في إطلاق الثورات.

الآن وبعد ان قامت الثورات في عدد من الدول، قد يحتاج المقياس الى تطوير مؤشرات جديدة ترصد أنماط المشاركة وترصد التغييرات التى يفرضها المجتمع وتطور علاقته بمؤسسات الحكم. هذا النقطة وغيرها ستكون موضع العمل في المرحلة القادمة.

ما يمكن استنتاجه من قراءة مقياس الديمقراطية العربي الرابع والذي تم إعداده في الفترة التي تلت الثورات، هو أن نهج الإصلاح التدريجي يؤدي الى أفضل النتائج لأنه يسبب ضرر أقل على المجتمعات وخاصة عل الفئات الأضعف. وفي ضوء التجارب المكلفة في مصر وتونس واليمن، والمؤلمة بل الكارثية في سوريا وليبيا، تبدو الشعوب حريصة على استعادة شيء من الأمان والاستقرار وأكثر جاهزية لقبول النهج التدريجي. لكن السؤال الجديد – القديم في الواقع يبقى البحث عن المخرج عندما تواجه المحاولات الاصلاحية برفض او تعنت من قبل فئات مؤثرة تعطل العملية او تجعلها بطيئة إلى أن ينفذ صبر المجتمع.

التحليل النوعي (٢)

سورية:

التغييرات التشريعية في ظل وطأة النفوذ والهيمنة

شهدت الاراضي السورية احتجاجات سلمية واسعة النطاق في العام ٢٠١١ في مدن عدة سرعان ما تحولت الى مقاومة مسلحة تأثرت بها أغلب المناطق جراء القمع الشديد من قبل النظام الحكم لهذه الاحتجاجات. فقدت الدولة سيطرتها على مناطق واسعة من البلاد وتعطل تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين، وجرت عملية هجرة كبيرة للسكان بسبب الحرب الدامية سواء لمناطق سورية داخلية الاقل عنفا أو للدول المجاورة.

تعرض هذه الورقة أبرز التغييرات في الوضع السوري بشكل مستقل عن مقياس الديمقراطية العربي وذلك نظراً للانهيار المتسارع على العملية الديمقراطية بشكل لم يعد يسمح بالتعامل مع سوريا كما يتعامل المقياس مع بلدان عربية أخرى. تعرض هذه الورقة أهم المؤشرات المتضمنة في التقرير الاساس والتغييرات التي جرت في العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢ مقارنة بالقراءة السابقة الخاصة بالعام ٢٠١٠.

(١) مطالبات دائمة بالإصلاح تقابل بالقمع

نشطت في سوريا حركة إصلاحية مدنية قادها المجتمع المدني السوري وتيارات معارضة، منذ تولي الرئيس بشار الأسد مقاليد الأمور عام ٢٠٠٠، مطالبة بإجراء اصلاحات سياسية عميقة في بنية النظام السياسي السوري تقوم على إطلاق الحريات العامة وتعديل أحكام الدستور التي تطلق يد حزب البعث في البلاد وإلغاء حال الطوارئ ومكافحة الفساد وإطلاق حرية تشكيل أحزاب ومنظمات المجتمع المدني. وجرى بعد العام ٢٠٠٤ تشديد القمع ضد المقومات القومية غير العربية خاصة الأكراد إثر مجزرة القامشلي في آذار ٢٠٠٤ واعتقال قادتهم.

لكن هذه المطالب تمت مواجهتها بشكل دائم من قبل النظام بالقمع والاعتقالات طالت جميع من شارك في الحركة المدنية الإصلاحية؛ حيث طالت ناشطي حقوق الإنسان ومفكرين وقادة الرأي بمن فيهم الموقعين على إعلان دمشق وإعلان دمشق–بيروت، فيما حلت جمعيات مدنية كانت تعمل في مجال الجندر والثقافة، وحرّم استخدام مفردات بعينها مثل الديمقراطية والمجتمع المدني. في المقابل حاولت النظام السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني من خلال احتكار السيدة أسماء الأسد، زوجة الرئيس، العمل المدني بتشكيلها لأكبر منظمة غير حكومية تحت مسمى (GONGO) الأمانة العامة للتنمية.

وفي اتجاه آخر زاد الفساد وتركزت الثروات بيد قلة قليلة من العائلات القريبة من مركز صنع القرار، واحتكر أشخاص بعينهم، بقوة السلطة، مجالات اقتصادية بأكملها كالإعلام والاتصالات، فيما انهارت الطبقة الوسطى المعتمدة اساسا على الموظفين في القطاع العام والقطاع الخاص، مقابل صعود طبقة موالية للنظام تعتمد أساسا على الصيارفة وشركات الخدمات كالاتصالات وشركات التأمين والإعلام والعلاقات العامة. بالإضافة الى اهمال مناطق كاملة من الجمهورية السورية مثل الجزيرة ودير الزور، التي ضربها الجفاف، فيما تم تركيز تركز النشاط الاقتصادي في مدينتي دمشق وحلب ما خلق فجوة تنمية بين المناطق.
تراجع الرئيس الأسد عن بيانه الأول الذي أطلقه في خطاب القسم في تموز (يوليو) من العام ٢٠٠٠، الذي وعد فيه بالإصلاح السياسي،

فتراجعت فكرة الإصلاح إلى الإصلاح الاقتصادي ثم انحصرت بفكرة الإصلاح الإداري.

(٢) الانتفاضة السورية والإصلاح الدستوري والقانوني

اثر قيام الانتفاضة السورية الشعبية العام ٢٠١١، سارع النظام لإجراءات اصلاحات دستورية وقانونية في محاولة لتهدئة الاحدث من وعدم تفاقمها إلا أن هذه الاصلاحات لم تواكب المطالب الشعبية التي تصاعدت الى تغيير بنية النظام السياسي ونظام الحكم في البلاد بعد اهمالٍ على مدى زمني طويل للمطالب الشعبية التي قادتها مؤسسات المجتمع المدني. رأى الكثيرون أن هذه التعديلات قد جاءت كمحاولة للالتفاف على الانتفاضة السورية ومطالبها ولم تأتِ في نسق من الاجراءات لمعالجة الاختلالات في بنية النظام ذاته بهدف اتاحة الفرصة للتحول الديمقراطي.

طالت الاصلاحات الدستورية والقانونية التي جرت في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ مفاصل مختلفة من التشريعات السورية منها:

سطوة السلطة التنفيذية والدستور السوري الجديد: ألغى هذه الدستور، الذي صدر في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٢، احكام المادة الثامنة من الدستور القديم القاضية بمنح الحكم لحزب البعث حصرا، فيما بقيت النصوص الدستورية التي تعزز سلطة رئيس الجمهورية المطلقة في قيادة الجيش والقوات المسلحة وتعيين رئيس الحكومة بغض النظر عن الكتلة البرلمانية الأكبر في البرلمان، وتعيين نواب رئيس الحكومة والوزراء وأعضاء السلك الدبلوماسي. كما يمنح الدستور رئيس الجمهورية حق حل البرلمان بقرار معلل، وإعلان حالة الطوارئ بمرسوم يعرض على مجلس الشعب بعد إصداره لكن دون اشتراط موافقة المجلس. فيما لم يعطِ الدستور الجديد مجلس الشعب حقّ منح الثقة للحكومة التي يعيّنها الرئيس.

حرية تشكيل الاحزاب وقانون الأحزاب: يسمح المرسوم رقم ١٠٠ للعام ٢٠١١ بحرية تأسيس أحزاب سياسية حيث جاء منسجما مع احكام المادة ٨ من الدستور الجديد التي تنص على أنه ' يقوم النظام السياسي للدولة على مبدأ التعددية السياسية، وتتم ممارسة السلطة ديمقراطياً عبر الاقتراع. وعلى ان تسهم الأحزاب السياسية المرخصة والتجمعات الانتخابية في الحياة السياسية الوطنية''. وينص قانون الأحزاب الجديد على حظر الأحزاب ذات الطابع العرقي أو الديني أو الطائفي، ويمنع القانون الأحزاب من إقامة أي تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية علنية أو سرية.

تعديلات لتعزيز نزاهة الانتخابات مقابل تأمين السيطرة على النتائج: أدخل قانون الانتخابات الصادر في العام ٢٠١١ نصوصا جديدة منها انشاء لجنة مستقلة عليا للإشراف على الانتخابات مشكلة من القضاة، ولا يميز قانون الانتخاب بين المرشحين على أساس الجنس و/ أو العرق و/ أو الطائفة و/أو المنطقة كما ينص قانون الانتخاب. كما يتضمن القانون تحديد سقف الإنفاق على الحملة الانتخابية، لكن حسمت ١٢٥ علامة لعدم وجود ما يضمن التساوي في ''الظهور'' على وسائل الإعلام العامة، رغم منع استخدام وسائل الإعلام الحكومية. ينص القانون الجديد على أن يكون نصف أعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين. يعتمد القانون النظام الانتخابي الاغلبي بحيث يفوز بجميع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية ''المحافظة'' من يحصل الأغلبية العددية. ، وهذا ما من شأنه عدم تمثيل جميع مكونات المجتمع السياسية والثقافية، وتقدم الأحزاب الكبيرة في الانتخابات.

التجمع والتظاهر السلمي: تشير المادة ٤٤ من الدستور السوري الجديد إلى حق المواطنين بالاجتماع والتظاهر سلمياً والإضراب عن العمل في إطار مبادئ الدستور وينظم القانون ممارسة هذه الحقوق. وقد جاء نص المرسوم التشريعي رقم ٥٤ لسنة ٢٠١١ الخاص بتنظيم التظاهر السلمي مطابقا للنص الدستوري. فيما يتعين على من يرغب بتنظيم مظاهرة، تشكيل لجنة تقدم طلبا إلى الوزارة يتضمن تاريخ وتوقيت بدء المظاهرة ومكان تجمعها وانطلاقها وخط سيرها وانتهائها وأهدافها وأسبابها والشعارات التي سترفع خلالها، وذلك قبل الموعد المحدد للمظاهرة بخمسة أيام على الأقل.

كما تقدم الجهة الداعية تعهدا موثقا لدى الكاتب بالعدل يتعهد بموجبه بتحمل المسؤولية عن كافة الأضرار التي قد يلحقها المتظاهرون بالأموال والممتلكات العامة أو الخاصة، وفقا للمرسوم. ونص المرسوم على أنه يتعين على الوزارة أن ترد كتابة على الطلب خلال أسبوع من تاريخ استلامه، وفي حال عدم الرد، يعد ذلك موافقة على الترخيص بتنظيم المظاهرة، أما إذا كان القرار بالرفض فينبغي أن يكون معللا.

قانون اعلام جديد: جاء قانون الاعلام الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٠٨ للعام ٢٠١١، في مجمله معززاً لسيطرة السلطة التنفيذية على حرية الصحافة. شكل القانون المجلس الوطني للإعلام من تسعة أعضاء ثلاثة يعينهم رئيس الجمهورية، وثلاثة يعينهم مجلس الوزراء وثلاثة يعينهم مجلس الشعب. حظر القانون حظر نشر أية مقالات أو أخبار أو معلومات عن الجيش والقوات المسلحة أو قوى الأمن الداخلي باستثناء ما يسمح بنشره، كما حظر نشر ما يمس رموز الدولة دون تحديدها أو تحديد الأمور التي تعتبر مساساً برموز الدولة.

أحال القانون الجرائم المرتكبة بواسطة وسائل الإعلام إلى قانون العقوبات العام والقوانين النافذة. يعاقب قانون العقوبات العام أساسا بالسجن على جرم ذم وقدح رئيس الجمهورية وذم وقدح الإدارات والمؤسسات العامة المرتكبة بالنشر ووسائل الإعلام. كما يعاقب بالسجن على نشر الأنباء الكاذبة التي من شأنها إضعاف الشعور القومي ووهن نفسية الأمة ونشر التفرقة الطائفية أو المذهبية وإضعاف الثقة بالاقتصاد الوطني ومحاولة تغيير الدستور ومناهضة أهداف الثورة وغيرها من الجرائم التي تصل عقوبتها في بعض الأحيان للسجن أكثر من عشر سنوات، بالإضافة الى الغرامات على المخالفات التي تصل في بعض الأحيان إلى مليوني ليرة عدا عن التعويض.

(٣) مؤشرات الممارسات وحقوق الانسان

على الرغم من التطورات القانونية التي جرت على التشريعات السورية في ظل هيمنة ''حزب البعث'' الى أن ممارسات الدولة بقيت تشير الى عدم اجراء أي تحول أو تطور ينسجم مع التعديلات القانونية، ناهيك عن أن هذه التعديلات لم تستطع أن توقف أو تساعد على وقف الاحداث بسبب تأخر النظام في الاستجابة للمطالب الشعبية من ناحية وحدة القمع لأشكال الاحتجاج السلمية من ناحية ثانية وتحول الانتفاضة الشعبية الى مقاومة مسلحة متعددة الأجنحة والقوى.

توضح المؤشرات المتعلقة بحقوق الانسان أن عمليات القمع خلال العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ أضحت أكثر سوءاً مقارنة بالسنوات السابقة التي تم رصدها في تقرير مقياس الديمقراطية العربي، حيث باتت انتهاكات حقوق الانسان ممارسة يومية؛ فعلى الرغم من غياب توثيق دقيق لعدد ضحايا الحرب، إلا أن التقديرات تشير إلى سقوط ما لا يقل عن ١٥٠ ألف قتيل. ووصل عدد المصابين إلى مليوني شخص، آلاف منهم يعانون من إعاقات دائمة، بحسب تقديرات الأمم المتحدة. وبلغ عدد الذين هجروا بيوتهم نحو ٩ ملايين سوري. وتقدر الأمم المتحدة عدد النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب بأكثر من ستة آلاف امرأة. ويبلغ عدد المعتقلين في سجون النظام السوري منذ انطلاق الثورة نحو ٢٥٠ ألف شخص بينهم نساء وأطفال، فيما يعتبر نحو ١٠٠ ألف في عداد المفقودين. ويقدر عدد الذين قتلوا تحت التعذيب في المعتقلات بنحو أربعة آلاف شخص.

وتشير منظمة العفو الدولية إلى أن الوفيات في السجون السورية وأثناء الاحتجاز في أقسام الشرطة قفزت في العام ٢٠١٢ بشكل كبير، مع محاولة حكومة الرئيس بشار الأسد سحق الاحتجاجات ضد حكمه، حيث توفي على الأقل ٨٨ شخصا وهم قيد الاعتقال في الفترة من إبريل إلي منتصف أغسطس ٢٠١٢. منهم ٥٢ على الأقل تعرضوا لشكل ما من أشكال التعذيب من المرجح أنه ساهم في وفاتهم.

لا تتمكن منظمات حقوق الانسان العمل في البلاد حيث لا توجد أي منظمة حقوقية محلية معترف بها أو مسجلة أو مرخصة أو مأذون لها بالعمل في سورية، سواء أكانت محلية، أم إقليمية أم دولية.
يشير المؤشر الخاص بتنظيم المظاهرات والمسيرات الى ارتفاع واضح في علامته بالمقارنة مع السنوات السابقة بسبب بروز العديد من أشكال الاحتجاجات في مختلف مناطق البلاد كالمسيرات والاعتصامات والاحتجاجات في عدة مدن بخصوص المطالبة برحيل النظام واحتجاجا على قمعه

للمظاهرات والمطالب الشعبية ومواجهة التمييز. لم يغير قانون التظاهر السلمي شيئا من واقع الحال في المناطق التي تسير عليها سلطان النظام السوري إذ لا يزال حق التظاهر ممنوعا من الناحية العملية، فبعد أكثر من عامين على إصدار القانون لم تمنح السلطات السورية سوى موافقة لمظاهرتين فقط.

استمر غياب وجود جرائد للمعارضة في البلاد بسبب منع ترخيصها، فيما تتبع الصحافة المحلية للنظام فيما يتوفر أحزاب الجبهة شركاء حزب البعث الحاكم في سورية صحف تابعة لها. كما استمرت السلطات السورية بمنع دخول صحف عربية إلى سورية هي صحف: الشرق الأوسط والنهار والمستقبل، والشرق والقدس العربي. وكذلك تمنع عشرات الكتب من التداول والدخول إلى سورية.

بقيت البيانات المتعلقة بالمؤشرات التي تعالج التعليم كالأمية والتسرب، والضمان الاجتماعي غير محدثة وهي تعالج سنوات ما قبل الازمة ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وهي لا تعطي أية مؤشرات على التغييرات التي حدثت خلال السنوات التي يعالجها التقرير. كما أشارت المجموعات البؤرية التي تم عقدها في سورية الى فشل النظام في عملية الاصلاح وارتفاع الاعتقاد بوجود الفساد في القطاع العام وكذلك الواسطة في التوظيف. كما أجمع كافة المشاركين في المجموعات البؤرية أنهم لا يتمتعون بالشعور بالأمن أو السلامة لهم أو لأقربائهم.

المملكة العربية السعودية:

الإصلاحات المؤقتة وقوة الدفع المجتمعي

يستعرض هذا التقرير أوضاع عملية التحول الديمقراطي في المملكة السعودية. لم يتمكن فريق العمل من إدراج السعودية ضمن المقياس العربي لغياب المعلومات لعدد من المؤشرات خاصة تلك المتعلقة باستطلاع الرأي العام ومؤشرات أخرى. تعرض هذه الورقة اهم المؤشرات المتضمنة في التقرير الاساس والتغييرات التي جرت في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ مقارنة بالقراءة السابقة الخاصة بالعام ٢٠١٠.

(١) جمود السياسات الحكومية مقابل المطالبات الشعبية

حافظت المملكة العربية السعودية على نفس السياق العام للتشريعات الداله، وفقا للمؤشرات المعتمدة في مقياس الديمقراطية العربي، التحول الديمقراطي؛ حيث لم تُحدثْ أية تعديلات جديدة خلال العامين ٢٠٠١ و٢٠١٢ لناحية تطوير النظام السياسي أو احداث تحولات في بينة النظام تأخذ بعين الاعتبار مبدأ فصل السلطات أو اقرا ر مبدأ الانتخابات العامة لفسح المجال للمشاركة الشعبية في الحكم أو المساواة بين المرأة والرجل وتشجيع حرية الاحزاب وسطوة السلطة التنفيذية وحق التجمع، وهي جميعها تحصل على علامة صفر (ادنى العلامة يمكن أن يحصل عليها المؤشر).

بقي دور مجلس الشورى استشاريا، ونأى بنفسه عن مناقشة القضايا العامة للمواطنين، على الرغم من حدوث تطور هام بتعيين ٣٠ سيدة في دورته الحالية ولأول مرة بما يمثل ٢٠ من مجموع أعضائه الذين يعينهم الملك. أنتقد بعض أعضاء مجلس الشورى اقتصار صلاحياته على تقديم المشورة فقط دون أن يكون له رأي في مختلف شئون الدولة بما في ذلك الجوانب المالية والعسكرية وغيرها. ولا تزال معظم الصلاحيات الرئيسية في البلاد مسنودة إلى السلطة التنفيذية المتمثلة في مجلس الوزراء والذي يرأسه الملك.

كما لم يتم إصدار أي نظام جديد يتعلق بحرية تشكيل الجمعيات والمؤسسات الأهلية ما عدا النظام القائم بتأسيس الجمعيات الخيرية والتعاونية فقط، ويجرم كل من انتمى أو عمل في جمعية غير مرخصة.

في المقابل، أفضت أحداث الربيع العربي إلى تفاعلات شعبية عديدة برزت على شكل بيانات سياسية تطالب بالإصلاح السياسي أبرزها إعلان (نحو دولة الحقوق والمؤسسات) في شهر مارس عام ٢٠١١، تلاه مباشرة بيان (إعلان وطني للإصلاح) وقع عليهما الآلاف من المواطنين بينهم شخصيات وطنية وسياسية ودينية بارزة. وأكد البيانان اللذان عدة مطالب إصلاحية تتعلق بالانتخابات العامة وإصلاح القضاء ومكافحة الفساد وإطلاق الحريات والإفراج عن السجناء ومعالجة مشاكل الشباب ومن بينها البطالة والإسكان والسماح بتشكيل التنظيمات المدنية.

يشير المؤشر الخاص بتنظيم المظاهرات والمسيرات الى ارتفاع واضح بالمقارنة مع السنوات السابقة، في علامته، بسبب بروز العديد من أشكال

الاعتراض السلمي في مختلف مناطق المملكة كالمسيرات والاعتصامات والاحتجاجات في عدة مدن بخصوص المطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وتحسين الاوضاع المعيشية ومواجهة التمييز . وحدثت في المنطقة الشرقية وفي مدينة بريدة مواجهات مع قوات الأمن أدت إلى مصادمات عنيفة مع المتظاهرين في شرق المملكة نتج عنها مقتل ١٩ مواطنا واعتقال ما يقارب ٧٠٠ شخص خلال العامين الماضيين. أما في بقية المناطق فقد سجلت اعتقالات متواصلة لمعتصمين ومشاركين في الاحتجاجات الشعبية المختلفة.

توضح المؤشرات المتعلقة بالاعتقال التعسفي عدم حدوث تحولات ايجابية في هذا السياق، فقد أشارت التقارير الحقوقية في داخل المملكة وخارجها إلى استمرار وجود انتهاكات عديدة ضد الفئات المهمشة وخاصة المرأة والأقليات الدينية والعمال المهاجرون وكذلك سوء معاملة بعض الموقوفين في قضايا جنائية أو سياسية. وعلى الرغم من تمكن الهيئتين الحقوقيتين المرخصتين في المملكة من زيارة السجون بما في ذلك السجون الأمنية، إلا أنه لا تزال هنالك شكاوى من اكتظاظ السجون وعدم ملاءمتها، وصعوبة توفر المعلومات للأهالي حول أوضاع المسجونين.

على الرغم من وجود منظمتين وطنيتين تعملان في مجال حقوق الانسان إلا أن السلطات لا تسمح للمنظمات الدولية بفتح فروع لها من ناحية وما زال نشطاء ومؤسسات حقوق الانسان يتعرضون لضغوطات كبيرة حيث حكم على أعضاء مؤسسين في جمعية الحقوق المدنية والسياسية بالسجن بسبب انتمائهم لهذه الجمعية التي لم يرخص لها، كما أصدرت المحكمة حكما سلبيا في الدعوة التي أقامها مركز العدالة لحقوق الإنسان ضد وزارة الشئون الاجتماعية بسبب رفضها قبول تسجيله كمؤسسة أهلية.

وصدرت أحكاما قضائية بمدد طويلة بحق العديد من المعتقلين وخاصة النشطاء الحقوقيين ممن شاركوا في مسيرات سلمية، أو انتقدوا سياسات الدولة، وبعضهم عبر عن آراء تتعارض مع المفاهيم الدينية السائدة.

استمر غياب وجود جرائد للمعارضة في المملكة لغياب الاحزاب السياسية بسبب منع ترخيصها، فيما تتعرض الصحافة المحلية لضغوط مستمرة؛ فقد تم إقالة رئيسي تحرير لصحيفة الشرق خلال الفترة الماضية، وتم حجب عدد من مقالات الرأي في الصحافة المحلية واستبعاد مجموعة من الكتاب . وقد تمت الموافقة مؤخرا على صدور صحيفة جديدة في منطقة مكة المكرمة.

في المقابل لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا بارزا في إبراز الآراء والتعبير عنها بصورة أكثر وضوحا وجرأة من ذي قبل على الرغم من القيود المفروضة عليها كالحجب وتوقيف بعض المدونين والمغردين، وقيام العديد من رموز المؤسسة الدينية بتحريم وتجريم استخدام هذه الوسائل وانتقاد السياسات العامة. وشكلت بعض الحملات التي قادها مرتادوا هذه الوسائل ضغطا على الحكومة لاتخاذ إجراءات لمعالجة مواقف وقضايا أثيرت فيها .

(٢) اجراءات تصحيحية ذات ابعاد مؤقتة

اتجهت الحكومة خلال العامين الماضيين لمعالجة أبرز الأزمات القائمة وهما مشكلة البطالة والإسكان. ففي مجال مواجهة البطالة تم القيام بصرف بدلات نقدية للعاطلين عن العمل، وكذلك تم وضع قوانين صارمة لتقليص العمالة الأجنبية وخاصة غير الشرعية منها، وإعطاء حوافر للقطاع الخاص لتوظيف المواطنين من الجنسين. وعلى صعيد الإسكان تم اعتماد مخططات لمنح سكنية في مختلف المدن، وتسهيل إجراءات القروض السكنية للمواطنين من أجل حصولهم على مساكن خاصة لهم.

كما تركزت السياسات التي اتخذتها الحكومة على مجالي الدعم المالي الكبير وتشديد الإجراءات الأمنية. ففي مجال الدعم المالي، أعلن الملك عبد الله بن عبد العزيز في شهر أبريل من عام ٢٠١١ عن حزمة مالية كبيرة بلغت حوالي ١٣٠ مليار دولار لزيادة رواتب موظفي الدولة

واستحداث فرص عمل جديدة وإنشاء ٥٠٠ ألف من الوحدات السكنية للمواطنين، ودعم برامج المؤسسة الدينية الرسمية. وفي ذات الوقت شمل برنامج الدعم استحداث ٦٠ ألف وظيفة أمنية جديدة.

وفي مجال القضاء تم العمل على إعادة تفعيل مشروع تطوير القضاء الذي واجه معارضة شديدة من الجهات المحافظة فيه، حيث تم ربط إدارات مؤسسة القضاء الكترونيا وبدأ العمل بذلك في مختلف فروعه، ووضعت ضوابط واضحة لإلزام موظفي سلك القضاء بتأدية واجباتهم من خلال آليات رقابية فعالة. وقد بدأ بالفعل في حالات كثيرة السماح بعلنية المحاكمات وحضور محامين للدفاع عن المتهمين، إلا أن هذه الإجراءات تخضع في بعض الأحيان لموقف القاضي شخصيا.

وكشفت التقارير التي تنشرها هيئة النزاهة ومكافحة الفساد التي تقوم بجولات تفتيش على مختلف الإدارات الحكومية عن ضلوع العديد من هذه الجهات في قضايا فساد كبيرة تشمل تأخير كبير في تنفيذ مشاريع حكومية، وتسيب موظفين في الحضور في مواقع العمل، وتلاعب مالي، وعدم تقديم خدمات ملائمة للمواطنين. ولا تمتلك الهيئة أية صلاحيات إجرائية سوى الإعلان عن مثل هذه الحالات ورفع مرئياتها للمقام السامي.

وحظيت المرأة بتقدم ملحوظ في مجالات العمل خلال السنوات الماضية كالترخيص لها بالمحاماة مثلا على الرغم من وجود مطالب أساسية لا تزال معلقة كحصولها على حق الولاية كشخصية مستقلة ، وقيادة السيارة ، والتمثيل الشخصي في المحاكم .

تمثلت التطورات الابرز خلال السنتين ٢٠١١ و٢٠١٢ في عملية الاصلاح السياسي في المملكة بـ: (١) إشراك المرأة في مجلس الشورى، ومنحها مجالا أوسع في سوق العمل. و(٢) علنية المحاكمات. و(٣) تفعيل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد. و(٤) تفعيل دور المؤسسات الحقوقية القائمة.

(٣) التوصيات

ما زالت الاصلاحات التي جرت لا تلبي الطموحات الشعبية القاضية بإصلاح النظام السياسي في المملكة العربية السعودية لناحية انفتاحه على المشاركة الشعبية وتحقيق التوازن ما بين الجهات الجغرافية بالتنمية. وهي بذلك تحتاج الى انخراط في عملية الاصلاح تفضي الى تحقيق الطموحات الشعبية. ويمكن هنا ادراج عددا من الاصلاحات ذات الأولوية وهي على النحو التالي:

(١) تطوير النظام الأساسي إلى دستور يوضح آلية انتقال السلطة، وتوزيعها، ويحدد صلاحيات ووظائف ومسؤوليات أطراف النظام ومساءلتهم، ينظم العلاقة بين الحكومة والمواطنين ويضمن الحقوق العامة لهم، ويؤكد على استقلالية القضاء كأحد أوجه الفصل بين السلطات.

(٢) اعتماد آلية الانتخابات العامة في مجلس الشورى ومجالس المناطق والمجالس البلدية بدلا من التعيين، وإعطاء المرأة حقوقها القانونية الكاملة وعدم التمييز ضدها.

(٣) إفساح المجال أمام المرأة للمشاركة في سوق العمل بصورة فعالة كشخصية مستقلة ليست تابعة للرجل وتخفيف القيود المفروضة عليها وجميع أشكال التمييز ضدها، وينبغي في هذا المجال دراسة قانون الأحوال الشخصية وإقراره لمعالجة جميع أشكال الاضطهاد الذي تتعرض له المرأة نتيجة لانعدام مثل هذا القانون.

(٤) إصدار نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية والبدء في تنفيذه وتقويم فاعليته عند التطبيق من خلال تنقيحه وتطويره، ودعم إنشاء وتسجيل الجمعيات الأهلية ورفع كفاءتها.

(٥) احترام مبادئ حقوق الإنسان في التعامل مع سجناء الرأي والموقوفين.

(٦) اعتماد مبدأ المواطنة كمعيار للمساواة بين كافة المواطنين، ومعالجة مختلف قضايا التمييز بينهم.

الخلاصة والتوصيات

تشير نتائج مقياس الديمقراطية العربي لعام ٢٠١٢ إلى أن الربيع العربي قد كان له تأثير إيجابي على عملية التحول الديمقراطي في خمس من تسع دول تمت تغطيتها في هذا التقرير. ارتفعت علامة المقياس في بلدان شهدت ثورات شاملة (مثل تونس ومصر) وأخرى شهدت تظاهرات محدودة مثل (الجزائر والأردن). إن من الملفت أن علامة المقياس الإجمالية قد ارتفعت إلى مستوى غير مسبوق وأن الارتفاع قد شمل قطاعي الممارسات والوسائل. من الملفت أيضاً أن القيمة التي شهدت أعلى ارتفاع هي المتعلقة باحترام الحقوق والحريات التي شهدت ارتفاعاً ملموساً في مجال الممارسات. تظهر النتائج تقدماً ملحوظاً في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر وتونس والأردن.

في المقابل تظهر النتائج أنه بالرغم من التحولات الكبيرة التي جاء بها الربيع العربي فإن بعض الدول العربية التي تمت تغطيتها قد شهدت تراجعاً في علامتها حيث تراجعت علامة الكويت والمغرب ولبنان والبحرين. كما أن تراجعاً، وإن كان طفيفاً قد طرأ على علامة قيمة سيادة القانون. ورغم أن مقياس الديمقراطية في مصر قد شهد ارتفاعاً، إلا أن هذا الارتفاع بقي محدوداً.

لكل ذلك فإن التوصيات التالية تهدف إلى التنويه بجوانب ناجحة في عملية التحول الديمقراطي والإشارة لأخرى متخلفة. تهدف التوصيات العامة إلى دعوة المهتمين بعملية الإصلاح في العالم العربي إلى العمل على التركيز على مناطق القصور السائدة في كافة أو معظم الدول العربية فيما تهدف التوصيات المحددة إلى مخاطبة المهتمين بالإصلاح وصناع القرار في كل بلد على حدة ودعوتهم للتركيز في جهدهم على مناطق القصور التي تم توثيقها في بلدانهم في هذا التقرير.

توصيات عامة:

١) رغم انجازات الربيع العربي، تبقى الحاجة ملحة في العالم العربي لضمان قدر أكبر من الحريات السياسية والمدنية ليس فقط من خلال المزيد من التشريعات وإنما أيضا وأساساً من خلال تعزيز الوظائف الرقابية ومؤسسات حقوق الإنسان وإطلاق الحريات الفردية وضمان حرية التعبير والتظاهر سلمياً.

٢) هناك حاجة لجعل قضايا العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية محورا لعمليات الإصلاح وذلك بإحداث تغيير جوهري على سلم اولويات الانفاق بعيدا عن الأمن والتسليح.

٣) هناك حاجة ماسة لإصلاح شؤون التعليم بتخصيص موازنات أكبر ومحاربة الأمية وتقليص ظاهرة التسرب من المدارس وتحسين مستوى وظروف العملية التعليمية وخاصة بالنسبة للإناث.

٤) إن القدرة على العمل بموجب التوصيات المذكورة أعلاه ترتبط بشكل وثيق بالقدرة على تقوية المؤسسات العامة ذات العلاقة كالبرلمانات والأجهزة القضائية وأجهزة فرض النظام والقانون وذلك من خلال المساءلة البرلمانية واحترام استقلال القضاء وفرض الرقابة على أداء أجهزة الأمن وإعطاء المزيد من الحريات لوسائل الإعلام.

توصيات محددة:

١) الأردن:

تأثر الأردن إيجاباً بالربيع العربي رغم ظروفه السياسية الإقليمية الصعبة. لكن التقدم الحاصل يبقى محدوداً حيث يبرز الضعف في عملية التحول الديمقراطي في الأردن بشكل خاص بجوانب الممارسة المتعلقة بضمان احترام الحقوق والحريات وبجوانب الوسائل المتعلقة بضمان وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة. لهذا فإننا نقترح بشكل خاص ما يلي:

١. العمل على سن قانون انتخاب توافقي يعالج القصور والضعف في القانون السابق ويأخذ بعين الاعتبار ملاحظات ومواقف القوى السياسية المختلفة.
٢. العمل على تطوير آلية الحكومة البرلمانية بحيث تتشكل الحكومة في نهاية المطاف من الكتلة البرلمانية الأكبر في مجلس النواب.
٣. فرض رقابة ومساءلة أوسع على عمل الأجهزة الأمنية لضمان التوقف عن الاعتقالات التعسفية والإدارية، وعن إساءة معاملة المعتقلين.
٤. تعزيز مكانة العمل الحزبي من خلال تعديل قانون الأحزاب لإزالة القيود على تشكيلها.
٥. تمكين منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بصفة عامة على ممارسة أعمالها وتحقيق غاياتها.
٦. إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني، بحيث يكون تسجيل الجمعيات بالإشهار وليس من خلال موافقة السلطات. إلغاء شرط الحصول على موافقة مجلس الوزراء لتمويل الجمعيات ومشروعاتها واستبداله بمبدأ الإخطار فقط.
٧. سن قانون يجرم الواسطة ويلزم المساواة عند التعيين في القطاع العام، وإصدار عقوبات بحق عدم الملتزمين بذلك وإشهار أسمائهم على العامة.
٨) العمل على الزيادة التدريجية لنسبة الأنفاق على قطاعي الصحة والتعليم في الموازنة العامة.

٢) الجزائر:

شهدت علامة الجزائر تحسناً بالغاً قياساً بالتقرير السابق لعام ٢٠١٠ حيث جاءت في المرتبة الثالثة بعد المغرب والأردن. جاء التغيير في أعقاب المطالبات الشعبية الواسعة خلال ٢٠١١. أدى الحراك السياسي والشعبي المرتبط بالربيع العربي في الجزائر إلى القيام بإصلاحات سياسية تناولت الإطار القانوني للجمعيات والأحزاب والانتخابات، ورفعت حالة الطوارئ السائدة منذ ١٩٩٢ في حين تم فيه تأجيل تعديل الدستور إلى وقت لاحق. هناك فرصة أمام الجزائريين لاستغلال زخم العملية الإصلاحية لإحداث نقلة نوعية على عملية التحول الديمقراطي. لهذا، فإننا نقترح التالي:

١. استغلال التعديل الدستوري القادم الذي يمكن أن يحصل في سنة ٢٠١٤، بعد الانتخابات الرئاسية وما قد يتولد عنه من قوانين، بمنح صلاحيات أوسع للبرلمان وحريات أكبر للمواطنين الجزائريين في مجال حرية التظاهر والتعبير وتكوين الجمعيات.
٢. توزيع أكثر عدلا للثروة الوطنية لصالح الفئات الاجتماعية المهمشة كالمرأة العاملة والشباب الذين يدخلون سوق العمل وتحسين أداء المنظومة التربوية للحد من نسب التسرب المدرسي والأمية.
٣. تخصيص ميزانية أكثر أهمية للتنمية الاجتماعية للحد من البطالة وتحسين أداء القطاع الصحي عوض ما هو مخصص من ميزانية كبيرة للقطاعات الأمنية والتسليح حتى الآن.

٣) فلسطين:

شهدت فلسطين تحسناً في الممارسة الديمقراطية بعد تراجع مستمر خلال السنوات الماضية، لكنها تبقى في ترتيب متأخر مقارنة بالدول العربية الأخرى المُغطاة في هذا التقرير. تنخفض علامة فلسطين بشكل خاص فيما يتعلق بالممارسات الديمقراطية في وجود مؤسسات قوية ومساءلة وفي احترام الحقوق والحريات. لذلك، فإننا نقترح ما يلي:

١. ينبغي على كافة الأطراف السياسية إنهاء حالة الانقسام السياسي - الجغرافي – الاقتصادي الذي يهدد مستقبل البناء الوطني.
٢. ينبغي إجراء الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية) والمحلية. على الرغم من أن حالة الانقسام لا تشكل عاملا مشجعا على عقد الانتخابات، إلا أن إدامة المجلس التشريعي، أو الرئاسة أو المجالس المحلية لأكثر من مدتها القانونية يشكل تهديدا جادا لمستقبل النظام السياسي الفلسطيني.
٣. تشجيع مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية على إجراء انتخابات دورية لاختيار مسؤوليها الرئيسيين.
٤. إعادة النظر في برامج الإصلاح، وعلى وجه التحديد وضع بناء المؤسسات العامة على رأس القائمة والعمل الدؤوب على إنجازها.
٥. على السلطة التنفيذية (أيا كانت) أن تحترم الحريات العامة وعلى وجه الخصوص حرية التجمع وحرية التعبير وممارسة العمل الحزبي دون قمعه أو إعاقته من طرف الأجهزة الأمنية التابعة لها.
٦. وضع سياسات محددة لتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد خاصة الواسطة والمحسوبية والمحاباة.
٧. العمل على بلورة نظام ضمان اجتماعي فعال وتجنيد الموارد المالية اللازمة له.
٨. ينبغي عدم زج الجهاز القضائي في الصراعات السياسية والحزبية.
٩. على السلطة التنفيذية (أيا كانت) التوقف عن الاعتقال السياسي الممارس في شقي الوطن.
١٠. ينبغي إنهاء حالة الانقسام لأجل انعقاد المجلس التشريعي وليتسنى له القيام بوظائفه التشريعية والرقابية المعلقة منذ الانقسام.
١١. ينبغي على السلطة التنفيذية في شقي الوطن التوقف عن تجاوز القانون الأساسي لما يمثله من سوابق خطيرة على النظام القانوني بكامله.

٤) لبنان:

تراجع لبنان للمرتبة الخامسة من حيث الممارسات وهو تراجع للعام الثاني على التوالي. يأتي هذا التراجع لانخفاض علامة الممارسات هذا العام بـ ٢٥ نقطة. يبرز الضعف بشكل خاص فيما يتعلق بالوسائل ذات العلاقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية والممارسات المتعلقة بهذه القيمة بالإضافة للممارسات المتعلقة بسيادة القانون. لهذا فإننا نقترح بشكل خاص ما يلي:

١. اعتماد قانون انتخابي جديد مبني كلياً او جزئياً على النسبية، يسمح للمغتربين بالاقتراع، وإعطاء الهيئة المشرفة على الانتخابات استقلالية إدارية ومالية وصفة قضائية، مما يحولها من هيئة مشرفة مرتبطة بوزارة الداخلية إلى هيئة ناظمة ومشرفة على الانتخابات تتمتع باستقلالية تامة.
٢. اعتماد قانون جديد للامركزية الادارية يرمي الى خلق مستوى اضافي من الإدارة المحلية يكون على صعيد مجالس أقضية منتخبة تتمتع باستقلال مالي واداري يمكنّها من القيام بمشاريع التنمية المحلية. وإطلاق عملية التنمية الشاملة والمتوازنة وكف يد السياسيين عن القرار التنموي المحلي.
٣. إقرار قانون حماية كاشفي الفساد الذي أعده مجموعة من النواب والوزارات والنقابات وهيئات المجتمع المدني، عملا بمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أبرمها لبنان؛ وإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد يكون لها صلاحية التقدم

بشكاوى أمام النيابة العامة.

٤. تفعيل القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٣٧٥٨ الصادر بتاريخ ١١ كانون أول\ ديسمبر ٢٠٠٤ بتعيين وسيط مستقل للجمهورية اومبودسمان للعمل على النظر في حل الشكاوى والخلافات الناجمة عن التعامل بين أشخاص الحق العام وأشخاص الحق الخاص الموكلة إليهم إدارة مرفق عام.

٥. توحيد النظام القضائي بمختلف فروعه وجعل السلطة القضائية هي المرجعية لتنظيم شؤونه لا سيما الداخلية فيه . واقتصار صلاحيات القضاء العسكري على ما يتعلق بجرائم العسكريين حصراً دون المدنيين؛ ربط السجون بوزارة العدل وإنشاء أجهزة عدلية مخصصة لأعمال التحري والتحقيقات والتبليغات وتنفيذ أوامر المحاكم.

٦. الاعتراف بصلاحيات'' لجنة مناهضة التعذيب'' المنصوص عليها في المادتين (٢٠), (٢١) من الاتفاقية الدولية؛ اعتبار التعذيب جريمة جنائية وليس مجرد جرم ثانوي؛ إعادة تعريف جريمة '' التعذيب '' الواردة في المادة (٤٠١) من قانون العقوبات اللبناني بما يتماشى مع التعريف الوارد في الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب التي صادق عليها لبنان، وتشديد العقوبة على مرتكبي تلك الجريمة؛ إغلاق جميع أماكن الاعتقال والاحتجاز السرية أو غير المرخصة.

٧. تحرير المناشير من الرقابة المسبقة؛ إلغاء المادة ٧٤ من قانون المطبوعات لناحية اشتراط الترخيص لبيع الصحف والمطبوعات؛ حصر النظر في مخالفات وسائل الإعلام على القضاء، مع تعريف المخالفات التي قد تؤدى إلى وقفها؛ إلغاء المرسوم الاشتراعي الذي يحدد عدد المطبوعات الدورية السياسية وإلغاء الامتياز الذي يمنح لعدد محدود من مالكي المطبوعات السياسية ومالكي محطات الإذاعة والتلفزيون.

٨. تعديل قانون المجلس الدستوري وتوسيع صلاحياته لتشمل صلاحية تفسير الدستور وليس مراقبة دستورية القوانين والبت في الطعون الانتخابية فقط. كما ينبغي تسهيل عملية اللجوء إلى المجلس الدستوري ودعم استقلالية مبادرته وتحركه لمراجعة القوانين وإعادة النظر في حق مراجعته المحصورة (وفقاً للمادة ١٩) برئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس النواب أو عشرة نواب على الأقل أو رؤساء الطوائف الدينية المعترف بها إذ قد يتم التوصل لتوافق سياسي في لبنان على قوانين غير دستورية ولا تتوافر الأكثرية للطعن فيها. كذلك ينبغي تعديل طرق اختيار أعضاء المجلس الدستوري من أجل تحصينه بوجه التدخلات والتجاذبات السياسية وتعزيز استقلاليته.

٩. التأكيد على استقلالية القضاء والتشدد في إعطاء ضمانات تحمي القاضي من التدخلات من أي جهة كانت، وذلك من خلال إطلاق عملية إصلاحية شاملة تهدف إلى إعادة الاعتبار للسلطة القضائية كسلطة موازية للسلطة التشريعية والتنفيذية عبر تعديلات دستورية وقانونية تحمي القضاء والقاضي من التدخل في قرارته وممارسة الضغط عليه. ويمكن أن يتم ذلك عبر تخويل مجلس القضاء الأعلى وحده، سلطة تعيين القضاة وترقياتهم وتنقلاتهم ومخصصاتهم ومحاسبتهم وعزلهم، توحيد النظام القضائي بمختلف فروعه وجعل السلطة القضائية هي المرجعية لتنظيم شؤونه لا سيما الداخلية فيه، تعديل القوانين التي تشل يد القضاء من المحاسبة القانونية لأصحاب المسؤوليات السياسية.

١٠. الاهتمام بقضايا المساءلة والعدالة الاجتماعية مثل العمل على إصدار قانون موحد إختياري للأحوال الشخصية ، والعمل على الحد من البطالة، ومعالجة التسرب من المدارس، وضمان مساواة المرأة بالرجل فيما يتعلق بجنسية أبناء المتزوجات بغير لبنانيين أسوة بالرجال اللبنانيين، وتفعيل دور التربية الوطنية في إرساء قيم المواطنة، وإعادة إصدار قانون موحد للعمل لمواكبة التطورات الحديثة بتجميع القوانين المبعثرة لكفالة حقوق وواجبات جميع العاملين وفقاً للاتفاقيات الدولية، تفعيل أجهزة الرقابة والتفتيش خاصة تلك التابعة لوزارة العمل، ووضع أنظمة تقاعد حديثة بخلاف تعويض نهاية الخدمة، تطبيق قانون الضمان الاجتماعي على جميع الأشخاص الواردين في بنوده.

٥) مصر

تأتي مصر في المرتبة السادسة بين الدول العربية التى شملها تقرير هذا العام الذى كشف عن تراجع فيما يخص الوسائل وتقدم فيما يخص الممارسات لأول مرة منذ صدور أول تقرير للإصلاح . مرت مصر خلال الأعوام الثلاثة الماضية بظروف هى الأكثر استثنائية منذ عقود، فخلال

تلك الفترة شهدت مصر ثورتى يناير ويونيو وأقرت دستورين فى استفتاءين شعبيين، مما يجعل الوضع فى مصر الأكثر تعقيداً بين دول الربيع. إن مما لا شك فيه أن هذا السياق يفرض بالضرورة انعكاساته على المؤشرات، سواء تلك التى ترتبط بالوسائل أو الممارسات، ويجب أن يأخذ هذا السياق فى الاعتبار عند تحليل النتائج. وفى هذا السياق نقترح ما يلى:

١. على ضوء إقرار الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ بعد موافقة ملايين المصريين عليه يجب أن يتم الالتزام بما جاء هذا الدستور من حقوق وحريات، وفى هذا السياق لا بد من إيقاف العمل بقانون التظاهر باعتباره لا يتناسب مع حق التجمع والتظاهر الذى أقره الدستور .

٢. أهمية الالتزام بخارطة الطريق والجدول الزمنى المرتبط بها من حيث إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية فى غضون ستة أشهر والسماح لجميع الأحزاب بالمشاركة فى العملية الانتخابية، مع سرعة تحديد موعد لإجراء الانتخابات المحلية وضمان تمثيل المرأة والشباب والاقباط.

٣. إجراء مصالحة وطنية تستهدف سرعة الإفراج عن المعتقلين من غير المتورطين فى أى أنشطة جنائية وكذلك النشطاء السياسيين بهدف إيقاف العنف والوصول إلى حل سياسى للأزمة السياسية التى تمر بها مصر.

٤. التأكيد على وجود ضمانات لممارسة حرية الرأى والتعبير من خلال إتاحة الفرصة لوسائل الإعلام سواء كانت المكتوبة أو المسموعة أو المرئية للتعبير عن أرائها وخاصة الحكومى منها .

٥. مع الانخفاض النسبى فى مستويات التعليم، وتكرار انتشار الأوبئة فى مصر، فمن الضرورى زيادة الإنفاق على كل من التعليم والصحة، وهذا ما جاء به دستور ٢٠١٤ فثمة حاجة ملحة لذلك فى ظل حالة عدم الاستقرار التى تمر بها مصر والظروف الاقتصادية المضطربة أن يتم الاهتمام بالتعليم والصحة .

٦. الاهتمام بتحسين تقديم الخدمات العامة والسيادية وعلى رأسها منظومة الأمن حيث كشف استطلاع الرأى على أن المصريين لا يشعرون بالأمن على الإطلاق وبالتالى صار على السلطات التنفيذية فى مصر أن تتخذ فى هذا الإطار مجموعة من التدابير للتغلب على سوء الخدمات العامة والسيادية .

٧. ضرورة الإعلان وبكل شفافية عن تقارير لجان للتحقيق فى أحداث رابعة وعربة الترحيلات وغيرها من حالات التعذيب داخل السجون والتى تمثل انتهاك لحقوق وحريات المواطنين .

٦) المغرب:

تأتي المغرب في المرتبة الأولى من حيث الوسائل، لكنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث الممارسات. شهدت المغرب تراجعاً محدوداً في هذا التقرير مقارنة بالتقرير السابق، ويبرز التراجع بشكل خاص في مجال الممارسات المتعلقة بسيادة القانون وباحترام الحقوق والحريات، لهذا فإننا نقترح ما يلي:

١. تعميق مسار دمقرطة النظام السياسي المغربي وتسريع وتيرتها بما يساهم في دعم الشفافية والمسؤولية والمساءلة.

٢. التسريع بإصدار القوانين التنظيمية التي نص عليها دستور ٢٠١١ وذلك بغرض تفعيل مقتضياته الدستورية والحرص على جعلها تنحوا الى المساهمة في تعزيز الاعمال الديمقراطي لتلك المقتضيات (المقتضيات المتعلقة بنظام العرائض، المبادرة التشريعية، مبادئ الحكامة الجيدة، والحق في الحصول على المعلومات، ونظام المناصفة الرامي الى تعزيز مشاركة النساء في مختلف مؤسسات القرار ...الخ).

٣. التفعيل الناجع للإجراءات القانونية لمحاربة للفساد في مختلف مظاهره على المستوى المحلي والمركزي، ونشر ثقافة النزاهة والالتزام بالقوانين.

٤. تحسين معاملة المعتقلين من خلال الالتزام بالقوانين واعمال مقتضيات دستور ٢٠١١ الذي يمنع التعذيب والمعاملات المهينة او الحاطة بالكرامة بالإنسانية.

٥. تعزيز حرية الصحافة والنشر والتعبير عن الرأي في وسائل الاعلام الورقية او الالكترونية والتعجيل بإصدار قانون الصحافة الجديد الذي أعلنت الحكومة على انه سيكون خاليا من العقوبات السالبة للحرية.
٦. العمل على تغيير القوانين من اجل منع محاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية.
٧. العمل على تكثيف السياسات والإجراءات المحاربة للهدر المدرسي وتوفير شروط التمدرس والتعليم للجميع.

٧) الكويت:

تأتي الكويت في المرتبة السابعة من حيث الممارسات (بعد أن كانت في المرتبة الثانية في هذا المجال في التقرير السابق) والثامنة من حيث الوسائل، وهي بهذا تتراجع بشكل كبير عن أدائها السابق. يبرز التراجع في عملية التحول الديمقراطي في الكويت بشكل خاص في جانب الممارسات المتعلقة باحترام الحقوق والحريات العامة وسيادة القانون. لهذا، فإننا نقترح ما يلي:

١. مراعاة للمزيد من الشفافية والنزاهة، ينبغي انشاء هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات البرلمانية والبلدية وسائر العمليات اللانتخابية التي تتم في مؤسسات الدولة.
٢. الزام وزارة العدل بتقديم جميع الخدمات المساندة للقضاء الكويتي، بما يكفل تسريع اجراءات التقاضي، وتسريع تنفيذ الاحكام، وألا تحمي الساعين الى العبث بسلطاته، كما لا بد من الاسراع بإنشاء النيابة الادارية.
٣. سن تشريعات فورية تقضي بالسماح بحرية انشاء وعمل الأحزاب.
٤. تقوية التشريعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.
٥. التوقف عن اي ممارسات من شانها إعاقة عمل البرلمان ، او تلك التي تعطل من فعالية الأدوات الرقابية المتاحة لأعضاء مجلس الامة.
٦. كف يد السلطة التنفيذية في تعيين اعضاء المجالس المنتخبة من قبيل المجلس البلدي، من خلال الغاء قانون تعيين بعض اعضاء البلدي، بما يعزز من العملية الانتخابية في كل مؤسسات الدولة.
٧. مواصلة معالجة اوضاع المقيمين بصورة غير مشروعة والذين يطلق عليهم مصطلح البدون، من خلال تشريعات تحفظ حقوقهم وكرامتهم الانسانية، ومنح الجنسية بصورة فورية للمستحقين منهم، والمستوفين لشروط التجنيس.
٨. تعزيز الرقابة والمحاسبة على الأجهزة الأمنية لمنع اي انتهاك لحقوق المعتقلين والموقوفين لأسباب سياسية او جنائية.
٩. ضرورة اقرار 'قانون الكشف عن الذمة المالية' للمسؤولين بالدولة باعتباره مفصلا مهما في محاربة الفساد المالي والإداري والسياسي.
١٠. الالتزام بكافة القوانين الدولية التي وقعت عليها الحكومة الكويتية في مجال حقوق الانسان والحريات المدنية. وإصدار 'قانون حرية المعلومات' الذي يوفر الشفافية ويتيح المعلومات للجميع.
١١. ضرورة الدفع نحو تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل في الدولة.

٨) تونس

.تأتي تونس في المرتبة الثانية من حيث الوسائل والرابعة من حيث الممارسات، ويعكس هذا تقدماً جوهرياً على صعيدي الوسائل والممارسات. لكن التحسن لم يشمل كافة جوانب العملية الديمقراطية، لهذا فإننا نقترح التوصيات التالية:

١. فرض رقابة ومحاسبة أوسع على أجهزة الأمن لضمان التوقف عن إساءة معاملة المعتقلين أو إجراء اعتقالات تعسفية.
٢. تقوية المؤسسة الأمنية والشرطية لتكون أكثر قدرة على توفير الأمن وفرض النظام والقانون.
٣. وضع سياسة تنموية تعالج المشاكل الاقتصادية–الاجتماعية وتعمل على تحقيق التوازن بين المناطق والجهات الداخلية

والساحلية مع إعطاء أولوية خاصة في المرحلة الأولى للجهات الداخلية.
٤. هناك حاجة لزيادة الإنفاق على التعليم والصحة ومعالجة التسرب من المدارس.

٩) البحرين:

مرت البحرين بأزمة قاسية مع انطلاق الربيع العربي وشهدت صدامات دموية بين المتظاهرين وأجهزة الأمن وخاصة خلال عام ٢٠١١، حيث تم إعلان حالة الطوارىء وتم تشكيل لجنة برئاسة شريف بسيوني لتقديم توصيات للدولة. أثر ذلك سلباً على عملية التحول الديمقراطي حيث تأتي البحرين في المرتبة الثامنة من حيث الممارسات والتاسعة من حيث الوسائل. يبرز الضعف في الممارسات المتعلقة باحترام الحقوق والحريات ووجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة. ويبرز الضعف في الوسائل بشكل خاص في التشريعات المتعلقة بحرية الأحزاب وفصل السلطات وتقنين سطوة السلطة التنفيذية وحق التجمع وحرية الإعلام والمساواة بين الجنسين. لهذا فإننا نقترح التوصيات التالية:

١. تطبيق توصيات لجنة تقصّي الحقائق (لجنة بسيوني)، وعددها (٦٢) توصية، تحت إشراف مستقل، ولاسيما التّوصيات الخاصة بمساءلة المسؤولين عن التعذيب والقتل، وإلغاء الأحكام الخاصة بجرائم التعبير عن الرأي.
٢. العمل على سن تشريعات أو قوانين أساسية تضمن فصل السلطات ومساءلة السلطة التنفيذية وضمان حقوق الفرد الأساسية في تشكيل الأحزاب وحرية عملها وحق التجمع وحرية الرأي والتعبير والمساواة بين الجنسين ودورية ونزاهة الانتخابات واعتمادها كآلية وحيدة للعضوية في المجلس التشريعي.
٣. السماح بحرية عمل المعارضة والسماح لها بإصدار الصحف بحرية والتوقف عن إعاقة النشاط الحزبي والسماح بتنظيم الاجتماعات والمظاهرات.
٤. محاربة الفساد في المؤسسات العامة واستخدام الكفاءة كمعيار وحيد في التوظيف العام.
٥. تقوية المؤسسات العامة وخاصة السلطة التشريعية.
٦. تعزيز الرقابة على عمل أجهزة الأمن لمنعها من إساءة معاملة المعتقلين والتوقف عن الاعتقال التعسفي والسماح لمنظمات حقوق الإنسان بالعمل بحرية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.
٧. التأكيد على مبدأ المساواة في المواطنة والتوقف عن التمييز بين المواطنين بناءً على أسس دينية او طائفية أو عرقية وخاصة في مجالات التوظيف والتعيينات الحكومية في القطاع العام بشقيه المدني والأمني وتخصيص المزيد من الموارد للأنفاق على القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة.
٨. تحويل مبادرات الحوار إلى مشاريع جدّية تضمن الانتقال الدّيمقراطي، وإيجاد الضّمانات اللازمة لتهيئة الأجواء الملائمة لإنجاح الحوار الذي يرعاه ولي العهد.

www.arab-reform.net